

أثر العلماء في سياسة دولة الممالك البحرية

للدكتور

مغاوري عبيد منصور

أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد

في كلية الدراسات الإنسانية فرع

جامعة الأزهر بتفهمنا الإشراف

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

وبعد ...

فإن العصر المماليكي ، يعد من العصور التاريخية المهمة ، وقد مثَّل
حلقة من أبرز حلقات تاريخ الإسلام والمسلمين ، فهو عصر حافل بالكثير
من الأحداث والتطورات التاريخية الهامة ، في أمور السياسة والحرب
والعلم والاجتماع وغيرها ، مما يجعل منه حقبة تاريخية مستقلة لها طابعها
الخاص والتميز على الرغم من امتدادها عبر الزمان إلى ما يقارب ثلاثة
قرون .

وقد حفل المجتمع المصري في عصر المماليك بالعديد من الظواهر
التي أثرت تأثيراً ظاهراً في الحياة العامة والخاصة ، من أول هذه الظواهر
كوْنُ المماليك طبقة غريبة عن البلاد ، وافدة إليها ، على اختلاف جنسها
ولغتها وطبائعها ، وظلت تلك الطبقة - في الغالب - محافظة على
استقلالها هياية من الاختلاط بالشعب والنوبيان فيه . ثم كانت الظاهرة الثانية
أن حُكم المماليك قد جاء بعد ما دهم المغول بلدان الإسلام من الشرق
فعاثوا فيها فساداً وخراباً ، وكان قد سبقهم إليها من الغرب جحافل الصليبيين
الذين وفدوا على البلاد كالسيل الجارف ، فتمثلت مهمة المماليك العظمى في

الدفاع عن البلاد ضد هؤلاء وأولئك ، وصار نجاحهم في هذه المهمة يمثل بطولة فذة ، كانوا على قدر المسئولية تجاهها . ثم كانت الظاهرة الثالثة في هذا المجال ، متمثلة في إحياء الخلافة العباسية في مصر ، والتي غدت عملاً فريداً ، أفاد منه المماليك في كسب الشرعية لحكمهم ، كما سعدت به العامة من جماهير المسلمين .

وكل هذا أدى إلى بروز دور مصر - قاعدة الإسلام في الشرق استراتيجياً واقتصادياً وعلمياً ، فأصبح المماليك القوة المخوفة الأولى وتطورت الأوضاع الاقتصادية في عهدهم ، حتى أصبحت البلاد تشهد حالة من الرواج التجاري الهائل ، وتكوين الثروات الطائلة ، التي ترتبت على نظام الإقطاع . ومن ثم غدت مصر مقصداً للجميع ، ومن أبرز قصصها الصوفية والفقهاء والعلماء ، الذين وفدوا إليها من قريب ومن بعيد ، وتزامن هذا مع رغبة المماليك في إفساح المجال لطلاب العلم وتشجيعهم عليه تعويضاً لأنفسهم عن نشأتهم ونزعتهم الحربية الصرفة ، " فالبلوي الذي زار مصر سنة ٧٣٧هـ ، أبدى إعجابه الشديد بالنشاط العلمي فيها وقال إن مصر منبع العلم " (١) . كما أرجع السيوطي ذلك النشاط العلمي والديني إلى إحياء الخلافة الإسلامية بمصر ، فقال : " اعلم أن مصر من حين صارت دار الخلافة عظم أمرها ، وكثرت شعائر الإسلام فيها ، وعلت فيها السنة ، وعفت منها البدعة ، وصارت محل سكن العلماء ، ومحط الرجال الفضلاء " (٢) . وإن كنت أرى أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى أن

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور (الدكتور) : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص ٧ ، مكتبة النهضة العربية . القاهرة ، طبعة أولى - ١٩٦٢ م .

(٢) السيوطي : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) : حسن المحاضرة ، ٩٤/٢ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة أولى ، الحلبي ١٩٦٨م .



هجمة المغول على بغداد والشام ، وتخريبهم لخزائن العلم والمعرفة ، بجانب الهم النفسي الذي عانى منه المسلمون لوجود الصليبيين في البلاد ، كانا هما الدافع الأساسي لهمة المسلمين ، وصحوتهم العلمية ، وتلك الهمة والصحوّة كانا سينهضان في أي قطر تقوم فيه حكومة قوية ، وتخرج منه جحافل جند المسلمين المجاهدين ضد الغزاة المعتدين ، وقد شاء الله أن تكون مصر هي ذلك القطر ، فكثر بها المؤسسات العلمية والدينية على اختلاف أنواعها ووفد إليها العلماء والفقهاء من كل حذب وصوب .

حتى خرّجت مصر في ميدان العلم الكثير والكثير من الرجال الذين ساهموا في الحياة العامة وأثروا فيها ، وكونوا طبقة متميزة ظهرت في المجتمع المصري ، وأثرت فيه ، بمساهماتها في الأعمال الجليلة فيه ، إلى جانب الطبقة المملوكية الحاكمة ، بل كانوا واسطة بين الحكام والعامة ، بما يبنوا ونصحوا ، وتولوا الخطابة والإفتاء والقضاء والحسبة ونظر الدواوين وغير ذلك .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول ، تسبق بمقدمة وتمهيد وتلحق بخاتمة ففي المقدمة ، أعطيت فكرة عامة عن عصر المماليك واهتمامهم بالتعليم والعلماء ، وأثبتت تقسيم الدراسة الذي سرت عليه . وفي التمهيد ، عرّفت في إلمامة يسيره ببعض مصادر التاريخ في هذا العصر ومدى النشاط العلمي والتألفي فيه .

أما الفصل الأول، فجاء بعنوان: " دولة المماليك وملامحها السياسية " وعرفت فيه بأصل المماليك ، وطبيعة نشأتهم ، وكيف تمكنوا — أو ساعدتهم الظروف والأحوال السياسية — من الوصول إلى عرش الحكم ، فكانوا —

تقريباً — أشبه بالورثة الطبيعيين لأساتذتهم من سلاطين الأيوبيين ، كما أشرت إلى أهم الملامح السياسية العامة لحكومة المماليك ، والتي ستقوم عليها علاقاتهم بجماعة العلماء تأثيراً وتأثراً .

وفي الفصل الثاني: " مكانة العلماء ووظائفهم في المجتمع المملوكي " قصدت إلى بيان موقع العلماء بين طبقات الأمة المتعددة ، وكيف أفسحت حكومة المماليك مجال التعليم للعامة من الناس ، حتى ظهرت طبقة العلماء التي صار لها شكلها وكيانها وتأثيرها في المجتمع ، وتولت أشهر وأهم المناصب فيه ، وبخاصة ما يتعلق منها بأمور الدين ، كالقضاء والخطابة والفتوى والحسبة ونظر الدواوين ، وغيرها . مما هيا للعلماء منزلة عند ذوي النفوذ والسلطان ، وعند العامة من جماهير الأمة .

أما الفصل الثالث : " أثر العلماء في توجيه السياسة العامة للدولة " فقد تمثلت فيه أشهر مواقف العلماء في سياسة الدولة العليا ، ونصحهم للسلطين بما فيه صلاح المجتمع حكماً ومحكومين ، وآثارهم في المشاركة في الحروب الخارجية ضد الأعداء . وتجميع كلمة الرعية .

وجاء الفصل الرابع بعنوان: " أثر العلماء في إقامة العدل ورفع الظلم " وهو الدور الرئيسي الذي كان منوطاً بهذه الفئة من العلماء الذين ألقى على عاتقهم عبء بيان الحق والإرشاد إليه ، لإقامة العدل في الرعية ، ورفع المظالم عنهم بالتوسط لدى السلاطين والأمراء .

وأما الفصل الخامس : " أثر العلماء في محاربة المنكرات والتجاوزات الأخلاقية " ، فأظهرت فيه مهمة العلماء وجهودهم في مقاومة المارقين على الدين ، والتصدي للسلطين والأمراء الذين حاولوا الاعتداء على الأملاك

الخاصة والأوقاف ثم جهودهم في محاربة أهل البدع والشذوذ ، ومواقفهم من أهل الذمة الذين كانوا يسيئون إلى هبة المجتمع الإسلامي والمسلمين ..

ثم في الخاتمة ، أثبتُّ شيئاً مما أمكنتني استخلاصه من خلال الدراسة وأهم المواضع التي تبينتها فيها .. وإني لأسأل الله عز وجل الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، أن يوفقني لما قصدت ، فهو وحده نعم المولى ونعم النصير .

د . مغاوري عبيد منصور

[نبذة عن مصادر تاريخ العصر المالكي]

تميزت العصور التاريخية للدولة الإسلامية بفوارق وسمات حددت ملامح كل عصر منها ؛ فعصر صدر الإسلام — مثلاً — كان عصر البناء والتدعيم لدولة الإسلام ، وقد تمثل في هذا الدور أولاً الجانب الديني ، الذي يهدف إلى إقرار الأمة على مبدأ التوحيد ، وما يستتبعه من أصول العبادات وأدبيات المعاملات ، وهذا ما اهتم به نبينا المعصوم ﷺ ، وأكد عليه بالتطبيق والبيان العملي ، ثم خلفه الراشدون — رضوان الله عليهم — في تأكيد هذا المعنى والانتقال به مع حملات الفتح الظاهرة في كل اتجاه حتى إذا ما امتدت حدود الدولة الإسلامية كانت مبادئ الإسلام وتطبيقاته مواكبة لعملية الانتشار ، لتكون الأمة في دار الخلافة وكل الأقطار التي انضافت إليها على نسق واحد ، وقواعد ثابتة وعامة ، ومن ثم جاءت مصادر هذا العصر متمثلة في الجانب الديني ، المبني على الكتاب والسنة ، وما تفرع عنهما من التزام لمنهج النبي ﷺ ، أو القياس عليه أو الاجتهاد في الوصول للحق وأصبحت سيرة النبي ﷺ علماً لا غنى عنه لكل مسلم ، وهي ذات الوقت ترجمة دقيقة لكل جوانب هذا العصر .

ثم جاء العصر الأموي بنهاية دولة الخلفاء الراشدين (حوالي منتصف سنة ٤١ هـ) ليعلن قيام نظام سياسي جديد ، وانفتاحاً واسعاً على الحكومات والامبراطوريات المجاورة ، وتطوراً مزدهراً في مسار عملية الفتح الإسلامية، بحيث ترامت أطراف الدولة، وخالط المسلمون مختلف شعوب الأرض ، ناشرين بينهم قواعد الإسلام وأصول حكمه الرائدة . وكل

هذا كان من شأنه أن يؤدي إلى الانشغال عن تسجيل هذه الأحداث العظام
فانتهى العصر الأموي سريعاً ، من دون أن تتأسس ظاهرة التدوين
التاريخي بشكل نهائي وتام .

ثم بدأ العصر العباسي ، زاهراً قوياً ، حيث الامبراطورية الإسلامية قد
أخذت أقصى امتدادها ، مع احتفاظها بقوتها السياسية ، وهبتها المشهودة
بين أمم الأرض ، فبدأت ظاهرة التسجيل والتدوين ، وتفرغ لها الكثيرون
فكثرت المدونات والمؤلفات التي جارى أصحابها - في الغالب - سلطان
الدولة وهبتها . لكن العصر العباسي شهد بعد ذلك تقلبات فكرية ومذهبية
كما شهد نوعاً من الانقسام والتجزؤ على نفسه ، تمثل في سيطرة عناصر
غير عربية على مقررات الخلفاء ، كما تمثل في ظهور قوى سياسية متعددة
مثل البويهيين والسلاجقة والفاطميين ، وكل هذا كان من شأنه أن تكون له
آثار بعيدة ومتباينة في عملية التأريخ والكتابة .

وبدأت نهضة علمية جديدة مع حكم الأيوبيين ، الذين اهتموا اهتماماً
كبيراً بالتعليم والعلماء والطلاب ، لولا أن الظروف الخارجية لم تسر على
هواهم ، حيث دهم الصليبيون البلاد، وشغلوا الأيوبيين ، واستنفروا جهودهم
وطاقتهم من الميدان الداخلي ، إلى ميدان مقاومة الغزاة والزود عن البلاد
ولم يبخل الأيوبيون في هذا الاتجاه ، وإنما عملوا جهدهم ، وبذلوا طاقتهم
وكان أقصى ما تمثل فيه ذلك، نجاح صلاح الدين في تجميع شتات المسلمين
وتوحيدهم وتحقيق النصر الحاسم على الصليبيين في حطين .

وفجأة ورث المماليك سادتهم الأيوبيين ، وورثوا بالطبع مهمة إكمال
حلقات الجهاد ضد الصليبيين، غير أن الظروف لم تتركهم لهذه المهمة ، بل

أُنقَت على كواهلهم بعبء مهمة أخرى أشد وأكْبَى ، حين دهم المغول بلدان المسلمين، سنة ٦٥٦هـ ، ودمروا حاضرة الخلافة، وقتلوا رأسها (ال خليفة) وما يزال حكام المماليك في أوائل سني حكمهم . فاستطاعوا بعون من الله النجاح في هذه المهمة ، وقدرُوا على إيقاف هذا الزحف المغولي الهادر وصدّه في عين جالوت ٦٥٨هـ .

ولم يكن انتصار المماليك على المغول ، أو ضعفعتهم لنفوذ الصليبيين مجرد انتصار عسكري لأمة على أعدائها ؛ بل هو فوق ذلك أدى إلى تفرد المماليك بالحكم وحجب أي قوى داخلية ، من شأنها أن تؤرقهم أو تجتزئ البلاد منهم ، فحقّقوا سيادة عامة وحكماً مطلقاً ، وأصبحوا القوة العظمى الوحيدة في بلاد الشرق الإسلامي التي ينظر لها بعين الاعتبار والمهابة ، وهذا في حد ذاته إنجاز لا يقل أهمية عن تحقيق النصر على الأعداء الخارجيين .

وإن اختلف المؤرخون والكتاب حول تقييم حكومة المماليك ، فنظر إليها البعض على أنها حكومة حربية مطلقة ، والبعض على أنها إقطاعية مستبدّة ، أو دكتاتورية متسلّطة ، إلا أنها على كل حال لم تشذ عن حكومات العصر التي لم تكن أي منها سوى واحدة من هذه كلها ، ويكفيها أن حققت وحدة الأمة ، ودافعت ضد قوى العصر الغازية ، المتمثلة في هجمات الصليبيين ، أو أخطار المغول، كما وقفت بقوة ضد سلاجقة الروم ، وأقامت علاقات متوازنة مع البيزنطيين .

وطالما استقامت الأمور للمماليك بهذا الشكل ، فقد عمدوا إلى الاهتمام بالتعليم ودوره ومؤسساته وطلابه ، ولم يخلوا في هذا السبيل بجهد أو مال

حتى صار العصر المملوكي عصر العلم . وكان يمكن أن تغلب عليه الصبغة العسكرية تبعاً لأصل المماليك ونشأتهم ، لكن يحمد لهم اهتمامهم بهذا الجانب الذي كانوا يرون فيه تعويضاً لأنفسهم ، ومساندة لحكمهم ، وقرباً من عامتهم ورعاياهم .

واتجاههم للحركة العلمية هذا ، واكب ما كان مطرداً في تاريخ الأمم في العصور الوسطى ، التي أطلق عليها " عصور الإيمان " ، بمعنى أن الطابع الديني هو الذي غلب على ذلك العصر ، وتحكم في أحاسيس الناس ومشاعرهم ، وحدد الإطار العام لسلطة الدولة ، واختصاصات الحكومة ورسم للناس الخطوط العريضة لما ينبغي أن يكون عليه سلوكهم تجاه الحكام من ناحية ، وتجاه بعضهم البعض ناحية أخرى ، وتجاه المجتمع الذي ينتمون إليه ، ويعيشون وسطه ، ويؤثرون فيه ، ويتأثرون به من ناحية ثالثة .

ويمكننا القول إن ظروف العصر المماليكي هذه جاءت خيراً للحكام والمحكومين ، فوجود حكومة عسكرية تحث على العلم وترتب له ، جعل هنالك نوعاً من التوازن الذي يأتي في النهاية للصالح العام ؛ فكانت حكومة المماليك لا هي عسكرية مطلقة ، كالحكومات العلمانية المعاصرة مثلاً (طبعاً مع اختلاف حكومة العسكر عن الحكومة العلمانية) ، ولا هي دينية مطلقة ، كما شاع في أوروبا في تلك العصور ، حيث سيطرت الكنيسة إلى الدرجة التي هيجت ضدها الشعب والساسة . يعني كان نظام المماليك أنسب نظام حكم للدولة في تلك الحقبة . وطبعاً لا أقصد القياس بنظم الإسلام السابقة ، ما دام الحال قد تغير بعد انتهاء حكم الراشدين .

وإذا كان عصر المماليك لم ينجب الكثير من الفقهاء من طراز الشافعي — مثلاً — ^(١) فقد ظهر فيه عدد كبير من الفقهاء والمحدثين ، الذين اهتموا بشرح مصنفات السابقين في الفقه والحديث الشريف ، مثل ابن حجر العسقلاني والبدر العيني وغيرهما . أما في مجال التاريخ ، فقد أنجب العصر المماليكي الكثير من كبار المؤرخين كالذهبي وابن كثير وأبو المحاسن والمقريزي والسيوطي وابن إياس وغيرهم كثيرون . وقد أدى سقوط بغداد على أيدي المغول واندراس معظم التراث الفكري للمسلمين إلى ظهور صحوة فكرية بين علماء المسلمين ، تهدف إلى إعادة جمع تراث الأمة وترتيبه ، فظهرت أعمال موسوعية كبرى ، مثل صبح الأعشى للقلقشندي ، ونهاية الأرب للنويري ، والسلوك للمقريزي ، ومسالك الأبصار لابن فضل الله العمري ، والبداية والنهاية لابن كثير ، كما ظهر العلماء الموسوعيون الذين كتبوا وألفوا في كل ميادين المعرفة ، فخلفوا رصيذاً هائلاً من المخطوطات والمؤلفات لكل واحد منهم ، بحيث نرى له كتابات في التاريخ والأدب والاجتماع والعلوم الشرعية ... الخ .

هذه الوفرة في الكتابات التاريخية ، وفي كثرة المؤلفين ، صارت خير دليل على عظم الثروة العلمية التي أنتجها ذلك العصر ، على الرغم من أن الكثير منها ما يزال مخطوطاً ، وأكثر منه تزخر به أكثر مكتبات الدنيا بخلاف ما فقد منها ، ولم نعرف عنه سوى أسماء المؤلفين أو المؤلفات ، مما يجعل بالإمكان وصف العصر المماليكي بأنه عصر العلم .

(١) محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي ، ص ٨ .

ويمكننا أيضاً أن نؤكد على أن علم التاريخ كان أبرز علوم ذلك العصر حيث كثر المؤرخون ، وتعددت طرائقهم في التصنيف ، فمنهم من كتب في السير ، مثل محيي الدين بن عبد الظاهر المتوفى سنة ٦٩٢هـ ، الذي كتب في سيرة السلطان الملك الظاهر بيبرس ، وفي سيرة الأشرف خليل بن قلاوون ، وابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤هـ ، ومنهم من قصد إلى كتابة التراجم بشكل عام ، مثل ابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ . في "وفيات الأعيان" ، والصفدي في "الوافي بالوفيات" والإدفعي المتوفى سنة ٧٨٤هـ ، في "الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد" ، وابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ ، في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة والسخاوي المتوفى ٩٠٢هـ ، في "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" .

وبخلاف الكتابة في السير والتراجم، ظهرت طبقة من المؤرخين ، الذين اهتموا بالكتابة عن دولة بعينها ، مثل : ابن واصل المتوفى سنة ٦٩٧هـ في كتابه "مفرج الكروب في أخبار بني أيوب" ، والمقرئزي المتوفى ٨٤٥هـ ، في "الخطط" و "السلوك" ، وأبو المحاسن المتوفى ٨٧٤هـ في "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" و "المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي" . وأخيراً ، كان كتاب التاريخ العام ، مثل : ابن الراهب المتوفى سنة ٦٨١هـ ، وبيبرس المنصوري المتوفى سنة ٧٢٥هـ في "زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة" ، وبدر الدين العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ في كتابه "عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان" وغيرهم .

ومما لا شك فيه أن الكتابات التاريخية هذه قد شابها بعض النقص في تناول والتحليل ، مما حدا ببعض المحدثين إلى توجيه النقد لها ، على أساس أن معظمها كتب بطرُق ليست فنية في جملتها ، إذ غلبت على أكثرها

كما يقول المستشرقون — " صنعة الفسيفساء " ، بمعنى أن أجزائها منفصلة بعضها عن بعض ، وذلك بسبب كتابتها على ترتيب السنوات ^(١) ، ذلك النظام الذي وضع أساسه الطبري وابن الأثير ، وهي طريقة تقطع الحوادث تقطيعاً ضاراً ، لا يمكن معه أن تتسلسل الحوادث ، أو تتم فلسفتها بشكل متسق ، وإن حاول المؤرخ في ذلك كان عليه أن يستغنى عن زمن كبير في الوصول إلى غايته .

ومن ناحية أخرى يلحظ المطالع لكتب التاريخ ومصادره ، قبيل العصر المماليكي ، اهتمام مؤرخي العرب بالناحية الشرقية من الدولة الإسلامية أكثر بكثير من اهتمامهم بجهاتها الغربية ، فتجد مثلاً في تاريخ الطبري وابن الأثير والذهبي والبلذري وغيرهم ، أفراداً وتفصيلاً للأحداث في دمشق وبغداد وما يقع إلى الشرق منهما ، في حين يُقلون في البيان عن أحداث القسم الغربي ، ويوردونها في نتف وإشارات يسيرة لا تشبع نهم الباحث ولا تستكمل موضوعاً ، ناهيك عن تعمد أكثر المؤرخين الاكتفاء بإيراد الحوادث دون أن يتعرضوا لها بالنقد أو التعليق أو بيان آثارها الحالية أو التي يمكن أن تترتب عليها .

وتنتفي هذه الملحوظة الأخيرة في عصر المماليك وكتابات التاريخ من جهة أن مؤرخي هذا العصر كثيراً ما اهتموا بالحوادث المعاصرة ودققوا في تحري تفاصيلها، حتى جاءت بشكل تام وواف في الغالب ، لكنهم

(١) عبد اللطيف حمزة (الدكتور) : الحركة الفكرية في مصر في العصورين الأيوبي والمملوكي الأول ، ص ٢٩٦ . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٩٩ .

أيضاً - لم يقفوا عندها بالنقد والاستعراض والتحليل ، وكان يمكن - لو قاموا بهذا - أن تكون لكتابتهم قيمة أكبر ، لأن المؤرخ المعاصر للحديث هو أقرب الناس إليه ، وأقدرهم على تحليله واستخراج ما فيه من أبعاد وآثار .

ورغم كل ما يُوجَّه للمؤرخين القدامى من نقد واتهام بالتقصير ، فإنني أقدر لهم هذا الجهد العظيم والرائع الذي قاموا به ، في حفظ تاريخ الأمة وتكوين ماضيها ، حتى تطلع عليه الأجيال اللاحقة ، ولا يقلل من هذا الجهد أي نقد يوجه إليه ، أو اتهام بالتفريط . وأنا كواحد من أبناء هذا الجيل المعاصر الذي يتهم وينتقد ، أقول : إنه من سنوات وسنوات مضت ، ونحن نسمع عن موجة تدعو إلى التحقيق والتدقيق في كتابة التاريخ ، هذه الموجة ما يزال أصحابها حائرون حتى الآن بين أمرين : هل يجب إعادة قراءة التاريخ ؟ أم هل يجب إعادة كتابته ، وكيف نعيد كتابة التاريخ ؟ هل بجهد فردي ؟ وهو أمر لن يؤدي إلى نتيجة لا من قريب ولا من بعيد ، أم بجهد جماعي ؟ وإذا كان بجهد جماعي ، فهل هي جماعة في دولة ، أم في قومية أم في أمة ، المهم أنه كانت المسألة وما تزال مجرد آراء وأفكار ، لم تأخذ بعد حتى شكل الجماعة أو الجدية .

مع أننا نعيش الآن عصراً يختلف كل الاختلاف عن العصور التي نتهم مؤرخيها بالتقصير ، فلدينا الآن وفرة في المعلومات ، وفي طرائق الحصول عليها ، وفي الكتابة ، والماديات ، وفي كل شيء ، بخلاف أولئك الذين لم يكن شيء من هذا باليسير أمامهم ، وكانوا يخطون بأيديهم المجلدات والموسوعات التي نعتبرها الآن أقوى وأهم موارد المادة العلمية ثم إنه لو قُدر لأولئك السابقين أن يقوموا بكل ما كنا نتوقعه ونرجوه ، من

بحث عن الأحداث ورواياتها وترتيبها والتدقيق فيها ، والربط بينها
وفلسفتها ، لو قاموا هم بكل هذا ترى ماذا كان يمكن أن يتبقى لنا من دور
نقوم به ؟

وأخيراً، يكفي أولئك المؤرخين حفظهم لتاريخ الأمة وتراثها ، وبخاصة
مؤرخي العصر المماليكي ، الذين لم تفتقر همتهم ، وتحملوا بواقعية جمع ما
تبقى من أصول العلم والمعرفة ، بعد هجمة المغول والصليبيين على
حضارة وبلدان المسلمين، وكأنهم قد وُكِّلوا بهذا التراث ، يحفظونه
ويجددونه ويقوه شر الخطوب وكوارث الصراعات ، حتى وصل إلينا بهذا
الشكل والقدر الذي يوجب علينا لهم الشكر والتبجيل، فتبقى علينا مهمة
إكمال النقص، وبيان المبهم، وشرح الغامض، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

وهنا ، ينبغي ألا ننسى فضل ذلك الفريق من علمائنا الأجلاء الذين
عكفوا على هذه المؤلفات القيمة المخطوطة ، فحققوها وضبطوا حواشيها
وبذلوا في سبيل ذلك جهداً رائعاً ، حتى تم طبعها وتداولها بهذا الشكل
اليسير ، فأصبحت ملاذاً سهلاً لكل دارس وطالب علم . ومن أشهر الأسماء
التي لمعت في ميدان تحقيق هذه النصوص ونشرها ، الأساتذة الدكاترة
محمد محمد أمين ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، محمد مصطفى زيادة
محمد عبد السلام هارون ، محمد عبد الهادي شعيرة ، وسائر أعضاء لجنة
إحياء التراث العربي، أو مركز تحقيق التراث، جزاهم الله عنا خير الجزاء.

ولا يفوتني — هنا — أن أنوه إلى بعض تلك المصادر القيمة في تاريخ
العصر المماليكي ، مما اعتمدت عليه منها في صياغة هذا البحث ، فمنها
حسب التدرج التاريخي :

١- نهاية الأرب في فنون الأدب . للعلامة أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدايم المعروف " بالنويري " المتوفى سنة ٧٣٣هـ ، الذي ألف كتابه هذا في زمن الملك الناصر محمد بن قلاوون وقد جاوز الكتاب الثلاثين جزءاً، فاعتبر موسوعة مهمة في الكونيات والإنسانيات والحيوان والتاريخ . وفي التاريخ تحدث عن نظام الحكومة ، والوزارة والجيش ، والقضاء ، وولاية المظالم ، والحسبة ، ... الخ ، مما جعل لهذه الموسوعة أهمية بالغة في تصوير الحياة العامة في مصر المملوكية بكافة تفاصيلها .

٢- طبقات الشافعية الكبرى . لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١هـ ، ويعد الكتاب موسوعة كبرى ، صنف مؤلفها في التراجم ، والأدب ، والتاريخ ، وإن كان في عنايته بالتاريخ لم يسر على نسق واحد ، فنراه في مواطن يستطرد بالشرح والإفاضة ، ويشخ في مواطن أخرى ، إلا أن هذا لا يقلل من قيمة العمل وشموليته ، وفائدته العامة .

٣- البداية والنهاية في التاريخ . لعلماد الدين أبي الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، المتوفى سنة ٧٧٤هـ ، وهو موسوعة هامة في التاريخ اهتم فيها المؤلف بذكر الحوادث وتفصيلاتها بالأيام والشهور والسنين والأسماء ، كما جمع فيها كثيراً من الترجمات للعلماء والقضاة والأعيان والسلاطين ، وذكر كثير مما وقع لهم أو حدث في أيامهم .

٤- صبح الأعشى في صناعة الإنشا . لأبي العباس أحمد بن علي القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١هـ ، ويظهر من اسم المؤلف أنه يختص

بكتابة الإنشاء وصناعتها ، من حيث مصطلحاتها ومقاصدها وآدابها غير أن القلقشندى اتجه إلى جمع كثير من المعارف الإنسانية في عصره " فنجح بذلك في الوصول إلى غرضين : أولهما استيفاء البحث في صناعة الكتابة وما يلزم لها ، وثانيهما: مجاراة الذوق العام ، وهو النوع الذي تغلب عليه صفة الجمع أكثر من أي شيء آخر " (١) .

٥- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، المسمى " بالخطط المقريرية " لتقي الدين أحمد بن علي المقريري ، المتوفى سنة ٨٤٥هـ ، وفيها أجاد المقريري في وصف الخطط المصرية ، وخطط القسطنطينية والقاهرة المعزية ، ونشأة كل منها ، وأحيائها ، وصروحها ، وتطوراتها الجغرافية والعمرانية ، ومساجدها وقصورها ، وكل ما احتوت من بـذخ وبهاء وفن (٢) ، ويقرن ذلك في معظم الأحيان بتاريخ الدول والشخصيات التي قامت في ظلها هذه الصروح والأعمال أو أوحى بها . بكل هذا صار كتاب الخطط للمقريري مرآة لتاريخ مصر السياسي والاجتماعي والمعماري والاقتصادي في عصره وما سبقه من عصور .

(١) د / عبد اللطيف حمزة : الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول ص ٣٢٨ .

(٢) محمد عبد الله عنان : خطط المقريري بين الأصالة والنقل ، ص ٣٩ ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث بعنوان " دراسات عن المقريري " الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١م .

٦- كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، للمقريزي أيضاً ، ومن جملة كتبه الكبرى ، حيث كان للمقريزي العديد من المؤلفات الصغيرة التي ألفها في أخريات حياته ^(١) . ويُعد كتاب السلوك موسوعة كبرى ضمنها تاريخ مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي إلى قبيل وفاته في سنة ٨٤٥هـ ، فجاء الكتاب ذاخراً بكل ما يهم الدارس لتاريخ مصر في هذين العصرين ، وجاعت كتابته فيه بياناً واقعاً ، حيث اشتغل المؤلف بالعديد من وظائف العصر ، وخالط السلاطين والعامّة ، مما أضفى على نتاجه نوعاً من المعاشة والحقيقة الواضحة .

٧- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة . لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، المتوفى سنة ٨٧٤هـ ، وهو من كتب الموسوعات — أيضاً — رغم اختصاصه بتاريخ مصر ، وجاء استكمالاً لكتاب المقريزي " السلوك " ، في عبارة أكثر وضوحاً ، وعناية أكبر بالأحداث وتفصيلاتها ، وذكر سنيها ووفياتها .

٨- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي . لأبي المحاسن أيضاً ، ويعد من كتب التراجم والأخبار ، صنّفه أبو المحاسن على الترتيب الهجائي في أسماء المشاهير والأعلام ، معرفاً بهم ، من حيث ميلادهم ووفياتهم وآثارهم مستقيماً في تواريخ بعضهم ساعة تلزم الإفاضة ، وتتوفر له المعلومات متتبعا لأصولهم وأسره ونشأتهم ، ليكمل بهذا الكتاب — مع كُتبه الأخر — حلقة مهمة في تاريخ مصر والمشاهير .

(١) جمال الدين الشيال (الدكتور) : مؤلفات المقريزي الصغيرة ، ص ٢٦ ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث بعنوان : " دراسات عن المقريزي " الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧١م .

٩- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة . للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ ، ولم يكن السيوطي مؤرخاً بالدرجة الأولى ، وإنما كان التأريخ من آخر اهتماماته ، ولذلك فقد بذل جهوداً كبيرة في كتابه هذا ، وطالع العديد من الكتب والمؤلفات لمن سبقوه حتى يتمكن من إخراج هذا الكتاب بهذا الشكل القيم ، حتى صار في نظرنا " دائرة معارف لمصر الإسلامية ، اتبع السيوطي في تأليفه المنهج العلمي المعروف في كتابة التاريخ في العصر الإسلامي " (١) وحاول السيوطي جهده في هذا الكتاب لتغطية كل نواحي تاريخ مصر مبينا علو قدم مصر في مختلف نواحي الحضارة البشرية ، معتزلاً بمصريته منذ أقدم العصور حتى عصره .

١٠- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفى المتوفى سنة ٩٣٠هـ ، والكتاب يشتمل على تاريخ مصر منذ أقدم العصور إلى أوائل الحكم العثماني ، حيث يعد ابن إياس المؤرخ المصري الذي شهد عصر المماليك ونهايته ، ورأي العثمانيين وهم يدخلون الشام ومصر ، ليبدأ عصر جديد . وقد تألق ابن إياس في كتابه هذا ، لأنه كان محباً للتاريخ ، ولأنه كان - أيضاً - من أبناء الأمراء فلم تعوزه الثروة للإنفاق والإبداع ، وبهذا الكتاب " أصبح لابن إياس المكان الأول بين المؤرخين المصريين في أواخر القرن التاسع الهجري وأوائل العاشر الهجري (٢) .

(١) سيدة إسماعيل كاشف (الدكتور) : دراسة نقدية لكتاب " حسن المحاضرة " للسيوطي ص ١٣٨ ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث عن " جلال الدين السيوطي " الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ م .

(٢) سيدة إسماعيل كاشف (الدكتور) : مكانة ابن إياس بين مؤرخي مصر في العصور الوسطى ، ص ٥٤ بحث منشور ضمن مجموعة بحوث صدرت بعنوان : " ابن إياس دراسات وبحوث " عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .

إلى غير ذلك من مصادر العصر المالكي ، التي استعنتُ بها في إخراج هذا البحث ، وهي بلاشك كثيرة ، تجل عن الوصف والحصص ، فهي نتاج عصر من أزهي العصور في العلوم والثقافة .

ولن أخرج في هذا المقام من القول إن عملي في هذا البحث قد أفادني أيما إفادة ؛ فقد كنت كما كثيرين غيري أجهل كثيراً من علماء هذا العصر وفقهائه الذين ذاع صيتهم ، وسمت شهرتهم ، مع أن لي سابق تجربة وعمل في تاريخ العصر المالكي ، وكنت فقط — في ميدان العلم — أعرف بعضاً ممن اشتهر من العلماء لعموم المتقنين ، مثل العز بن عبد السلام ، وابن تيمية ، وابن دقيق العيد .

ولم تكن أسماء مثل "ابن جماعة" و"ابن بنت الأعز" و "القزويني" تأخذ حظاً وافراً في ذاكرتي ، إلى أن تحققت وأنا أعمل في هذا البحث من أن هذه الأسماء عريقة في ميدان العلم ، جديرة بالذكر والاهتمام بل إن هذه الأسماء دلّت على أسر موسوعية في العلم ، بمعنى أن الأسرة منها يمتد تاريخها العلمي أجيالاً ، بل وقروناً ، فتجد مثلاً أسرة " المناوي " ، ومنها إبراهيم بن إسحق بن إبراهيم شرف الدين المناوي ، الذي تفقه على عمه ضياء الدين المناوي ، وهو أخو القاضي تاج الدين المناوي ، ووالد قاضي القضاة صدر الدين المناوي ^(١) .

وأ أسرة " ابن جماعة " ، ومنها : إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ^(٢) ، ابن أخي القاضي بدر الدين بن جماعة ، ومنها :

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ١٧/١ ، الكتبي : فوات الوفيات ، ١٧/١ .

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ١٨/١ .

إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن سعد الله بن جماعة (برهان الدين) ^(١) ، الذي تولى القضاء غير مرة ، وكان يعزل ويعاد ، وعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله (عز الدين بن جماعة) ، الذي عزل نفسه من القضاء ، ولما ولي قضاء مصر فوض إليه تولية من يصلح للقضاء بالشام ، وكان يقول : أتمنى أن أموت معزولاً عن القضاء في أحد الحرمين ، فنال أمنيته في الأمرين ^(٢) ، ومحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، قاضي القضاء . وقد اشتهرت هذه الأسرة منذ القرن الخامس الهجري حتى القرن الثاني عشر ، وأخرجت أكثر من أربعين عالماً ^(٣) تولى أكثرهم القضاء ، وقضاء القضاء ، وشارك كثير منهم في الجهاد ضد المغول والصليبيين ، ووقفوا أمام السلاطين ، وناصرهم ، ودعواهم إلى الرفق بالرعية . ولم تكن شهرة تلك الأسرة قاصرة على الرجال منها ، بل قد اشتهرت كثيرات من نساءها أيضاً ، فكان من أبرزهن أربع نسوة : زينب وشهادة ، وعائشة ، وسار ، وهذه الأخيرة تتلمذ عليها السخاوي صاحب كتاب " الضوء اللامع " ^(٤) .

ومن الأسر الموسوعية أيضاً ، الأسرة التي لقب كل رجالها بـ "ابن بنت الأعز" ، ومنها قاضي القضاة علاء الدين أحمد بن عبد الوهاب بن خلف بن بنت الأعز ، أخو الأخوين قاضي القضاة صدر الدين ،

(١) ابن حجر : رفع الإصر ، ق ١ ، ص ٢٩ .

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ٣١٨/٢ .

(٣) عبد الجواد خلف (الدكتور) : في تحقيقه لكتاب " غرائب التبيان في من لم يسم بالقرآن لقاضي القضاة شيخ الإسلام العلامة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة

ص ٧ من المقدمة ، طبعة أولى ، دار ابن قتيبة ، دمشق بيروت ، ١٩٩٠ م .

(٤) د / عبد الجواد خلف : المرجع المذكور ، ص ٢٩ من المقدمة .

وقاضي القضاة تقي الدين بن قاضي القضاة تاج الدين ، وتاج الدين هذا هو الذي باشر الصلح بين شجرة الدر والمعز أبيك لما ساءت العشرة بينهما وكان جده لأمه يعرف بـ " القاضي الأعز " (١) .

وهناك عشرات ، بل مئات الأسر التي كانت على هذه الشاكلة ، لكن لا أظن أن في هذا البحث مجالاً للاستطراد في الحديث عنها ، لكن لكونها ممّلت ظاهرة في ذلك العصر ، أشرت إلى مجرد نماذج منها .

(١) الكتبي : فوات الوفيات ، ٢٧٩/٢ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ٢٩٣/١ ، ابن حجر : رفع الإصر ، ق ٢ ص ٣٧٥ - ٣٨٣ .

الفصل الأول

دولة الماليك وملاحها السياسية

- الماليك
- قيام دولة الماليك البحرية
- الملاح السياسية لحكم الماليك

المماليك :

شهدت الدولة الإسلامية الكبرى في العصر العباسي اعتماد العباسيين على أجناس غير عربية ، سواء من الفرس الذين كانوا ممن ساهم في الدعوة لقيام دولة بني العباس ، وتحمل تبعات قيامها وتثبيت أركانها ، أو من الترك الذين استكثر بعض الخلفاء العباسيين من جلبهم إلى بغداد حتى عجت بهم العاصمة ، وصاروا كثرة تزاخم العنصر العربي في أمور القيادة والولاية وغيرها .

وظل هذا العنصر التركي يدعم مركزه ويعزز وجوده في دولة بني العباس حتى صارت لهم اليد الطولى في أهم شئون الدولة ، حتى إن كانوا يتدخلون في تولية الخليفة أو إقصائه عن العرش وأمور الحكم . بل واستطاعوا بفضل قوة نفوذهم أن يأسسوا لأنفسهم الولايات والدول ويستقلوا بها عن سلطان الخليفة الذي كان في أحيان كثيرة أداة في أيديهم يوجهونها كيف شاءوا ، وحسبما تقتضيه مصالحهم . فكان أول وصول هذا التيار إلى مصر حينما قدمها أحمد بن طولون والياً عليها إلى أن استقل بها كدولة عن دار الخلافة في بغداد .

* في الفصل الأول رأيت ضرورة بيان أصل المماليك ونشأتهم وكيف وصلوا إلى عرش السلطنة في مصر ، حتى يتبين القارئ فيما بعد حينما يرى نظرة المماليك إلى عامة الشعب أو العكس بواعث هذه النظرة ومنطلقها . وهي مقدمة لم يستغن عنها أحد ممن كتبوا عن دولة المماليك بخاصة .

واستمر التاريخ يكرر نفسه ؛ فلما انتهت دولة الفاطميين وورثها عنهم في مصر بنو أيوب ، وهم أيضاً غرباء عن البلاد وعن العروبة ، فعمدوا من ثم إلى تعزيز وجودهم في مصر بجلب كثير من الطوائف الأجنبية^(١) فقد اضطر صلاح الدين الأيوبي لكي يتمكن من القيام بحروبه ضد الصليبيين إلى أن يشتري اثني عشر ألف^(٢) مملوك من الجراكسة والأتراك ، ويقوم بتدريبهم على النظم العسكرية وفنون القتال ، حتى تألف منهم جند ما لبث أن أصبح أشد الجنود الآسيوية الأصل بأساً وأقواهم بطشاً .

وفي أيام سلطنة الصالح نجم الدين أيوب ، أكثر هو الآخر من شراء المماليك ، حتى كان عامة جنده منهم ، جزاء لهم على ثباتهم معه حين انفض عنه أعوانه وخذله أنصاره وهو سجين بالكرك^(٣) ، فقد بقى معه مماليكه الترك حتى خلص من السجن في سابع عشر رمضان من سنة ٦٣٧هـ / ١٢٣٩م^(٤) ، وكانوا نحو الثمانين وطائفة من خواصه نحو

(١) السير ولیم مویر : تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر ، ص ٣٣ ، ترجمة د/ محمود عابدين وسليم حسن ، مطبعة دار المعارف ١٩٢٤م .

(٢) أنور زقلمة : المماليك في مصر ، ص ١٩ ، مكتبة مدبولي ، طبعة أولى ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .

(٣) أبو المحاسن: جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، (ت ٨٧٤هـ) : المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ٨/١ تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، طبعة أولى بمطبعة دار الكتب بمصر ، القاهرة ١٩٥٦م . والكرك : كانت قلعة حصينة جداً في طرف بلاد الشام من نواحي البلقاء في جبالها . (نفس المصدر والصحيفة) .

(٤) علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة ٧٩/١ نسخة مصورة عن الطبعة الثانية للهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠م .

العشرين^(١) ، وقد دعاه ثباتهم معه إلى الاستكثار منهم ، واتخاذهم أفراد دولته وبطانته المختصين بدلهيزه في سفره^(٢) ، وأسكنهم معه في قلعة الروضة ، فكانوا حينئذ سبعمائة وخمسون كلهم أتراك^(٣) .

من هم المماليك ؟

كلمة " مملوك " تعني ما يُملك بقصد التربية والاستعانة به كجندي أو حارس ، على عكس كلمة " عبد " التي تعني العبودية أو الاستعباد ، فالعبد يولد من الرقيق ، بينما المملوك يولد من أبوين ليسا بعبدين^(٤) ، أو أن كلمة " مملوك " تعني : يخص أو يتبع ، وكانت أول الأمر تعني : أسرى الحرب الذين يباعون في الأسواق ، وقد انتشر وجود الأتراك بخاصة في البلاد

-
- (١) المقرئزي : نقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المسمى بخط المقرئزي ٢٣٦/٢ بيروت ، بدون .
- (٢) الدهليز : هو ما بين الباب والدار ، وهو لفظ فارسي معرب ، والجمع : دهاليز ، ودهليز الملك موضع بمصر متفرج (الزبيدي : السيد مرتضى الحسيني : تاج العروس ٣٦/٤ طبعة أولى بالمطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٦هـ) ويشبه الدهليز الآن : الصوان أو الخيمة الكبيرة التي تقام في المناسبات العامة ، أو ما صار يعرف بـ " السرايق " .
- (٣) المقرئزي : الخطط ٢٣٦/٢ . وفي قول آخر له أنهم كانوا ألف مملوك ، وعند البعض ثمانمائة (د/ عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ١١/١ ، طبعة ثانية ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ١٩٧٩م) ، والمراد من كل هذه الإحصائيات بيان كثرة المماليك الذين كانوا في حوزة الصالح نجم الدين ، وأنه أوغل في إثرائهم والاستكثار منهم .
- (٤) ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ١١/١ .

العربية الشمالية "العراق" منذ قيام الخلافة العباسية في بغداد ^(١) ، وقال الجوهرى في الصحاح : المملوك : العبد ، وعبدٌ مَمْلُوكَةٌ ومَمْلُوكَةٌ إذا مَلِكَ ولم يَمْلِكْ أبواه ، ولعل هذا التعريف هو الذي يقترب من معنى المماليك الذين نحن بصدد الحديث عن دولتهم ^(٢) .

وطريقة جلبهم إلى مصر أنهم كانوا وهو في مقتبل العمر يباعون في أسواق النخاسة بيع الأرقاء ^(٣) ، ثم يُستقدمون مع تجار الرقيق من بلاد القفجاق الممتدة إلى البحر الأسود وبحر قزوين والتركستان ، أو من بلاد الجركس وهي القوقاز ، أو حتى من بلاد الططر ومنغوليا ، حيث كان الترك عموماً يبيعون ذكور أبنائهم وإناثهم ^(٤) . وكذلك كانت بيزنطة ومُدين إيطاليا ، في مستعمراتهم على البحر الأسود ، تلك التي تخصصت في بيع المماليك ، مثل الجنوبيين الذين كانت لهم مستعمرة " كافا " على بحر أزوف فكانوا يتاجرون في المماليك من الجورجيين واللان والأرمن ، بل امتد نشاطهم إلى أوربا ، فكانوا يبيعون السُلاف والصرب والألبان ، حتى هددتهم البابوية بعقاب الدنيا والآخرة ^(٥) .

وكانت القبائل المقهورة في هذه البلاد لا ترى غضاضة في بيع فلذات أكبادها للنخاسين الذين كانوا يُمنوهم بحسن المستقبل والسعادة . وقد سَهّل عمل النخاسين هذا في مصر بخاصة ما كان شائعاً عن ثروتها الكبيرة التي

-
- (١) ستانلي لينبول : تاريخ مصر في العصور الوسطى ، ص ٢٤١ طبعة لندن ١٩٠١ م .
 (٢) الجوهرى : إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) : الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ١٦٠٩/٤ ، تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ١٩٧٩ م .
 (٣) أنور زقلمة : المماليك في مصر ، ص ١٩ .
 (٤) ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ١ / ١٢ .
 (٥) ماجد : نفس المرجع ص ١٢ .

يمكن الحصول عليها بأقل جهد ، لذلك لم يقتصر الأمر على سبائا الحروب وأسراها، بل كان يتدفق على البلاد الغربية سيل من أبناء القبائل الشرقية في آسيا بالذات، لتهاقت الأمراء والسلاطين على شرائهم بأثمان باهظة ^(١) .

ولما كانت هذه الفئة تنشأ تنشئة حربية فقد كان أوفرهم حظاً وأعظمهم مقدرة من تُفك رقبتهم بأمر السلطان ، فيصبح أميراً على عشرة أو خمسين أو مائة وقد يثب أحدهم وثبة واحدة تجعله أمير ألف . فأخذ عددهم يتضاعف بشراء ممالك جدد ، كانوا ينالون ما نال أمراؤهم من الحرية والثراء ^(٢) .

وقد كان السلاطين بطبيعة الحال أكثر الناس انكباباً على شراء الممالك ولذلك استخدموا موارد الدولة في إحاطة أنفسهم بجمع عظيم من هؤلاء الممالك ، إلى حد أن أحد السلاطين اشترى منهم نحو ستة آلاف ^(٣) ، وبينما كان السواد الأعظم من الأمة يعيش عيشة الفقر غارقاً في حمأة الجهالة كان الممالك المقربون لدى الأمراء ولاسيما حاشية الملك يتعلمون علوم السلم والحرب ، وكان الواحد منهم ينهض من درجة حاجب ، ويتابع تدريجياً حتى يصل إلى مرتبة سيده ، فمملوك اليوم هو قائد الغد ، بل ليس بعزيز عليه أن يصبح سلطاناً ^(٤) .

وكان الصالح نجم الدين أيوب آخر سلاطين الدولة الأيوبية يحب

(١) السير وليم موير : تاريخ دولة الممالك البحرية في مصر ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٢) موير : نفس المرجع ص ٣٤ ، أنور زقلمة : الممالك في مصر ، ص ٢٢ .

(٣) أنور زقلمة : نفسه ص ٢٣ .

(٤) موير : نفس المرجع ص ٣٤ ، أنور زقلمة : نفسه ص ٢٣ .

المماليك ، لما سبق ذكره ، ويكثر من اجتلابهم وعتقهم وتأميرهم ^(١) ومن أجلهم شيد قلعة الروضة على ضفة النيل ، واسكنهم معه فيها وسماهم البحرية لذلك ^(٢) ، وكان يقصد بذلك إبعادهم عن المدينة ^(٣) حتى لا ينصرفوا عن تعلم أساليب الحرب والتدرب على القتال ، وحتى لا يختلطوا بالناس وتضعف لياقتهم الحربية . وبهذا تكون للصالح نجم الدين أيوب جمع غفير من المماليك ، زاحموا أهل القاهرة من المصريين ، فيما بعد وسرعان ما انتشر الفساد بين هذه الجموع من المماليك حتى ضج الأهالي واستأعوا من وجودهم وكثرتهم ، حتى قال في ذلك بعض الشعراء :

الصالح المرتضى أيوب أكثر من ترك بدولته يا شر مجلوب
قد أخذ الله أيوباً بفعلته فالناس قد أصبحوا في ضر أيوب ^(٤) .

ورغم كثرة المماليك الترك ومن في معناهم من التركمان والأرمن والروم والجركس وغيرهم ، إلا أن اسم " الترك " غالب على جميعهم لكثرتهم ومزيتهم ، وكانوا طوائف متميزين بسمات من يُنسبون إليه من نسب أو سلطان ، فمنهم " العزيزية " نسبة إلى العزيز عثمان بن صلاح الدين ، ومنهم " الصالحية " نسبة إلى الصالح نجم الدين ، ومنهم " البحرية "

(١) ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ) : ثنرات الذهب في أخبار من ذهب ٢٣٩ / ٥ ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة بيروت ، بدون ، عبد الله الشرقاوي : تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين ص ١٠٣ المطبعة العامرة العثمانية ، ١٣١٥ هـ .

(٢) المقرئزي : الخطط ، ٢ / ٢٣٦ ، ماجد نظم دولة سلاطين المماليك ١٠ / ١ .

(٣) موير : تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر ، ص ٣٤ .

(٤) جمال الدين سرور (الدكتور) : دولة الظاهر بيبرس في مصر ، ص ٢١ ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٠ .

نسبة إلى مقامهم بالقلعة التي بناها لهم الصالح نجم الدين بين شعبي النيل ^(١) ، والذين يقال في تسميتهم بـ " البحرية " أيضاً أن ذلك راجع إلى أنهم جاءوا من وراء البحار ، أو عن طريق البحار ^(٢) .

وقيل أن نبتعد كثيراً عن هذا السياق ، أرى أن أوضح السبب في ما آل إليه شأن المماليك من بعد ، حين وصلوا إلى عرش السلطنة وطفوا وبغوا حتى رأهم الكثيرون مبالغين إلى السلطة وسفك الدماء وقهر الأهالي بالضرائب والأحكام ، فأقول : إذا كانت طائفة المماليك على ما رأينا ، من حيث أصلهم وأسباب جلبهم ، فإنه كان من الطبيعي لفئة كهذه ، أن تكون تلك طموحاتهم وثمار جلبهم ؛ فهم كما رأينا بيعوا صغاراً على يد آبائهم وذويهم وجاءوا إلى مصر التي كانت تمثل لهم حينئذ أرض الأحلام والآمال ورغد العيش ، خلافاً لما كانوا عليه في بيئاتهم الأصلية ، وأنفقت في سبيل شرائهم الأموال الطائلة ثم أقاموا — في الغالب — في كنف الملوك والسلطين وقصورهم ونُسبوا إليهم ، وصاروا حُماة لهم ، حرساً وجنداً ، وكانوا أقرب الناس من حياة الملوك الخاصة وأسرارهم .

إذن كان هذا هو شأن هذه الطائفة التي كان يشب الفتى منها وقد نسي قومه وجنسيته واندمج في سلك أمثاله المماليك تحت رعاية سلطانه أو أميره وكان الأمراء والسلطين من العرب وغيرهم يقربونهم إليهم ، ويحبونهم لجمالهم وذكائهم وولائهم في خدمتهم ، فيُرقونهم بعد أن يشتد ساعدهم في

(١) ابن خلدون : عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي (ت ٨٠٨ هـ —) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ٣٧٣/٥ ، بيروت ١٩٧١ م .

(٢) جمال الدين الشيال (الدكتور) : تاريخ مصر الإسلامية ١٤٧/٢ ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧ م .

بطانتهم ، وعند ذلك تتطلع نفوسهم إلى مراتب العز ومنازل الإمارة والشرف ، بل إلى الملك ذاته ، لأنهم كانوا يعرفون أن أمثالهم من المماليك الأرقاء الذين بيعوا صغاراً ، وربوا في أحضان أسيادهم وملوكهم ، شبوا على الفروسية والإقدام ، ووصلوا إلى أرقى مناصب الملك والسيادة ، ولم يكن يخفي على صغيرهم قبل كبيرهم أن سلاطين المماليك بعد الدولة الأيوبية من عهد الظاهر بيبرس ، فالسلطان قلاوون ، فالسلاطين حسن وبرقوق وبرساي وقايتباي ، وجميع ملوك هذه الدولة وسلاطينها ، لم يكونوا إلا مماليك أو أبناء مماليك مثلهم ^(١) .

خلاصة ما أقصد إليه هنا أن أغلب من كتب عن المماليك من العرب كان أو من غيرهم لم ينس لهذه الفئة " المماليك " أصلها وطريقة استقدامها فظلت في ذاكرته فئة من الرقيق ، غريبة عن موطنها الجديد الذي لم تحتفظ له ولا لأبنائه الذين هم عامة شعبه بكثير من الولاء والتماذج ، فأصبح جل همهم مصروفاً لذوات أنفسهم ، يعملون كأمرأء أو حكام في غير أقوامهم .

وفي مقابل هذا لا بد لنا أن نتصور الشعور الداخلي لهذه الفئة ، فهي قد جُلِبَت ومعها مشاعر القلق والاضطراب النفسي من بلدانها التي مثلت بيئات طاردة ، على مراكز من الأحلام ، والتبشير بمستقبل واعد ، فصادفت واقعاً جديداً جميلاً مبشراً ، فعاشته وتفاعلت معه ، بقصد تحقيق كل ما كانت تصبو إليه من داخلها ، وصيرورتها عند حسن ظن من استقدمها وهياً لها النمو والنهوض ، حتى ظننت تلك الطائفة بتتابع الزمان أن هذا هو دورها الطبيعي ، وحققها المكتسب . حتى وإن اتهمت بالانعزال عن جماهير الأمة

(١) أنور زقلمة : المماليك في مصر ، ص ٢١ .

فيخفف من هذا الاتهام أن البيئة الحاضنة لهذه الفئة هي أول ما ساعد على عزلها وقصر حياتها في البلاط والحاشية والقصر ، ويمكن أن نلمس ذلك حتى من خلال تسمية طوائف المماليك ، كما سبق ، حينما كانت تسمى المجموعة منهم باسم سيدهم أو أميرهم ، بل فوق هذا وعلى نطاق أعم كان منهم من سُموا بـ " البحرية " أو البرجية " نظراً لطبيعة مقامهم .

وليس هذا مني دفاعاً عن المماليك ، أو اقتناعاً بكل ما وقع منهم وإنما هو فقط تقرير للواقع ، وتفسير للدوافع ، يعين عليه أن كثيرين منهم كانوا على قدر كبير من الأخلاق وحسن السيرة والسياسة ، وكان يظهر فيهم من وقت لآخر فحول في السياسة ورجال عدل ونظام ورفق بالرعية ، ويكفيهم في هذا من الشواهد ما تركوه في القاهرة وضواحيها من الآثار النفسية والمساجد البديعة النادرة المثال ، وما أبقوه من العمائر التي تدل على ذوق رائع ورفاهية تضرب بها الأمثال ، كما يكفيهم أن تلك الآثار الباقية لهم باتت على مر الزمان سمات وملامح حضارية وأثرية تشهد لعصر متميز من عصور مصر الإسلامية .

ولننظر إلى ما يوجد حتى الآن بالقاهرة من المساجد الكبيرة التي تتناطح مآذنها السحاب، وقباب قبور المماليك بالصحراء في جلال بنائها، وبديع عمارتها ، وغير ذلك من المعالم الأثرية التي تحمل طابع ذلك العصر وتجسده بشكل يندر أن يباري .

من ثم فلا يملك الدارس لتاريخ المماليك إلا أن يبدي دهشته وتعثره الحيرة من هذا التناقض في حياتهم وسلوكياتهم العامة والخاصة ، وهذا ما عبر عنه بكل دقة المستشرق " ستانلي لين بول " حيث قال : " لقد جمع

هؤلاء المماليك بين المتناقضات التي لم تجتمع في طبقة من الأمراء في أي زمان أو مكان ، فبينما نعرف أنهم عصابة من الأفاقيين ابتيعوا بيع السلع ونشأوا أرقاء ، وربوا سفاكين للدماء ، ظالمين للعباد مخربين للبلاد ، نجد منهم ميلاً غريباً للفنون ، يحق لأي ذي عرش وصولجان أن يفخر به على الأنداد الأقران ، ولقد أظهر المماليك هؤلاء في لباسهم ومسكنهم وعمائرهم ذوقاً سليماً ، ورفاهية بالغة ، يصعب على أوربا الآن في عصرها " الإستاتيكي " المحب للجمال والتأنق أن يدانيهم فيه " (١) .

فإذا كنا نحتفظ لقدماء المصريين ، والإغريق ، والرومان بالتقدير لما خلفوه من الجانب الأثري والمعماري ، فإنه لجدير بنا أن نكن لهؤلاء المماليك كل جوانب التقدير والاحترام ، من هذا الباب أيضاً ، مع ملاحظة فارق مهم ، هو أنهم كانوا حكاماً مسلمين ، أخطأوا وأصابوا وبقيت كل معالم عصرهم شواهد على حضارة إسلامية مصرية أصيلة .

(١) سيرة القاهرة ، ترجمة د/ حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة ثانية ، ١٩٩٥م .

قيام دولة المماليك البحرية :

تأتي ظروف قيام دولة المماليك في مصر إلى ما آلت إليه أحداث الموقعة الحربية الكبرى بين المسلمين والفرنجة ، حيث كانت الحملة الصليبية السابعة ، بقيادة لويس التاسع قد أتت إلى دمياط شمالي مصر في أواخر شهر صفر من سنة ٦٤٧هـ / يونيو ١٢٤٩م ، وبدأت المعركة والملك الصالح نجم الدين أيوب مريض في فراشه ، فكثمت زوجته الخاتون شجرة الدر أمره عن الجند ، حتى لا يتشبثوا ، وكانت تتمتع بذكاء شديد وفطنة بالغة ، فلما توفي زوجها والفرنج على أهية المسير من دمياط إلى المنصورة ، استعانت بحزمها وقوة إرادتها على إخفاء خبر موته عن الجند وظلت تدير المعركة ، وتخرج المراسيم باسم الملك الصالح ، حتى وصل ابنه توران شاه ، فقام بالععب إلى أن تم للمصريين النصر النهائي على الغزاة ، غير أن المماليك الذين كان لهم دور بارز وبطولات فائقة في المعركة لم يلبثوا أن ثاروا به وقتلوه ، وأقاموا على العرش شجرة الدر فكانت بذلك أولى سلاطين دولة المماليك .

وهنا يمكن القول إن الظروف وحدها هي التي هيأت للمماليك اعتلاء عرش مصر ، فلم تقم دولتهم على إثر انقلاب صنعوه ، أو ثورة قاموا بها ضد مليكهم . ولذلك تعتبر دولة المماليك في الواقع استمراراً لدولة الأيوبيين ولهذا نراهم يسيرون على نهجهم في إدارة البلاد وحكمها، فنظم الحكم في الدولتين واحدة، إذا استثنينا بعض النظم الجديدة التي أدخلها المماليك فيما بعد ، واقتبسوها عن المغول ، بحكم اتصالهم وتأثرهم بهم ^(١) .

(١) د / جمال الدين الشيال : تاريخ مصر الإسلامية ، ١٤٤/٢ .

لكن يبقى هناك فارق مهم بين الدولتين، وهو أن الدولة الأيوبية — رغم استقلالها — كانت تدّين بالولاء الروحي للخلافة العباسية التي كانت لا تزال قائمة في بغداد، فهناك إذن نقص كان يشوب استقلالها، أما الدولة المملوكية فقد عاصرت عند قيامها سقوط الخلافة العباسية على أيدي المغول، ثم سعى سلاطينها حتى نجحوا في نقل هذه الخلافة إلى مصر، فتم لهم بهذا كل مظاهر الاستقلال، وأصبح لمصر منذ ذلك الحين مركز الزعامة على كل دول الشرق الأدنى، بل وعلى كل الدول الإسلامية الأخرى^(١).

وإن كان هذا لم يمنع بعض سلاطين المماليك، بدءاً من الظاهر بيبرس من أن يعمدوا إلى إقامة الخلافة العباسية من جديد، وتنصيب الخلفاء، من أجل إضفاء صفة القدسية على حكمهم، واكتساب تعاطف الشعب معهم غير أن الخليفة هنا لم يكن سوى شكل صوري ورمزي يُعينه السلطان ويختاره متى شاء، ثم يقوم بالتضييق عليه أو عزله متى شاء، لتظل الكلمة العليا في يد السلطان من المماليك.

على أنه وإن كانت هناك أحداث كثيرة ترتبت على وفاة الصالح نجم الدين أيوب، من كرهة الفرنج من جديد، ووصول توران شاه، ثم تنكره لطائفة المماليك، وغير ذلك، فإن ما يعنينا هنا هو أن سلطان شجرة الدر لم يدم طويلاً، بسبب كراهية المصريين لأن تحكمهم امرأة، وضيق الخليفة العباسي نفسه في بغداد بهذا، ومن ثم فقد أشار عليها العلماء والأمراء والقضاة بأن تتزوج من ابن جنسها عز الدين أيبك التركماني

(١) الشيال : تاريخ مصر الإسلامية، ١٤٤/٢.

أتابك العسكر^(١). وتفوض إليه أمور الدولة ، وفي هذه الحالة تكون قد خلعت نفسها من السلطنة وتنازلت عنها إلى زوجها ، فقبلت الفكرة وتنازلت له بعد أن حكمت البلاد مدة ثمانين يوماً^(٢)، وقيل ثلاثة أشهر^(٣) .

(١) أببك : لفظ تركي مركب من كلمتين : " أي " ومعناها : القمر ، و" بك " ومعناها : أمير فمعنى الاسم : " أمير قمر " (أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ١٩/٧) وأتابك : لفظ تركي أيضاً ، مركب من كلمتين : " أنا " بمعنى : أب ، و" بك " بمعنى : أمير ، فالأتابك هو الذي يربي أولاد الملوك . (أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ٧/١) وأتابك العسكر هو أبو الأمراء ، وهو أكبر المقدمين بعد النائب الكافل . (القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي ، ت ٨٢١هـ) : صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١٨/٤ نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية بمصر (بدون) .

(٢) المقرئزي : السلوك ، الجزء الأول من القسم الثاني ، ص ٣٦٨ .

(٣) ابن كثير : أبو الفدا الحافظ بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) : البداية والنهاية ، ١٢ ، ١٩٠ ، تحقيق : د / أحمد أبو ملح ، د / علي نجيب عطوى ، طبعة ثالثة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ، السيوطي : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) : حسن المحاضرة ، ٣٧/٢ ، تحقيق : محمد أبو الفضل ، طبعة أولى القاهرة ١٩٦٧م ، العيني : بدر الدين محمود (ت ٨٥٥هـ) : عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ٣٤/١ ، تحقيق : د / محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

عندئذ أقام الأمراء عز الدين أبيك سلطاناً على مصر ، ولقبوه بـ " المعز " ^(١) ، غير أنهم لم يلبثوا أن طالبوا بتتصيب أحد أمراء البيت الأيوبي معه في السلطنة خوفاً من أن يستأثر بها من دونهم ثم يكر بهم فيما بعد ، فاتفقوا على تولية الأشرف مظفر الدين موسى ، وله من العمر ست سنين ^(٢) . غير أن هذه الفوضى التي أثارها أمراء المماليك حول أبيك جعلت الملك الناصر الأيوبي صاحب الشام ينتهز الفرصة ويخرج بجنده من دمشق قاصداً الاستيلاء على مصر .

فلما ورد خبر الملك الناصر الأيوبي إلى مصر ، ازدادت الأحوال اضطراباً ، لولا أن أبيك استجمع كل قوته ، وقبض على جماعة من أمراء المماليك اتهموا بالميل إلى الملك الناصر ، وأعد العدة لملاقاته حتى إذا ما قدمت جيوشه إلى مصر اشتبك الفريقان بالقرب من العباسية ^(٣) ، في معركة انهزم فيها المصريون أول الأمر ، ثم لم يلبثوا

(١) أبو الفدا : الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الملك الأفضل نور الدين علي بن جمال الدين (ت ٧٣٢هـ) : المختصر في أخبار البشر ١٨٣/٣ المطبعة المصرية الحسينية بالقاهرة . بدون ، ابن كثير : عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) : البداية والنهاية في التاريخ ، ١٣ / ١٨٢ . تحقيق د/ أحمد أبو ملحم ، د/ علي نجيب عطوى ، طبعة ثالثة ، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ .

(٢) اختلف في تقدير سن الأشرف هذا ، فقليل : كان عمره ست سنوات ، وقيل : ثمان وقيل : عشر ، وقيل عشرون . ينظر في ذلك : المقرئ في الخطوط ١ / ٢٣٧ السلوك ج ١ ق ٢ ص ٣٦٩ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٣٧/٢ .

(٣) العباسية : بلدة أول ما يلقي القاصد لمصر من الشام من الديار المصرية ، ذات نخل طوال ، (ياقوت : معجم البلدان ، ٧٥/٤) وهي إلى الآن قرية في آخر حدود محافظة الشرقية من شرقها ، وقرب حدود الإسماعيلية .

أن هاجموا الناصر وجيشه ، فولوا منهزمين نحو الشام ^(١) . وارتفع شأن المماليك بهذا النصر ، ولم يشأ المعز أن يظل الأشرف موسى شريكاً له في الملك ، فقطع اسمه من الخطبة ، وسجنه بقلعة الجبل سنة ٦٥٠هـ - ١٢٥٢م ^(٢) ، وقيل في سنة ٦٥٢هـ / ١٢٥٤م ^(٣) .

بكل ما سبق ، استقر الملك في مصر للمماليك ، وانتهى الوجود الأيوبي فيها إلى الأبد ، وتدعم هذا الملك أكثر حينما أحس الخليفة في بغداد بخطر التتار ، وأراد أن يتعاون حكام المسلمين لصدده ، فأرسل رسله إلى الطرفين - الأيوبي والمملوكي - لحسم النزاع القائم بينهما وتقرير قواعد الصلح ، على أن تكون مصر والجزء الجنوبي من فلسطين للمعز أيبك ، والأجزاء الواقعة شمال هذه المنطقة لأصحابها من أبناء البيت الأيوبي . وبذلك تكون دولة المماليك في مصر قد أخذت شكلها الرسمي ، واستقلت بالحكم دون منازع ، ليستمر حكمها للبلاد ما يناهز ثلاثة قرون ، (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) .

(١) أبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣ / ١٨٤ ، ابن خلدون : العبر ، ٥ / ٣٧٥ .

(٢) المقرئزي : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٣٨٤ .

(٣) أبو الفدا : المختصر ، ٣ / ١٨٧ ، ابن خلدون : العبر ، ٥ / ٣٨٧ ، الشيال : تاريخ مصر الإسلامية ، ١٥٣ / ٢ .

استقل المماليك بحكم مصر ، وحاولوا القضاء على كل معارضة تواجههم ، فآخذوا المصريين بالعسف والجور ، وارتكبوا كثيراً من القظائع مع الأهالي ، وعاثوا في الأرض فساداً ، وبغوا وتجبروا وأنزلوا بالناس بلاء لا يوصف ما بين قتل ونهب وسلب ، بحيث لو حكم الفرنج بلاد مصر ما زادوا في الفساد على ما فعله البحرية ^(١) .

وما ذلك إلا لأن المماليك في مصر المملوكية كانوا يؤلفون طبقة أرستقراطية خاصة ، امتهنت صناعة الحرب بحسب نشأتها واستقلت بها وتسلمت دفة الحكم ، وحالت بينها وبين وصول المصريين إليها ، اللهم إلا وزارة القلم أحياناً ، وبعض الإدارات البسيطة ، وقد اتخذ المماليك لأنفسهم حياة خاصة بهم ، وابتعدوا عن الشعب فلم يختلطوا به ، وكلهم شعور بأنهم غرباء عن هذا الوطن ، بعيدون عن ذلك الشعب ، دفعتهم إلى هذه البلاد ظروف خاصة لم تكن لهم فيها إرادة أو اختيار ، ومن ثم فلم يشعروا بأن هنالك أي رابطة أو جامعة تربط وتجمع بينهم وبين الشعب الذي يساكنوه إلا بقية باقية من رابطة الدين ، دفعتهم إلى الذب عن الديار ضد الصليبيين والمغول ، وجعلتهم يكثر من بناء المساجد والقصور والبيمارستانات ^(٢) .

(١) خطط المقريري : ٢/٢٣٧ .

(٢) بدر الدين السباعي (الدكتور) : مقدمة كتاب المقريري : إغاثة الأمة بكشف الغمة ص " ز " ، طبعة دار ابن الوليد ١٩٥٦ م .

من ثم تولد العداء في نفوس العرب للمماليك الذين عزلوهم سياسياً وعسكرياً بعد أن أثبت المماليك في حروبهم تفوقاً وشجاعة نادرين تفوقوا بهما على كل القوى الخارجية والمحلية . لهذا نظر العرب والمصريون إلى المماليك بازدراء ، وأنفوا أن يحكمهم هذا الجنس الذي هو في أساسه من الرقيق ، فكانوا يسمعون عز الدين أيبك إذا ركب وسار في الطرقات ما يكره ، ويقولون له : لا نريد إلا سلطاناً رئيساً وُلد على الفطرة ^(١) . ولم يكن أيبك يعبأ بما يقوله له المصريون ، فكان يكثر القتل فيهم ، ليوثق في نفوسهم الهيبة له ، وجهد في توطيد حكمه في مصر بعد الأيوبيين بالحديد والنار ، وسار خلفه من سلاطين المماليك على سنته ^(٢) .

وبما أن المماليك في مصر قد مثلوا طبقة حربية غريبة عن الشعب والبلاد ، فقد اشتعلت بين طوائفهم الفتن والمؤامرات ، حيث كان كل واحد منهم يطمع في تحقيق آماله وأحلامه الخاصة التي تعود عليه بالنفع دون غيره ، وطبعاً كانت من أهم هذه الطموحات الوصول إلى سدنة الحكم ، أو الظفر بمنصب ، أو الحصول على مال أو إقطاع ونحو ذلك ^(٣) . فتعددت في سبيل هذا حيلهم ، وكانوا كثيراً ما يستخدمون القوة

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٣٨/٢ ، ونفس المعنى في : ابن إياس : بدائع الزهور ٢٨٩/١ .

(٢) عبد المنعم ماجد (الدكتور) : موقف المصريين من حكم المماليك في العصور الوسطى ص ٥١ ، حوليات آداب عين شمس ١٩٦٩ م .

(٣) عبد الوهاب حمودة (الدكتور) : صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي ص ١٢ ... بدون .

والقسوة ضد الشعب ، أو ضد بعضهم البعض ، أو يستعينون بالخلفاء
ورجال القلم ضد خصومهم .

كما لم يتورع المماليك عن إتيان أبشع المنكرات والتعسف
وارتكاب أشد الموبقات والمظالم ، فيؤذون الناس ، ويهرقون الدماء
ويصادرول الأموال ، ويفعلون كل شيء ، دون اكتراث بأبسط المبادئ
الإنسانية (١) .

غير أن المماليك بعد ما اشتدت المنافسات والفتن والمؤامرات فيما
بينهم سرعان ما أدركوا أهمية الرأي العام للشعب ، فحرصوا على كسبه
وتوجيهه اشد الحرص ، وأخذوا في التقرب إلى الشعب ، واتخاذ
الإجراءات التي ترضيه ، كالعفو عن الخليفة المعزول وإعادته إلى
منصبه ، ورد أملاكه إليه ، وإلغاء بعض المظالم من مكوس ونحوها (٢)
أو عقد المجالس الاستشارية مع قادة الفكر في ذلك الوقت ، لالتماس
الفتاوى والاستشارات بصدد مشروعاتهم المختلفة .

وكثيراً ما كان سلاطين المماليك وأمرأؤهم يستميلون العامة
ويستعينون بهم ، من دون أن يكون ذلك بهدف مشاركة شعبية حقيقية ،

(١) د/ بدر الدين السباعي : مقدمة كتاب المقريري : إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ز .
(٢) تعددت الضرائب والجبايات التي كان على الشعب دفعها إلى سادته من المماليك الذين
اعتبروا أرض مصر إقطاعاً لهم ، والشعب عبارة عن أجبر تابع لهم فيها ، وكانت
المكوس (جمع مكس) عبارة عن أموال مقررة على التجار وذوي اليسار وأرباب
العقارات ، وتسمى " الحقوق والمعاملات " . ينظر : إبراهيم على طرخان (الدكتور)
النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ص ٧٧ ، دار الكاتب
العربي القاهرة ١٩٦٨ م .

أو تحقيق حكم دستوري استشاري ، إنما كان هذا مجرد محاولات شخصية تتراءى لكل من تسلطن من الممالك ، لخدمة مصالحهم الخاصة وأغراضهم الشخصية فحسب ، حتى إذا ظفروا بما أرادوا جعلوا كل هذا من خلف ظهورهم ، وتمادوا في الفوضى والفساد غير عابئين بهذا الرأي الشعبي ، ولا مبالين بأهميته .

من الأمثلة التي تدلّ لذلك ، وتبرهن بشكل واضح على أن الممالك لم يهتموا بأمر الشعب ويجهدوا في سبيل استمالته إلا لمصلحتهم ، ما رأيناه في أوائل سني حكمهم مثلاً من محاولتهم إشراك أحد أبناء البيت الأيوبي (الأشرف موسى) لفترة يسيرة حتى يستقر لهم الحكم في بلد يرفض أهلها حكم الأرقاء لهم ، ثم يقوموا بعزله فيما بعد . وكما حاول الممالك إضفاء صفة الشرعية على حكمهم ، فعمد السلطان الظاهر بيبرس إلى استدعاء أحد أبناء البيت العباسي ، وتنصيبه خليفة للمسلمين بعد ما قتل الخليفة العباسي في بغداد بأيدي المغول، ثم نقل مقر الخلافة إلى القاهرة ، ليكون الخليفة تحت وطأة السلطان بمصر .

فمنذ تعطل رسم الخلافة العباسية في بغداد ٦٥٦هـ — ١٢٥٨ والظاهر بيبرس متشوف إلى تجديد وعمارة دست الخلافة ، حتى تسنى له أن يُعين عم الخليفة المستعصم السابق ، وهو أبو العباس أحمد بن الظاهر في سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦٠م^(١)، وكان قد تم إشهار نسبه، وبايعه

(١) بيبرس الدوادار : (ت٧٢٥هـ) : زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، ١٩/٩ ، مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٤٠٢٨ ، أبو الفدا : المختصر ٢١٢/٣ ، ابن كثير : البداية والنهاية ٢٣١/١٣ ، وبنظر : ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣١٤/١ .

شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام ، ثم السلطان الملك الظاهر بيبرس ، ثم القاضي تاج الدين بن عبد الوهاب ، ثم الأمراء وكبار الدولة وبذلك عادت الخلافة العباسية من جديد ، بعد أن ظل منصبها شاغراً مدة ثلاث سنوات ونصف ^(١). وأجرى السلطان على الخليفة النفقة ، ولم يكن للخليفة من الأمر شيء سوى اسم الخليفة ^(٢) .

مما سبق يتضح لنا أن سلاطين المماليك ما أقدموا على مثل هذه الأعمال والمواقف إلا لتأدية مصلحة شخصية ، وكما رأينا لم يكن للسلطان الظاهر بيبرس من هدف في تنصيب الخليفة بالقاهرة إلا لإكساب سلطته الصفة الشرعية ، حتى تهدأ ثائرة العامة في مصر ^(٣) ويحمد الشعب له هذا الصنيع .

وبالطبع فقد نشأ نظام الخلافة المستحدثة ضعيفاً جداً ؛ إذ لم يكن الخليفة سوى واحد من حاشية السلطان ^(٤) ، حسبه أن يقال له : أمير المؤمنين ^(٥) على حد تعبير المقريري . في حين نشأت دولة المماليك

(١) المقريري : السلوك ج ١ القسم الأول ، ص ٤٥١ .

(٢) بيبرس الدوادار : زبدة الفكرة ٢٠/٩ ، المقريري السلوك ٤٥١/١ ، عقد الجمان ٢٩٤/١ .

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور (الدكتور) : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ص ٢٣٠ .

(٤) د/ عبد المنعم ماجد : عصر السيوطي ص ٢٤ ، بحث منشور ضمن مجموعة بحوث عن جلال الدين السيوطي في ندوة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م .

(٥) خطط المقريري : ٢ / ٢٩٤ .

وبلغت أوج عزها ، فكان أمرها عجباً فريداً في بابه ؛ فالمماليك برغم اختلاف أجناسهم وقومياتهم ، وبرغم كونهم طبقةً حربيةً غريبةً في مصر ، إلا أنهم استطاعوا أن يحققوا لأنفسهم ودولتهم هذا المجد العظيم وكانت دولتهم في مصر تمتاز بالقوة والنشاط والحزم ، وذلك كله ربما يرجع إلى الطريقة التي نشأوا عليها وتربوا في ظلها ، على كل أساليب اللياقة والخشونة والإقدام .

وساعدهم في هذا الجانب أيضاً أن مصر لم يكن بها في ذلك الوقت من العناصر المدربة المتألّفة من يصلح لسد الثغرة التي فتحتها موت الملك الأيوبي الصالح نجم الدين أيوب ، ثم مقتل ابنه من بعد تورايشاه فكانت فئة المماليك هي الوحيدة المهيأة لهذا الدور ، وهذا معناه أن هناك عاملاً هيناً لتمكين المماليك ، الأول : تلك الظروف الداخلية لمصر والثاني : هو ما صنعه المماليك أنفسهم حين انتهزوا خلوا الساحة ، ثم راحوا يكسبون حكمهم الصبغة الشرعية بكل شكل قدروا عليه .

ومثلما استحوذ المماليك على السلطة ، فإنهم منذ نشأة دولتهم استحوذوا على أرض مصر ، بحيث أصبحت لهم أشبه بملكية خاصة على حسب درجاتهم من السلطان إلى اصغر مملوك ، بقصد استغلالها وليس ملكيتها ، فكان استيلاء المماليك على أرض مصر هو ما عبر عنه بالنظام الإقطاعي ، ومن ثم غدت دولة المماليك دولة إقطاعية تستند في بقائها إلى نظام اقتصادي متين وجيش قوي ، وعليه ، فإن أي هزة اقتصادية يكون معناها انهيار هذا النظام وبالتالي الدولة . وقد ترتب على هذا أن تحول معظم الشعب في مصر إلى أجراء يعملون في إقطاعيات السلاطين والأمراء ، على أساس أن المماليك طبقة حربية لا

يمكنهم القيام بأنفسهم بزراعة إقطاعاتهم . وبالتالي فقد كان السلاطين عندما تعجز الأرض عن الإيفاء بمطالبهم بسبب إهمالها أو قصور ماء النيل يعمدون إلى البحث عن موارد مالية جديدة تتمثل — في الغالب في زيادة الضرائب على الشعب وتحصيلها مقدماً ^(١) .

وقد أحدثت هذه الضرائب منذ بداية قيام الدولة ، إذا اتخذ الملك المعز أيبك : شرف الدين أبا سعيد هبة الله بن صاعد الفانزي وزيراً ^(٢) وهو أول قبطي يتولى الوزارة في مصر ، فأحدث مكوساً سماها " الحقوق السلطانية " ، كما كان للسلطان خزانة تعرف بـ " خزانة الخاص " ^(٣) . كما تعددت الضرائب التي فرضها المماليك على الأهالي تبعاً لأحوال البلاد الاقتصادية ، وحسبما يقتضيه إشباع حاجاتهم الخاصة وملء جيوبهم ، متخذين في جباية هذه الضرائب العديد من الأساليب المتشددة العاتية على يد موظفي الحكومة الذين كان من مهامهم استيفائها من الأهالي ^(٤) .

(١) نعيم زكي فهمي (الدكتور) : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب ص ٣٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣ م .

(٢) خطط المقريري ، ٢٣٧/٢ .

(٣) خزانة الخاص : هي الخزنة الخاصة بمال السلطان ، والقائم عليها يسمى : " ناظر الخزنة " ويرأسه " ناظر الخاص " وهو الموكل إليه التحدث فيما هو خاص بمال السلطان . (القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي ، ت ٨٢١ هـ) : صبح الأعشى في صناعة الإنشا . نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ، ٣٠/٤ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر . القاهرة . بدون .

(٤) فاضل عبد اللطيف الخالدي (الدكتور) : ابن إياس المصري ومنهجه في البحث التاريخي ص ٣٧ ، بحث منشور في كتاب : ابن إياس دراسات وبحوث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٧ م .

غير أن هذه الأموال المتحصلة لم تعد — في الغالب — على الشعب الذي يتحمل كل هذه الضرائب ، وإنما استقل بها السلاطين والأمراء وأنفقوها في مصالحهم الخاصة وحاشيتهم ، في بذخ وإسراف شديدين في حين كانت جموع الشعب تنن تحت وطأة البؤس والعُدم وكثرة الالتزامات المفروضة عليهم ^(١) ، حيث فرض المماليك مجموعة من الضرائب ، أطلق عليها مجازاً اسم " مكوس " امتدت إلى أمور لم تكن موجودة قبل ذلك العصر ، وشملت كل شيء إلا الهواء الذي أخلى سبيله وحده وبقي حراً ^(٢) . وقد فرضت هذه الضرائب بالقوة على أفراد الشعب ، وكل من يتعامل مع المماليك من الغرباء ، وحُصِّلَت إما نقداً وإما عيناً ، وأحياناً ناطوا بجمع بعضها إلى ضمان ^(٣) ، وكانت الدولة إذا ضاقت جبايتها واحتاجت إلى مزيد من المال تلجأ إلى عدة طرق أخرى مثل :

- ١- فرض مكوس على المبيعات والأسواق .
- ٢- الزيادة في مسميات المكوس إن كانت قد استحدثت من قبل .
- ٣- مقاسمة العمال والجباة ، حيث ترى الحكومة أنهم يحصلون على أموال كثيرة لم تُدرج في كشوف المحاسبات .

(١) د/ سعيد عبد الفتاح عاشور : التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك في ضوء كتابات ابن إياس ص ٧٢. بحث منشور في كتاب : ابن إياس دراسات وبحوث القاهرة ١٩٧٧ م .

(٢) د/ عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ٧٢/١ .

(٣) البيومي إسماعيل (الدكتور) : النظم المالية في مصر والشام ص ١٨٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨ م .

٤- اشتغال السلطان بالتجارة والفلاحة ، والتضييق على التجار والفلاحين ظناً منه أنه يزيد الجباية ^(١) .

وبالنظر إلى النقاط الأربع السابقة سنجد أنها تنطبق تماماً على ما كان يجري في عصر المماليك ، فالنقطة الأولى كانت تشتمل على كل شيء في دولة المماليك ، والنقطة الثانية تتضح من كثرة المسميات التي أطلقت عليها المكوس ، بل إن بعض المكوس كانت تحوي في باطنها مجموعة من المكوس الأخرى . والنقطة الثالثة عُبر عنها في عصر المماليك بـ " المصادرات " . والنقطة الرابعة كان يمثلها " المتجر السلطاني " وما يتبعه من احتكارات للعديد من الأصناف ^(٢) .

لكل هذا لم تسلم فئة من فئات المجتمع المصري في ذلك الدور من أذى المماليك وبطشهم وإفسادهم فلقد حاق بأهل مصر جميعاً في هذه المدة الكثير من صنوف الاستعباد والقهر ، واشتدت الحياة على المصريين في ظل نظام الإقطاع الذي صار فيه الفلاح المصري أجيراً تتنازع ثمار جهوده أهواء الغالبيين وذوي النفوذ من الحكام والكشافة ^(٣)

(١) د/ البيومي إسماعيل: النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ص ١٨٦.

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٣) الكشف : جمع كاشف ، وكانوا يعينون مرة في كل سنة إلى الأقاليم في زمان الربيع لاستخراج ما يتعين على البلاد من مال ورجال لعمل الجسور ، (ابن شاهين : غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري ، ت ٧٨٣هـ) : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والممالك ص ١٢٩ . تصحيح بولس راويس . باريس ١٨٩١ م .

ومن هم على شاكلتهم من التابعين^(١) ، بحيث أصبحت الأرض الزراعية في مصر أشبه بملكية خاصة للممالك على حسب درجاتهم من السلطان إلى اصغر مملوك ، وعلى أساس أنهم طبقة حربية لا يقومون بأنفسهم بزراعة الأرض ، بل يزرعها فلاحو مصر ليؤدوا في النهاية ما يخرج منها إلى الحاكم وحاشيته ، ويتعيشون هم على الفتات الذي لم يكن يكفي لمجرد سد الرمق .

لكن العجيب في أمر هذه الدولة ، أنها رغم كل هذا التناقض ، من حيث سرف السلاطين وبذخهم ، والتضييق على الرعية وحرمانها ، فقد تمتعت دولة سلاطين الممالك في أيام عنفوانها وقوتها باقتصاد قوي متين ، يستند إلى تجارة نشطة في الخارج ، وحالة من الأمن والاستقرار في الداخل ، وقوة ضاربة يحترمها الأصدقاء ويخافها الأعداء ، ونظام مملوكي صارم يعترف فيه المملوك بفضل أستاذه ويحترم فيه الصغير من هو أكبر منه سناً ودرجة . وهكذا حققت دولة الممالك توازناً يدعو إلى الإعجاب في سياستها الداخلية ، جعلتها موضع احترام جيرانها في الخارج . وهذا التوازن في نظام الممالك وسياسة دولتهم استند أولاً وقبل أي اعتبار آخر إلى اقتصاد مستقر متين جمع من أسباب القوة ما يكفل له حفظ النظام وبقائه^(٢) .

وكان هذا مما أطال في عمر الدولة ، وجعلها تعمر ما يناهز ثلاثة

(١) ابن زنبيل : أحمد الرمال : آخرة الممالك ص ٣ ، تحقيق : عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٢ .

(٢) د / سعيد عبد الفتاح عاشور : التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين الممالك ص ٦٥ .

قرون ، أبدعت في تلك الفترة الكثير والكثير من مظاهر الرقي والحضارة ، وحققت الكثير من الانتصارات على الأعداء الذين تربصوا بها من الخارج ، وكانت أبرز تلك الانتصارات ما حققه المماليك على التتار والصليبيين .

على أنه وإن كان قد ظهر في كثير من الكتابات التاريخية ما يوحي مباشرة بسوء حكم المماليك وفساد نظام دولتهم وشدة عسفهم بالأهالي فإن ذلك مردد إلى أن كثيرين ممن أرخوا لهذه الدولة قد ولدوا في أواخر أيامها فرأوا عن قرب سوء الأحوال التي تردت إليها الأوضاع في تلك الفترة . ومن أبرز أولئك المؤرخين كان المقرئ وابن تغري بردي والعيني وابن إياس وأبو الفدا ، وآخرين . لكن لا يجب أن تنسحب كتابات هؤلاء في أواخر عصر الدولة على كل عمرها . إذ لو كان الأمر كذلك لما عمرت تلك الدولة كل تلك الفترة ، ولكانت السنوات الخمسين في أواخر عصرها هي بدايتها ونهايتها لو اتخذناها قياساً مطرداً .

الفصل الثاني

مكانة العلماء ووظائفهم في المجتمع المملوكي

- موقع العلماء بين طبقات الأمة
- منزلة العلماء عند السلاطين
- القاضي يباشر الوزير

موقع العلماء بين طبقات الأمة :

حفلت الدولة الإسلامية في تاريخها الطويل بمآثر جليلة سجلها العلماء في مواقفهم الخالدة والفذة مع الحكام ، تلك المواقف التي اتسمت بالصدق والجرأة والإخلاص لله ولدينه الحنيف ، فكانوا نجوماً وضياءً يهتدي بهم الحكام والمحكومون في ظلمات الحياة . ولقد أظهر العلماء في تلك العصور عزة الإسلام ، وأبانوا فيها حقيقة الشريعة الإسلامية الغراء ، صافية نقية مكينة ، في صلابة موقفها من الحكام المنحرفين عنها ولو قيد أنملة ، وفي معالجتها لجميع شئون الدولة التي يرأسها الحكام ، ويخضع لسلطانها المحكومون ، كاشفين للعالم أجمع أثر صلابة الإيمان بالشريعة الغراء في النوازل والخطوب ، متحملين بصبر وشجاعة ما ينتج عن الجهر بكلمة الحق عند سلطان جائر ، غير هيايين سلطان الحكام ، ولا قوة الدولة ولا صلابة الجند .

ولا غرابة في ذلك ، فهم أهل لهذه المواقف ، لأنهم حملة لواء الشريعة الإسلامية الحقيقيون . إن الحكام الظالمين الذين تولوا أمر الإسلام حيناً من الدهر لم يستطيعوا البتة تسخير العلماء الأبرار لتنفيذ أهوائهم ، أو السير في ركابهم المعوج ، مع ما أتوا من قوة باس وشدة جيروت وتمكين في النيل . وكيف لا يكون ذلك وقد نهى العلماء والمسلمون أجمع أن يركنوا إليهم ، لقول الله عز وجل (ولا تركنوا إلى

الذين ظلموا فتمسكم النار ^(١) ، لذلك وجدنا منهم المحاسبين للحكام المنكرين عليهم سوء أفعالهم وقبيح تصرفاتهم وفساد أقوالهم ، كما نجد منهم الناصحين لهم الرافضين مِنَحَم الصابرين على مَحَنِهِمْ ، ومنهم المعرضون عن مواجهتهم ، والساعون لهذه المواجهة ، بقصد إسماعهم مقالة الإسلام صريحة جريئة لا غموض فيها ، حيث لا يخافون لومة لائم ^(٢) .

ومن ثم كانت تلك سمة الأمة الإسلامية ، التي لم ترفل بالسعادة الحققة والرفاهية والأمن ، ولم تشعر بالعزلة والسيادة الكاملتين إلا في ظل حكم الإسلام ، ولم ترتح هذه الأمة من حكام يمثل ما ارتاحت حين تولى أمرها حكام مسلمون ، آمنوا بالله واليوم الآخر ، وحافظوا على كتاب الله وسنة رسوله ، ووقفوا عند حدودهما والتزموا بأحكامهما ، حضروا المساجد مع الرعية ، وفتحوا لهم الأبواب ، يكرمون الزائر ، ويحترمون العالم ، ويجلون الفقيه ، يسمعون منهما النصيح والإرشاد ، ويتقبلون المحاسبة والإنكار . أما الجهاد في سبيل الله فكان رائدهم ، لم يتخلوا عنه في أحلك الظروف التي مرت بهم ، لأنهم اتخذوا شعارهم من قول الصديق أبي بكر رضي الله عنه : " ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا " لذلك كثرت الفتوحات الإسلامية في زمانهم ، وكانوا قادة الفتح الإسلامي العظيم ، تلك الفتوحات التي أنقذت شعوب البلدان المفتوحة من جور الأديان وظلم الحكام وفساد المجتمع ، ولا زالت آثار تلك الفتوحات

(١) من الآية : ١١٥ من سورة هود .

(٢) من مقدمة كتاب : الإسلام بين العلماء والحكام ، للشيخ / عبد العزيز البدري ص ٣٤ ، دار القلم بالكويت ، طبعة ثانية ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .

العظيمة قائمة في العالم ، وتلك حقائق ثابتة لا يُنكرها إلا من خبثت طويته وفسد عقله (١) .

على أن تاريخ الأمة لم يكن خلواً من الشائبات والسلبيات ، فإن بعض المؤرخين من سلف هذه الأمة ذكروا حوادث لمظالم اقتر فيها بعض الحكام ، وإساءات ارتكبوها أثناء تطبيقهم لأنظمة الإسلام ، لذا قام العلماء بواجبهم الشرعي فأنكروا تلك المظالم ، وعملوا على إزالة تلك الإساءات ، ووقفوا المواقف الجريئة أمامهم في هذا السبيل ، لأن العلماء وهذا شأنهم في كل زمان ، يريدون من الحكام أن يكونوا مطبقين لأحكام الشرع ، محسنين في تنفيذ أحكام الإسلام ، فلا ظلم يقع ولا إساءة تحدث فإذا أحدث حاكم إساءة أو ارتكب مظلمة سواء أكانت عن سوء قصد أو عن نية حسنة ، فإن من واجب العلماء أن ينكروا عليهم ذلك ، وأن يحاسبوهم عليه ، حفظاً لبيضة الإسلام ، ورعاية لشئون المسلمين فالعلماء إذن مرآة للحكام نصفة للمحكومين .

ومن ثم كان حظ الإسلام في ميدان العلم أفضل منه في ميدان الحكم ، وبخاصة بعد أن أصبح الحكم هدفاً يسعى إليه كل من له قدرة على السعي ، فقد برز في عصور الإسلام الأولى علماء كثيرون يتمسكون بالدين ويخلصون له ، ويصورون للناس عقائده ويشرحون مبادئه ، ويورثون الأجيال المقبلة أسس الدين من كتاب وسنة . ومن هذا التعريف الجيد للإسلام ، والنقل الدقيق لأصوله ، والنشر الواسع لحقائقه استمد الإسلام بقاءه ونمائه، في بلاده نفسها، وفيما تجاوز إليه من

(١) عبد العزيز البدرى : نفس المرجع ص ٤١ .

مشارك الأرض ومغاريها ، ولو وكلت حماية الإسلام لحكامه لضاع من أمد بعيد ؛ إذ كان أكثرهم ولاة متغلبين ، لم ترشحهم كفاياتهم للمناصب التي نالوها ، بل رشحتهم القوى والأهواء ، وهيئات أن يخدم مبدأ ما بإتقان وبراعة رجل ليست له قدم راسخة وعرق أصيل ^(١) .

وإن المدقق ليلحظ في ميدان العلم اختفاء النزعات العنصرية فشراح القرآن ، وحفظة السنن ، والباحثون في اللغة ، والمبرزون في شتى الفنون تتميهم أجناس عديدة ، وتذوب في بيئتهم هذه الفوارق ، فلا يحس بها أحد . حيث إن ميدان العلم لا يسبق فيه إلا كفو ، فلا مكان فيه لتوارث الزعامات وتخطف الرياسات ، على النحو الشائن الذي شاع في ميدان الحكم ، وابتلى به المسلمون دهرًا طويلاً ، وقد انعطف سواد الأمة نحو العلماء يأخذ عنهم ويقتدي بهم . وشعر الحكام بهذا الاتجاه الشعبي ونفسوه على الأئمة الصالحين ، وأرادوا أن يستغلوه لصالحهم الخاص ، بيد أن أئمة العلم فوتوا عليهم هذا القصد ، وكرهوا أن يصدر منهم أي تصرف يفهم منه الرضا باغتصاب الحكم والافتيات على جمهور المسلمين ^(٢) .

وقد كان التعليم في دولة المماليك على قسمين ، التعليم العسكري والتعليم الخاص بالعلوم والآداب الإسلامية والعربية ، فأما العلوم العسكرية فاختصت بها طائفة المماليك ، ولم تسمح لأحد من أبناء الشعب

(١) الشيخ : محمد الغزالي : الإسلام والاستبداد السياسي ص ٢٠٣ ، مطبعة دار التأليف طبعة ثالثة ، القاهرة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

(٢) المرجع السابق والصحيفة .

بالاندماج فيه أو العمل به . وأما القسم الثاني والذي يمكن أن نسميه " العلوم الدينية " من خلال السمات التي غلبت عليه فقد اهتمت به الدولة إلى حد كبير ، وحفزت إليه همم العلماء ، واتخذت من الوسائل مايسر له أن يؤتي ثماره المرجوة . دفعها إلى ذلك احتلال التتار لبلاد العراق وإبادتهم للعلماء ، وإتلافهم للنتاج العلمي الذي أثمر كل تلك الحضارة في طول تاريخ العباسيين . إضافة إلى احتلال الصليبيين لبلاد الشام وسُغَلِّهم شعوبها عن الإبداع والنهوض .

لكل هذا فقد جُنِّدَ المماليك أنفسهم للدفاع عن البلاد ودحر الغزاة وتحرير الشعوب من كابوس الغازي القادم من شرق وغرب ، هذا من الناحية العسكرية . في حين واكبها من جانب آخر اهتمام السلاطين بإحياء الحياة العلمية دعماً لسيادتهم ، وبعثاً لشباب الدين وقوته ، وإعادة لمجد علومه ، وإبقاء لسلسلتها موصولة الحلقات للأجيال القادمة .

وكان لمناخ هذا العصر المملوكي أثره الظاهر في تنشيط حركة الإحياء العلمية ، فإن المجتمعات الإسلامية قد امتلأت بالانتفاضات الروحية التي كان قد أثارها السلطان صلاح الدين الأيوبي بجهاده ضد الصليبيين ، ثم تمادت هذه الروح بهجمة المغول على بغداد ، وظهور تلك الصورة الجهادية الرائعة التي أبدأها المماليك والجند ، إلى جانب بقاء الكثير من الجيوب الصليبية التي ما تزال تهز وجدان المسلمين .

وعليه ، فقد أبدى السلاطين والأمراء المماليك غيرة دينية بارزة وتعصبوا للدين تعصباً قوياً واضحاً ، ورغبوا في القيام برعايته مع أهله رغبة قوية ، وأضافوا على أعمالهم الصبغة الدينية سواء في الحكم أو

الإدارة والغزو . ولعله كان من أهم ما دفع بالمماليك إلى هذه النزعة الدينية أنهم مسلمون في الأصل ، وأنهم شعروا بعد زوال دولة الأيوبيين ودولة الخلافة ، أنهم أصبحوا وحدهم في الميدان حماة لهذا الدين ، وزادة عن بلاد المسلمين ، وأن الأقدار قد نقلت إلى كواهلهم عبء الدفاع عن الدين ، فهم إن قصروا في هذا المضمار كان ذلك سبة لهم أبد الدهر ، وكان من شأن هذه النزعة أن تُوقظ أمثالها في نفوس العلماء ، وتحفز أهل الدين إلى حيافته ورعايته ، وتدفعهم إلى تجديد شبابه وبعث روحه ونشر رايته ^(١) .

فبدأ التعليم في المساجد دينيا عربيا ، وصار العلماء معلمين ، وكذلك الخطباء والأئمة والمفتون . وفتحت المساجد أمام الشعب ، يتعلم فيها من تلهج نفسه بالتعليم ، ووقف السلاطين الأوقاف على المساجد ، وأغدقوا عليها الأموال وربتوا بها الدروس . " واستعانت البلاد بمن فر إليها من علماء المشرق والمغرب ، فأفسحت لهم في كنفها ، ورحبت بهم في ربوعها فتولى كثير منهم التأليف أو التدريس أو الفتوى أو غير ذلك ، سواء أكان في مناصب رسمية أو غير رسمية . واستمر وفود هؤلاء العلماء مطردا على وجه التقريب إلى مصر والشام طيلة العصر ، فعاون ذلك على دفع نشاط الحركة العلمية والتأليفية " ^(٢) .

وكانت غيرة السلاطين والأمراء على الدين وحماسهم له وتمسك كثير منهم بأهله ، في مقدمة الأسباب التي دفعتهم إلى المعاونة لتجديد علومه

(١) د/ محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ٢١/٣ .

(٢) محمود رزق سليم (الدكتور) : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ٢٣٠/٤ مكتبة الآداب ، طبعة أولى ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م .

فعظموا أهل العلم ، وقدموهم في مناسبات كثيرة ، واستشاروا بعضهم مراراً في أمور الدولة العليا ، وسمعوا لشكاياتهم ، وأجابوا ملتمساتهم ، بل توجس بعضهم خيفة منهم . مما يدل على عظم مكانة العلماء لدى السلاطين .

وكان المقصود بالعلماء ، أو أهل العلم في ذلك العصر ، من تفقهوا في الدين ، أما من تفقهوا في العلوم الأخرى ، فنذر أن يطلق على أي منهم لفظ " عالم " ، فكان يقال للطبيب : " الرئيس " أو " الحكيم " ، ويقال لطبيب العيون : " الكحال " ولمهندس المباني : " الشاد " وأحياناً : " المهندس " ^(١) .

ومن ثم يلزمنا قبل الاستطراد في الدراسة أن نرى على وجه الإجمال الصورة التي كانت عليها طبقات الأمة ، وفي أي زاوية منها تظهر صورة العلماء ، وهنا يمكن الاعتماد على تقسيم المقرئ لهذه الطبقات حين قال : " إن الناس بإقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام : القسم الأول . أهل الدولة ، والقسم الثاني . أهل اليسار من التجار ، وأولي النعمة من ذوي الرفاهية ، والقسم الثالث . الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ، ويقال لهم : أصحاب البز ، ويلحق بهم أصحاب المعاش ، وهم السوق ، والقسم الرابع . أهل الفلح ، وهم أهل الزراعات والحرث ، سكان القرى والريف والقسم الخامس . الفقراء ، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم ، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ، والقسم السادس . أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن ، والقسم السابع . ذوو الحاجة والمسكنة وهو السوأل الذين يتكففون الناس ويتعيشون منهم " ^(٢) .

(١) د/ محمود رزق سليم : نفس المرجع ، ٢ / ٢١ .

(٢) المقرئ : إعانة الأمة بكشف الغمة ، ص ٧٣ ، طبعة دار ابن الوليد ، بدون .

ويأتي هذا التقسيم عند المقريري متسقاً مع موضوع كتابه الذي عبر عنه بـ " تاريخ المجاعات في مصر " ، ففيه يتحدث عن الغلوات والمجاعات التي شهدتها مصر ، والتي تعددت أسبابها . فهو إذن يهتم بالجانب الاقتصادي مما يتناسب معه أن يصنف الناس طبقات من هذه الجهة ، ولذلك نرى تقسيمه يتدرج تنازلياً بحسب حالة كل طبقة من الناحية المادية .

ونحن في دراستنا هذه نعتمد تقسيماً آخر ، تأتي الأمة فيه على طبقتين اثنتين . الطبقة الحاكمة ، والطبقة المحكومة . فأما الطبقة الحاكمة ، فتتكون من عنصر المماليك ، وهم طبقة طارئة على البلاد ، توطنت فيها ، وتحدت عن طريق الشراء والجلب من الخارج طوال العصر ، وكان منها السلاطين والأمراء وعامة الجند . ويختار السلطان عادة من بين الأمراء عن طريق الشورى أو القوة ، وقد يجيء عن طريق الوراثة . ثم يقوم السلطان بدوره بترقية الأمراء ، وتعيين الموظفين ، وتتركز في يديه حركة الدولة وإدارة شئونها . كما تستأثر طبقة الأمراء بوظائف الدولة الرئيسية والجندية وملكية الأرض الزراعية ، التي قسمت إلى إقطاعات عديدة يتولى السلطان توزيعها تبعاً لمراتب الأمراء والجند حسبما يرى .

وأما الطبقة المحكومة ، فهي تشمل الطبقات الست الأخيرة في تقسيم المقريري ، يعني هي طبقة الشعب ، من عامة أبناء مصر من الجنس العربي ، يمتزج بها كثير من الأعراب والقبط ، ورواسب من اليهود والنصارى والروم والعجم والكرد والمغاربة ، وأوشاب من الترك والجرس والتتر ^(١) .

(١) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، م ٤ ج ٧ ص ١٨٤ .

وهذه الطبقة المحكومة ليس لها من أمور الحكم شيء ، إنما هي فقط تفلح الأرض وتسقي الزرع وتدر اللبن وتجني الثمر لأهله من أصحاب الإقطاعات ، أو تتجر وتعمل ، ثم تؤدي الضرائب التي تفرض عليها ، وليس لأحد منها أن يندرج في سلك الجندية ، أو يمتلك الأرض أو يؤجرها من صاحب الإقطاع ^(١) . فكان حال هذه الطبقة بهذه الشاكلة دافعاً لنفوس من أبنائها أن يحترفوا مهناً ، وينخرطوا في عملية البيع والشراء ، ومزاولة ما يتسنى لهم على قدر وضعهم في المجتمع ، كما كان دافعاً للبعض منهم أن يتجهوا إلى طلب العلم في المساجد التي مثلت مدارس علمية في ذلك العصر .

وكان المماليك يحبون العلم ويشجعون عليه ، ويغدقون النفقات على دوره وطلابه ، حتى نمت طبقة المتعلمين ، وغدت ذات ملامح اجتماعية خاصة ، وصار الفقهاء أكثر الناس بروزاً في الوضع العام ، وكوّنوا القسم الثاني مباشرة عقب أهل الدولة من السلاطين والأمراء وكبار الجند ، وذلك لأن هذه الطائفة هي طائفة المثقفين في الأمة ، ومن بينها المتخصصون في العلم أو الأدب ، والذين تخرجوا في الفقه والحديث مثلاً ، أو في الكتابة والإنشاء والشعر ، ومن حقهم أن يكونوا القسم الثاني ، كإفراز اجتماعي طبيعي ، هياً له أن الدولة كانت حينئذ في اشد الاحتياج إلى معونة كثير منهم ، في شتى أمورها المتصلة بالقضاء وديوان الإنشاء ، والوزارة والحسبة في بعض الأحيان ، ومناصب الدواوين التي تحتاج إلى كُتاب لضبط الأمور والتسجيل والحساب وما إلى ذلك .

(١) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، م ٤ ج ٧ ص ١٨٤ .

فكان معنى هذا ، أن طبقة السلاطين والأمراء [الفئة العليا] إذا كانت قد أمسكت بزمام القيادة ، واستحكمت على مقدرات الثروة ، فإنه يلزمها العقل والفكر ، لتستطيع بهما توجيه هذه الطاقات ، ورعايتها وحمايتها، حتى وصل الحال إلى أن رأينا كثيراً من السلاطين والأمراء مهما علا شأنهم، إلا أنهم كانوا في حاجة ملحة لتأييد العلماء والفقهاء ، والاستئثار بآرائهم والتقوى بمواقفهم . إلى الدرجة التي يمكن أن نضع فيها الفئتين (السلاطين والعلماء) في درجة واحدة ، في معادلة متوازنة ، السلاطين بقوتهم وثروتهم ، والعلماء بآرائهم وأفكارهم . وهكذا استطاعت فئة المثقفين من بين سائر فئات الناس أن ترسم لنفسها تلك الصورة ، وتهيئ لمجموعها تلك المكانة التي لم تأت في تقسيمات المقرري لطبقات الأمة من جوانب اقتصادية ، ولم تتركز على أسس وقدرات سلطوية ، إنما ارتكزت على عامل معنوي مهم هو إبداع العقل والفكر المطلوب في تحقيق التوازن بين السلطة والمادة .

ولعله مما هيا الدور لطبقة العلماء على هذا الوجه ، أن المماليك أقاموا حكومتهم — في جملة نظمها لا في تفصيلات جزئياتها — على النظم والتعاليم الإسلامية ، وصارت لرجال الدين عندهم كلمة مسموعة ، ورأي مطاع ومشورة نافذة ، وكانوا يفتنون إليهم أنا بعد أن لعرض فكرة ، أو دراسة مشكلة، أو طلب نصيحة ، وكثيراً ما كانوا ينطوون تحت كلمتهم ، ثقة في مشورتهم . وبخاصة وأن الأقدار قد جعلت من المماليك — سلطاناً وأمراء وجنداً — زادة عن المسلمين ، وعن الوطن الإسلامي ، في واحدة من حقبة التاريخ الحرجة .

صحيح أنه لم تكن هناك سياسة تعليمية ثابتة في دولة المماليك بالمعنى المتعارف عليه ، لكن رغم ذلك ظهر النشاط العلمي بوضوح ، كما ظهر اهتمام المماليك البالغ بالعملية التعليمية ، وتمثل كل هذا في كثرة المساجد التي تم بناؤها ، أو جدد إعمارها ، وزاد الوقف عليها وعلى طلاب العلم بها ، وكذا كثرة بناء المدارس منذ بدايات الدولة الأولى ، إلى درجة تجاوزت العد والحصر ، وكان السلاطين كلما فرغوا من بناء مدرسة أقاموا احتفالاً بافتتاحها ، يحضره الأمراء والفقهاء والقضاة والأعيان ، ثم يخلع السلطان على كل من أسهم في بناء المدرسة من المعلمين والبنائين والمهندسين (١) . كما يعين للمدرسة موظفيها من المدرسين والفقهاء والمؤذنين والعمال وغيرهم .

كما أكثر المماليك من إنشاء المكاتب للعناية بأمر الأيتام وتعليمهم وأكثروا عليها الوقف ، وتخبروا لها المعلمين والفقهاء ، وكان أهم ما تختص به المكاتب تحفيظ القرآن الكريم والقراءات والشروح والتفاسير وكل هذا يؤكد على أن المماليك وإن لم يقرروا سياسة عامة عليا للتعليم إلا أنهم من خلال الواقع والأحداث العامة ، قد نفذوا تلك السياسة التي لم ترسم ولم يتم التخطيط لها ، حتى أصبحت مصر في عصرهم أفسح ميدان للتعليم وللعلوم والعلماء والمشايخ في بلدان الإسلام بعامة .

فأصبحت سياسة المماليك — في الغالب — تدور حول الدفاع عن الأرض العربية وسكانها من المسلمين ، في كافة أنحاء السلطنة ، واتفقت هذه السياسة مع مصالح الشعب ورعاية حياته ومرافقه ، في حرص على

(١) السيوطي : حسن الحاضرة ، ٢/٢٦٤ .

حاضره ومستقبله ، من باب الاشتراك في المصلحة ، وصار من الواضح أن فئة المماليك على الرغم من أنهم غرباء عن البلاد — في الأصل — لم يشعروا بهذه الغربة ، ولم يعولوا عليها كثيراً ، صحيح أنهم لم يندمجوا في صفوف الشعب ولم يذوبوا في طياته بالمصاهرة مثلاً ، أو بتعاقب الأجيال إلا أنهم اعتبروا مصر وطناً حقيقياً لهم ، وارتضوها دار إقامة ، عشقوها وجرى عليهم من المشاعر ما جرى على سكانها .

منزلة العلماء عند السلاطين :

إذا كان السلاطين من الممالك قد أباحوا للناس ارتياد المساجد بغية التعلم ، وشجعوا طالبي العلم ، وأغدقوا عليهم وعلى المؤسسات التعليمية الأموال والنفقات ، فإن ذلك لا شك كان حرصاً منهم على رعاية الدين وعلومه كما أسلفنا ، بل تُعد تلك محمّدة لهم ، حيث أباحوا هذا للناس في حين لم يخطرطوا هم في العملية التعليمية ، واكتفوا — في الغالب — بالتفوق في الجانب العسكري .

وترتب على هذا ، أن احتاج السلاطين للعلماء في مواطن كثيرة ليكملوا الدائرة السياسية والحربية والاجتماعية والوظيفية في المجتمع . ومن هنا وجدناهم يعينون العلماء ومشايخ الإسلام في أبرز وظائف الدولة وألقبها بهم ، جعلوهم قضاة ، ووزراء ، وكتاب سر ، ونظار خصوص ، وغير ذلك . كما اقتضت طبيعة العلماء — وعلى رأسهم القضاة بالطبع — أن يكونوا هم المنوط بهم إثبات نسب الخلفاء والشهادة عليه ، وفي طبيعة من يشهدون تنصيب الخلفاء ، بل والسلاطين ، ومن يشهدون حتى عزل السلاطين .

إذن نستطيع القول إن الممالك كانوا يحسون دائماً بغربتهم عن البلاد وأهلها حتى من خلال احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم التي جلبوا عليها وتمسكوا بها ، فلم يمتزجوا في أهل البلاد ، ومن ثم كانوا بحاجة إلى دعامة يستندون إليها في حكمهم ، ويستعينون بها على التقرب من الشعب وإرضائه فكان من الطبيعي أن وجدوا هذه الدعامة في فئة العلماء ، بحكم ما للدين ورجاله من قوة وهيبة في النفوس ، وعلى ذلك يمكن القول — أيضاً — إن

بعض السبب الذي دفع السلطان بيبرس إلى إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة سنة ٦٥٩هـ ، هو نفسه السبب الذي أملى على مَنْ سبقوه وتبعوه من سلاطين المماليك احترام العلماء وإجلالهم ، ثم إن المماليك — كما هو معروف — لم يكن لهم نظام ثابت في وراثته الحكم ، ولكن عصائبيهم يغلبون على الأمر واحداً بعد واحد ^(١) . ولذلك وجب على الأمير الذي يطمع في الحكم أن يستميل هذه القوة — قوة العلماء ورجال الدين — إلى جانبه ليكتسب عن طريقها تأييد الرأي العام في البلاد . وحسبنا أن العيني ذكر الأسباب التي برّرت استحقاق الملك المؤيد للسلطنة ، فكان أولها : " الفضل والكرم والإحسان إلى أهل العلم " ^(٢) .

فالحق أن سلاطين المماليك وأمرأهم قد أقاموا وزناً كبيراً للعلماء ورجال الدين ، وبجلوهم وقدموهم في مسائل كثيرة ، وقد استشاروهم مراراً في أمور الدولة العليا ، وسمعوا شكاياتهم إذا تقدموا إليهم بها ، وأجابوا ملتمساتهم بل توجسوا من بعضهم خيفة ، وذلك لما كان لهؤلاء العلماء من سلطان على العامة ، ولما كان لهم بهم من صلة ، وقدرة على سرعة التفاهم معهم ، لأن غالبيتهم تَمَّتْ إلى هذه العامة بصلة وثيقة ، فهم جميعاً أبناء شعب واحد ولغة واحدة ودين واحد . وكانت أسئلة العامة وغير العامة تنهأى إلى العلماء من كل فج ، عارضة ما يتراءى لهم من مشاكل ومعضلات وشُبّه وخلافات يطلبون فيها الإجابة والفتوى ^(٣) . أو حتى مظالم

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص ٢٩ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق والصحيفة .

(٣) محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ٢٢/٣ .

للعامة فيما بينهم وبعضهم البعض ، أو فيما بينهم وبين السلاطين والأمراء حتى غدا العلماء ملاذ الأمة الأمن الذين تأوي إليه في كل نازلة و ضيق ومن ثم فقد صار على رأس علماء هذا العصر قضاة القضاة ، المتقدمون في الفتيا والرأي والمتولون لأبرز مناصب الدولة .

بكل هذا صارت للعلماء في مجتمع الممالك كلمة مسموعة لدى السلاطين والأمراء والعامة ، وتحققت لهم وجاهة اجتماعية ووظيفية صارت ظاهرة للعيان . حتى غدت طائفة العلماء الفئة الثانية الظاهرة في المجتمع بعد فئة الممالك ، وصاروا عُدّة لازمة في إدارة المجتمع ، وتحقيق نوع مثالي من التعادل فيه ، إذ لو لم تكن لهم تلك الوضعية لبات المجتمع كله في أيدي أصحاب السلطة من الملوك والأمراء الحربيين ، يتنازعون بسبب مصالحهم وأهوائهم كل شيء ، فتفسد الأمور ، وتسوء الأحوال فحقق العلماء بوضعهم هذا ذلك النوع من التوازن في حياة الأمة .

وقد برزت أهمية العلماء في تاريخ دولة الممالك منذ أول قيامها ، فإنه لما سرى الخلاف بين الملك المعز أيبك وزوجه شجرة الدر ، واستحالت العشرة بينهما ، تركها المعز ونزل ليقوم بمنظر اللوق التي تشرف على النيل ، وتوترت العلاقة بينهما ، فلم تجد شجرة الدر غير قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز ترسله إليه كي يصلحه ويعيده ، وبالفعل ، ظل تاج الدين يتلطف له حتى وافق على العودة إلى القلعة ^(١) .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٢٩٣/١ .

وفي عهد المنصور علي بن أبيك ، تولى الوزارة الأسعد هبة الله الفائزي ، وكان نصرانياً فأسلم ، فلما تولى الوزارة أحدث مكوساً كثيرة على الناس بمصر ، وفتح أبواب المظالم ، فغضب عليه الأمير قطز — نائب السلطنة آنذاك — فصلبه على باب القلعة ، وأخذ جميع أمواله وقد روى السيوطي في أخبار هبة الله بن صاعد الفائزي هذا ، أنه كان أول شؤم الأتراك في مملكتهم ، حيث عدلوا عن وزارة العلماء إلى الأقباط والمسالمة حيث كان الأسعد — بل الأنحس الأشقي — هذا نصرانياً فأسلم ، فلما تولى الوزارة للمعز أبيك ، أحدث مكوساً ومظالم كثيرة ، على نحو ما كانت في أيام العبيديين — يعني الفاطميين — ووزرائهم النصاري والرافضة ، وقد كان السلطان صلاح الدين رحمه الله أبطلها ، فأحدثها هذا الملعون ، وقد قال فيه بعضهم :

لعن الله صاعداً وأباه فصاعداً
وبنيه فنازلاً واحداً ثم واحداً^(١)

ولذلك استحق الأسعد أن يغضب عليه المظفر قطز ، فتخلص منه ، ثم أخلع على القاضي بدر الدين السنجاري ، واستقر به وزيراً عوضاً عن الفائزي وجمع له بين الوزارة وقضاء الشافية^(٢) ، وذلك في سنة ست وخمسين وستمائة . فلما تولى السلطان قطز المعزي ملك مصر ، أحدث أموراً ، كان منها أن عزل بدر الدين السنجاري من الوزارة ، وعين عوضاً عنه القاضي تاج الدين بن بنت الأعز ، وجمع له بين الوزارة والقضاء .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢/٢١٦ .

(٢) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٢ ص ٤٠٥ ، ابن إلياس : بدائع الزهور ، ١/٣٠١ .

ومما يذكر للقاضي تاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز ، أنه كان يُذيل كتابته باسمه المجرد فقط ، فيكتب في آخر الورقة: كتب عبد الوهاب ، كما كان كثير التنقيب عن الشهود ، لتحري عدالتهم ، وصدقهم ، حتى لقد أسقط طائفة كثيرة منهم فقال فيه ابن باتكين :
لا تعجبوا كثرة إسقاطه فإنه أسقط حتى أباه

فبلغ ذلك تاج الدين ، فصار يكتب فلان بن فلان ^(١) .

فلما تسلطن الملك الظاهر بيبرس ، قام بعزل تاج الدين من الوزارة وأبقاه في قضاء الشافعية ، وأخلع على القاضي زين الدين يعقوب بن عبد الرفيع بن الزبير ، واستقر به وزيراً ، كما أخلع على القاضي فخر الدين بن لقمان ، وجعله كاتب الإنشاء الشريف ^(٢) . وهكذا نال العلماء ثقة السلاطين في باكورة أيام الدولة ، وتولوا الوزارة وكتابة السر ، بالإضافة إلى القضاء .

ومما يحمد للملك الظاهر بيبرس أيضاً ، أن شخفا من الأمراء رفع عليه شكوى بسبب بئر كانت له ، فلما وصلت المرافعة إلى القاضي تاج الدين بن بنت الأعز ، أرسل إلى السلطان رسولاً بالحضور إلى المدرسة الصالحية لنظر المرافعة ، فأجاب الظاهر ، ووقف هو وغريمه بين يدي القاضي ، فادعى عليه غريمه من الأمراء ، وكان الحق بجانب السلطان ببينة عادلة ، فحكم القاضي بالبئر له ، وقام بنزعها من يد الأمير وأسلمها له ^(٣) ففي هذه الحادثة بيان لالتزام السلطان بالحق ، وإجابته لاستدعاء القاضي ، مما يدل على ثقة واحترام متبادلين .

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٣٢٧/١ .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣١٠/١ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣١٢/١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٩٥/٢ .

غير أن دوام الحال من المحال ، فلننظر إلى ما كان منه في سنة
ستمائة وثلاث وستين ^(١) ، حين عن له أن يجعل لكل مذهب من المذاهب
الأربعة قاض للقضاة ، بعد أن كان قاضي القضاة شافعيًا فقط .

وكان السبب في ذلك أن الأمير جمال الدين أيدغدي العزيزي كان يكره
قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الأعز ، ويغض منه عند السلطان ، لتبنيته
في أحكامه وتأييده واحترازه ، فأتفق أن السلطان جلس بدار العدل فقدمت له
قصة من بيت الملك الناصر ، تتضمن أنهم ابتاعوا داراً من القاضي بدر
الديني السنجاري ، وأن ورثته بعد وفاته ادعوا أنها وقفت قبل ذلك ، فأخذ
الأمير جمال الدين أيدغدي ينتقض المتعممين ، فقال السلطان للقاضي تاج
الدين : " هكذا تكون القضاة ؟ " فأجابه بالآية : " **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ
أُخْرَى** " ^(٢) . قال : فكيف العمل في هذا ؟ قال : إذا ثبت الوقف يستعاد الثمن
من الورثة من مال مورثهم . فقال السلطان : " فإن عجزوا عن الثمن ؟ "
قال : الوقف باق على أصله فامتعض السلطان لذلك فلم يتم الكلام حتى
تقدم رسول صاحب المدينة النبوية وقال : " حملت كتاب السلطان إلى
قاضي القضاة أن يسلم إليّ المال الذي تحت يده من الوقف لأنفقته في فقراء
أهل المدينة فلم يفعل " فسأل السلطان القاضي عن ذلك فقال : صدق هذا
الرجل ، أنا لا أعرفه ، ولا أسلم المال إلا لمن أعرفه وأثق بدينه وأمانته
فإن تسلمه السلطان أحضرته بين يديه . فقال السلطان : " تخرجه من عنقك

(١) النويري : نهاية الأرب ، ١١٧/٣٠ ، ابن إلياس : بدائع الزهور ، ٣٢١/١ ، أبو المحاسن

المنهل الصافي ٣٨١/٧ .

(٢) الآية : ١٨ من سورة فاطر .

وتجعله في عنقي ، لا تسلم المال إلا لمن تختاره وترضاه " (١) .

وظاهر من مفردات هذه القصة أن الأمير أيدغدي كان متحرراً للنيل من القاضي عاقداً العزم على الكيد له بسبب دفته في تحري الأحكام والتروي في دراسة الحجج ، وما دار في سائر الجلسة يؤكد على هذا حيث تقدم بعض الأمراء في قضية أخرى هي شهادة لم يثبتها القاضي تاج الدين لبعض أولاد خشداشيته . فقال القاضي : لم تأتني بينة فقال الأمير حضرت البينة فلم تسمعها . فسأل السلطان القاضي عن امتناعه من سماع البينة ، فقال : لا حاجة إلى ذكر الجواب . ربما لأسباب خاصة بشخصية أو بشخص القضية ، أو يقتضيها سر مهنة القضاء . لكن الأمير أيدغدي اغتتمها فرصة وصرح قائلاً : نحن نترك مذهب الشافعي لك ، ويولى السلطان من كل مذهب قاضياً . وكأن أيدغدي بذلك قد أدرك أن اللحظة قد حانت للحصول على موافقة السلطان بما يرى ، مع ما لا تخلو منه المسألة من أن السلطان ربما انحاز إلى رأي أميره دون التدقيق في أمر القاضي ولذلك سريعاً ما وافق على الفكرة واستحدث هذا الأمر ، وجعل تحت كل قاض في مذهبه نواباً في النواحي ، فكان أول قضاة الحنفية بمصر القاضي صدر الدين بن سليمان بن أبي العز ، وأول قضاة المالكية القاضي شرف الدين عمر بن السبكي ، وأول قضاة الحنابلة القاضي شمس الدين محمد بن العماد (٢) . وفي تلك الحادثة يقول القائل :

(١) النويري : نهاية الأرب ، ١١٨/٣٠ ، المقرئ : السلوك ، ج٢ ص ٥٣٩ ، طبقات الشافعية ٢١٩/٨ .

(٢) النويري : نهاية الأرب ، ١١٨/٣٠ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ١ / ٣٢١ .

لقـد سـرنا أن القضاة ثلاثة وأنك تاج الدين ^(١) للقسوم رابع
 فلا عجب أن وسع الله في الهدى مذهبنا في العلم فالشرع واسع
 تفرقت الآراء والدين واحد وكل إلى رأي من الحق راجع
 فهذا اختلاف صار للناس رحمة كما اختلفت في الراحتين الأصابع
 فكـم رخص أبـدوا لنا وعـزائم هـدينا بها فهي النجوم الطوالع
 بهم بنية الإسلام صحت وكيف لا تصح وهم أركانها والطبايع ^(٢)

ويورد بعض المؤرخين هنا روايات لا ندري مدى صحتها ، وفي نفس الوقت لا يمكن تكذيبها ، فيقولون : إن الملك الظاهر بيبرس لما فعل ذلك من جعل القضاة أربعة . رأى الإمام الشافعي في نومه يقول له : " ضيعت مذهبي بمصر ، وفرت كلمة المسلمين ، والله لأعزلنك أنت وأولادك إلى يوم القيامة " فلما تولى ابنه الملك السعيد ، لم يـم إلا مدة يسيرة وعزل وكذلك ابنه سلامش ، عزل ونفي إلى بلاد الفرنج ، وأقام بها إلى أن مات وقيل : متى تولى سلطان على غير مذهب الشافعي ، زالت دولته سريعاً وقد جرب ذلك وصح ^(٣) .

وكذا قال ابن المتوج : إن القاضي سراج الدين الهندي ، لما ولى قاضي قضاة الحنفية أراد أن يساوي القاضي الشافعي في مودع الأيتام

(١) المقصود به تاج الدين بن بنت الأعز قاضي قضاة الشافعية .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣٢٢/١ . ويروى أبو المحاسن في ذلك لطيفة ، فيقول : " لما ولى الملك الظاهر القضاة الأربعة ، قال علم الدين بن شكر — وقد التقى مع قاضي القضاة تاج الدين المذكور في بعض الأماكن : ما ميتٌ حتى رأيته صاحب ربع " : المنهل الصافي ، ٣٨٢/٧ .

(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣٢٢/١ ، السبكي : طبقات الشافعية ، ٣٢٠/٨ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٦٦/٢ .

وغير ذلك من أمور الشافعية ، فأجابه السلطان إلى ذلك ، فاتفق أنه توعدك عقيب ذلك ، وطال مرضه إلى أن مات ، ولم يتم له ما أراد . وكذلك الأتابك بلبغا العمري ، تعصب للحنفية على الشافعية ، فقتل في سنته (١) .

ولا يملك الباحث في هذا الصدد أن يثبت مدى صحة هذه الأقوال من عدمها ، ما دام مَنْ حكاهما ومن حُكيت عنه قد ماتا جميعاً ، غير أنه إذا لم تصبح نسبة هذه الرؤيا للإمام الشافعي رضي الله عنه ، فيحتمل أنها انفعالات شخصية لمحبيه وأتباع مذهبه في مصر ، قد يكونون لوحوا بها وأوهموا بها العامة ، مستفيدين في ذلك بحوادث الدهر الطبيعية التي لاقاها هؤلاء النفر من السلاطين والأمراء . مستأنسين أيضاً بشيوع مذهب الإمام الشافعي في مصر ، ومذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بالعراق وبلاد ما وراء النهر والإمام مالك رضي الله عنه ببلاد المغرب ، والإمام أحمد بن حنبل ببغداد في الغالب ، والله أعلم .

فإذا كان السلطان الظاهر بيبرس على ما رأينا في تاريخه ، له مواقف كثيرة مشرفة من العلماء ورجال الدين ، يظهر فيها حبه لهم وتقريبه إياهم ويهتم بمشورتهم . فإن هنالك جانب آخر يشهد له بذلك ، يتمثل في رثاء الشعراء من العلماء له بعد موته ، وذكرهم لمنجزاته ومآثره . فقد رثاه القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر لما مات في قصيدة طويلة ، منها :

(١) ابن إياس : نفسه ، ٣٢٢/١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٣٠٤/٢ .

ما مثل هذا الرزء قلب يحمل كلا ولا صبر جميل يجمل
الله أكبر إنها لمصيبة منها الرواسي خيفة تتقلقل
لهفى على الملك الذي كانت به الد نيا تطيب فكل قفر منزل
الظاهر السلطان من كانت له ممن على كل الورى وتطول
لهفى على آرائه تلك التي مثل السهام إلى المصالح ترسل
لهفى على تلك العزائم كيف قد غفلت وكانت قبل ذا لا تغفل
ما للرماح تخولتها رعدة لكنها إذ ليس تعقل تُعقل
سهم أصاب ومارئى من قبله سهم له في كل قلب مقتل
أنا إن بكيت فإن عذري واضح ولنن صبرت فإنني أتمثل^(١)

ثم راح العلماء والمؤرخون يبرزون مآثره ومنجزاته في الفتوحات التي
طاولت الأماكن جميعها ، البعيد منها والقريب . ومن أشهر ما يذكرونه له
تجديده لعمارة الجامع الأزهر^(٢) ، وإعادة الخطبة فيه ، بعد ما بقى خراباً
من أيام الحاكم بأمر الله ، وتجديده لعمارة جامع أحمد بن طولون ، وجامع
عمرو بن العاص ، وجامع الحاكم .. الخ لكل هذا قال فيه الشيخ زين الدين
بن الوردي :

الملك الظاهر أخباره تتمثل للراحل والقاطن
تأملوا أخباره وانظروا ما فعل الظاهر بالباطن^(٣)

وقيل : لو لم يكن من أفعاله الحسنة سوى رد الخلافة لبني العباس
وإكرامه لهم ، بعد ما كادت أن تنقطع عنهم الخلافة ، لكفاه. وهو الذي جعل

(١) ابن أبيس : بدائع الزهور ٣٣٩/١ .

(٢) النويري : نهاية الأرب ، ٣٠ / ١٣٥ ، ابن أبيس : بدائع الزهور ، ٣٤٠/١ .

(٣) ابن أبيس : بدائع الزهور ، ١ / ٣٤١ .

لكل مذهب قاضياً كبيراً ، يعزل ويولي ^(١) . وبهذا يكون العلماء قد احتفظوا لهذا السلطان بمنزلته عندهم بعد مماته ، وأوفوه ما أستطاعوا شكراً على حسن صنيعه .

وكذلك ، فإن الملك الظاهر ببيرس ، استحدث وظيفة " كاتب السر " وكان سبب ذلك أن مرسوماً رُفع إليه بالقبض على بعض النواب ، فأنكر السلطان ذلك المرسوم ، وقال : أنا لم أرسم بذلك ، وطلب الموقع وسأله عن ذلك ، فقال : إن الأمير بلبان الدوادار رسم بذلك عن لسان السلطان ، فقال الملك الظاهر : ينبغي أن يكون للملك كاتب سر ، يتلقى الكلام مشافهة عن لسان السلطان ^(٢) .

وكان قلاوون حاضراً ذلك المجلس ، ف وقعت هذه الكلمة في أذنه ، فلما تسلطن (٦٧٨هـ) أخلع على القاضي محي الدين بن عبد الظاهر ، واستقر به كاتب السر ، فهو أول من تسمى " كاتب السر " . وقد قال القائل في هذا المعنى :

عليك بكتـم السر لا تفشـينه وما كان من عيب فقابله بالستر
فإن أخـصاء الملوك كثـيرة ولكن أخـطاهم به كاتـم السر ^(٣)

فالمتأمل في هذه الوظيفة إذن يتبين أن السلطان قد أولى الشيخ ثقته وعنايته التامة باختياره له كأول منقلد لها .

وفي عهد الملك السعيد أبي المعالي محمد ابن الملك الظاهر ، توفي

(١) ابن إياس : نفسه ، ٣٤١/١ .

(٢) ابن إياس : نفسه ، ٣٤٩/١ .

(٣) ابن إياس : نفسه ، ٣٤٩/١ .

الصاحب بن بهاء الدين بن حنا ، فأُخلع الملك السعيد على القاضي برهان الدين السنجاري ، واستقر به وزيراً مع القضاء ، فأقام في الوزارة مدة يسيرة ، وأُخلع الملك السعيد من السلطنة عقب ذلك ، فقال فيه ناصر الدين بن النقيب مداعباً:

تطيرت الوزارة من قريب بصاحبها الجديد ومن بعيد
وقالت كعبة كعب مشوم ولا سيما على الملك السعيد (١)

ومن العلماء الذين نالوا شهرة واسعة لدى السلاطين كذلك ، القاضي شمس الدين بن السلعوس ، وأصله من دمشق ، كان تاجراً ، فجاء إلى مصر ، وكان له حظ جيد فسعى عند الأشرف خليل وهو أمير في أيام والده قلاوون ، فجعله ناظر ديوانه ، وصار يتجر له في الأصناف من البضائع نحو البلاد الشامية ، فيحصل له في كل سنة جملة مال من الفوائد ، فحظي ابن السلعوس عند الأشرف خليل ، حتى صار نديمه ، لا يصبر عنه ساعة واحدة ، فلما بلغ الملك المنصور قلاوون ذلك أمر بنفي ابن السلعوس إلى مكة فأقام بها إلى أن مات المنصور قلاوون ، فلما تسلطن الأشرف خليل أرسل خلفه بالحضور على يد نجاب ، فلما حضر استقر به وزيراً عوضاً عن الشجاعي ، وفوض إليه أمور المملكة ، يتصرف فيها حسبما يختار ، فكان إذا نزل من القلعة ، نزل معه الأمراء ، ورعوس النواب بالعصى قدامه يفسحوا الناس ، وكان القضاة الأربعة يركبون قدامه كل خميس واثنين إلى أن ينزل إلى بيته ، حسبما رسم السلطان له بذلك ، وكانت القصص تقرأ عليه ، فينفذ أمرها من غير مشورة السلطان . فنال بذلك من العز ما ناله

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢/ ٢٢٢ ، ابن أبياس : بدائع الزهور ، ١/ ٣٤٤ .

جعفر البرمكي أيام الرشيد ، ثم صار ابن السلعوس يبيت عند السلطان
ويقضي حوائج الناس من صعبها لسهلها ^(١) .

لكن لن ينسى التاريخ للوزير ابن السلعوس مؤامرتة ضد قاضي القضاة
تقي الدين عبد الرحمن بن بنت الأعز ، الذي كان من أحسن القضاة سيرة
وكان ابن السلعوس يكرهه ، فعمل عليه ، ورتب من شهد عليه بالزور
بأمور عظام ، منها أنهم أحضروا شاباً حسن الصورة ، فاعترف على نفسه
بين يدي السلطان بأن القاضي لاط به ، وأحضروا من شهد بأنه يحمل
الزنار في وسطه . فقال القاضي : أيها السلطان ، كل ما قالوه ممكن ، لكن
حمل الزنار لا يعتمد النصراني تعظيماً ، ولو أمكنه تركه لتركه ، فكيف
أحملة ! ثم عزل القاضي ، وكان رجلاً صالحاً لا يشك فيه ، بريئاً من كل
ما رمى به ^(٢) .

وعلى كل حال فإن ابن السلعوس قد أغرتة ثقة السلطان به وجبه له
حتى لقد أصبح من أهم أسباب القضاء على الأشرف خليل ، ودافعاً لغدر
الأمراء به ؛ فإن ابن السلعوس قد وشى بالأمير بيدرا ، نائب السلطان
بالإسكندرية ، هو وغلماؤه ، وملاً صدر السلطان منهم في تزيد واضح
حتى صدقت في ابن السلعوس مقولة القائل : " ورب غش قد أتى من نصيح "
وقيل في المعنى :

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ، ٣٦٧/١ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٦٨/٢ ، ابن حجر : رفع الإصر ، ق ٢/٣٢٧ .

يا ناقلا إلى قول حاسدي لا ينبغي نقل الذي لا ينبغي
لا تؤذني في حجة النصح فما أسمعني السوء سوى مبلغى^(١)

وبهذا وقعت الفتنة بين السلطان والأمراء ، فدبر كل منهما لصاحبه حتى تمكن بيدرا وبعض الأمراء معه من الفتك بالأشرف خليل والخلص منه ، وهكذا جاء الضرر من الباب الذي ظن فيه النفع ، وكان ابن السلعوس وبالأعلى السلطان . ثم دارت الأيام وتولى السلطنة الملك الناصر محمد بن قلاوون ، فأعاد الأمير سنجر الشجاعي إلى الوزارة ، عوضاً عن ابن السلعوس . فكان من أول أعماله أن قبض على ابن السلعوس ، واحتاط على موجوده ، ورسم على أقاربه وعياله وحاشيته وصار يعاقب ابن السلعوس كل ليلة ، حتى مات تحت الضرب ، فذهب ماله ، وزال سلطانه ، وقد قيل في المعنى :

لا تفرحن بخير جاء من غلط فللزمان إساءات وإحسان
وكن من الدهر إن يصح على حذر فما تقدمت إلا وهو سكران

ومن اللطائف في هذا المعنى أيضاً : أن شمس الدين بن السلعوس كان له أقارب بالشام ، خلّفهم قبل مجيئه إلى مصر ، فلما صار إليه من الأمر ما صار ، أرسل إليهم بالحضور إلى مصر ، فحضروا جميعهم ما عدا واحد منهم يقال له : زين الدولة ، فإنه أبي الحضور إلى مصر ، وخاف على نفسه ، وكتب إلى ابن السلعوس يقول له :

(١) ويذكر أبو المحاسن أنه كان للقاضي شمس الدين بن السلعوس أخ يسمى شهاب الدين بن السلعوس تولى بجاه أخيه نظر الجامع الأموي بدمشق ، ورزق الجاه العريض في دولة أخيه ، لما تولى الوزارة للملك الأشرف خليل بن قلاوون ، فلما مات أخوه المذكور ، ذهب ذلك كله عنه وعاد إلى حالته التي كان عليها أولاً . (المنهل الصافي ، ٣٨٧/١) .

تنبيه يا وزير الملك واعلم بأنك قد وطئت على الأفاعى
فكن بالله محتسباً فإنني أخاف عليك من نهش الشجاعي (١)

القاضي يباشر الوزير ؟

كانت قبل وزارة ابن السلعوس هذا قصة جديرة بالاحترام هي للقاضي تقي الدين بن بنت الأعز ، الذي كان قاضياً للقضاة في القاهرة والوجه البحري ، مع نظر الخزائن المعمورة ، وكانت له مكانة ممتازة ، حتى لقد عرض السلطان المنصور قلاوون عليه أن يلي الوزارة ، أوائل سنة ٦٨٧ هـ ، فامتنع ، فولاهما للأمير بدر الدين بيدرا ، وأمر بمشاورة تقي الدين بن بنت الأعز ، وأن يعمل بما يشير به عليه .

كما قد قيل بصدد هذا أن السلطان كان إذا دخل عليه القاضي تقي الدين — وهو يومئذ ناظر الخزانة — يقول له : يا قاضي ، كيف حال ولدك بيدرا في وزارته ! فيقول له : " يا خوند ، ولد صالح ، دخلت بولايته الجنة وأزلت الظلم ، واستجلبت الدعاء ، وما كان يحصل بالعسف حصل باللطف " (٢) .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣٨٠/١ ، ابن حبيب : تذكرة النبیه ، ١٧٣/١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ٢٢٣/٢ . وكان سنجر الشجاعي وزيراً للمنصور قلاوون ، مع عدة مناصب أخرى ثم عمل وزيراً للناصر محمد بن قلاوون ، وكانت له أعمال عظيمة ، لكن نفسه حدثته بما فوق الوزارة ، فعصى ووقعت له أمور عدة ، قتل بسببها ، وعلقت رأسه على سور القلعة سنة ٦٩٣ هـ (ابن حبيب : تذكرة النبیه ، ١٧٢/١) ، وينظر : النويري : نهاية الأرب ١٨٩/٣١ .

(٢) المقرئزي : السلوك ، ج١ ص ٧٤١ ، محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ج ١ ق ٢ ص ٩٢ .

وصار القاضي تقي الدين يدخل على بيدرا كل يوم أربعاء ، وينظر في تصرفاته ، ويفتش عمله ، ويشير عليه بما يفعل . ثم لم يلبث بيدرا أن عُزل في الشهر الثاني من ولايته ، واستدعى قاضي القضاة تقي الدين عبد الرحمن لتولي الوزارة مع ما بيده من القضاء ونظر الخزانة ، فقبلها بعد أن قُبِلت شروطه التي تقدم بها ، غير أنه لم يُوف كل هذه المناصب حقها لانقسام وقته فيما بينها ، وتشعب عمله فيها ، إذ كان يجلس في اليوم الواحد مرة في دست الوزارة ومرة في ديوان الحكم . ولم يوف منصب الوزارة حقه لتمسكه بظاهر الأمور الشرعية . فأعفى من الوزارة وأعيدت إلى الأمير بيدرا بعد قليل ^(١) .

ثم آلت السلطة بعد زمن يسير إلى الأشرف خليل بن قلاوون ، فأُسندت الوزارة إلى ابن السلعوس ، حيث كان من أصفياء الأشرف خليل ، وفوض إليه أمور الدولة ، حتى عظم شأنه ، وأصبح صاحب الكلمة الأولى في الدولة ، واستهان بغيره من الأمراء وكبار الموظفين . غير أن قاضي القضاة تقي الدين عبد الرحمن لم يعترف بتلك العظمة التي بلغها ابن السلعوس ، فلم يعامله بالتجلة المناسبة ولهذا كرهه ابن السلعوس ، وطفق يكيد له عند السلطان ، حتى عزله عن جميع المناصب التي كان يتولاها . وقيل كانت سبع عشرة منصباً ، منها : القضاء الشافعي في ديار مصر كلها وخطابة الأزهر ، ونظر الخزانة ، ومشخة الشيوخ ، ونظر تركة ببيرس

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٣ ص ٧٤٢ ، النويري : نهاية الأرب ، ١٥٥/٣١ ، محمود رزق سليم : نفسه ، ص ٩٣ .

وأوقافه ، وجملة دروس ، وكان ذلك في رمضان سنة ٦٩٠هـ ، وتولى القضاء من بعده بدر الدين بن جماعة ^(١) .

وأما عن آخره القاضي تقي الدين عبد الرحمن ، فإن الأمير علم الدين سنجر الشجاعي قد توسط له عند السلطان ، واصطحبه معه إليه ، فقرر السلطان أن يوليه قضاء الشام ، فلما شعر ابن السلعوس بالأمر ، خشي أن يعود لتقي الدين نفوذه ، وتعود حالته ، فرتب عدة من الناس ليثوروا به ويشهدوا عند السلطان الأشرف خليل بجوره وفسقه وفجوره ، وانقسم الأمراء في تقي الدين ، فمعظمهم يثق بعدله وصلاحه ، وقليلهم يصدق حيلة ابن السلعوس وأخذ بكلام القلة ، فوقع عليه أقل عقوبة ، وهي أن يلزم داره ، ويترك كل الوظائف التي كانت بيديه ^(٢) ! . وهكذا فاز ابن السلعوس بما أراد ، واستفاد في ذلك بثقة السلطان فيه ، وشهادة أهل الزور وسلطان الوزارة ! .

وعلى النقيض من ابن السلعوس ، كان القاضي تقي الدين أبي الفتح محمد بن مجد الدين ... المعروف " بابن دقيق العيد " الذي ولاه الملك العادل كتبغا قاض لقضاة الشافعية . فتولى المنصب على كره منه ، ولما تولى القضاء أخلع عليه العادل كتبغا خلع حرير مخمل ، كما هي العادة في الخلع على القضاة وغيرهم من أرباب الوظائف ، فامتنع الشيخ من لبس

(١) المقرئزي : نفسه ص ٧٧١ ، ابن إياس : بدائع الزهور ٣٦٧/١ . وننظر محنة تقي الدين عبد الرحمن بن بنت الأعز هذه في طبقات الشافعية للسبكي ، ٧٣/٨ ، المنهل الصافي ١٨٨/٧ - ١٩٠ ، تذكرة النبیه ، ١/ ١٧٢ ، أحداث سنة ٦٩٣هـ .
(٢) المقرئزي : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٧٧٣ .

الحرير ، وقال " هذا حرام لا يجوز لبسه " ، وأمر أن تكون خلع القضاة من الصوف ، فاستمرت من يومئذ خلع القضاة صوفاً ، وكان السلطان كتبغيا يقبل يدا بن دقيق العيد كلما طلع إليه ، كما قد عزل ابن دقيق العيد نفسه من القضاء غير مرة ^(١) . فهذا مثل يضرب في التواضع والترفع والزهد فيما عند الملوك ، على خلاف ما كان عليه ابن السلجوس ، من افتتاحان بزيانة الدنيا واغترار بما نال من وجاهة عند السلطان. فالناس ليسوا سواء ، ومما يُعصدها ويؤكد ، أنه لما توفي الخليفة " الحاكم بأمر الله " وبويع من بعده المستكفي ، لم يمض السلطان له عهد والده له بالخلافة حتى سأل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، قاضي القضاة يومئذ : هل يصلح — أي المستكفي — للخلافة أم لا ؟ يعني من حيث صغر سنه ، فقال الشيخ : نعم يصلح فأُمضى السلطان للمستكفي عهد والده له بالخلافة ^(٢) بناء على فتوى ابن دقيق العيد .

وقبل أن نذهب بعيداً عن هذا المعنى ، نلاحظ موقفاً ثانياً ، تمثل في شدة احترام السلطان الظاهر بيبرس للقاضي تاج الدين بن عبد الوهاب ^(٣) حينما أراد أن يعينه قاض للقضاة بديار مصر عوضاً عن القاضي بدر الدين السنجاري ، وكان تاج الدين كارهاً لهذه الولاية عازفاً عنها ، فأشترط على السلطان عدة شروط أغلظ فيها بقصد أن يعفى من الولاية ، لكن السلطان

(١) ابن إياس : دائع الزهور ، ٣٩٣/١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٦٨/٢ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٦٣/٢ .

(٣) ينظر في السلوك الجزء الأول من القسم الثاني ص ٤٥٠ مباحة القاضي تاج الدين عبد الوهاب بن القاضي الأعز خلف بن بنت الأعز ، لأول خليفة عباسي بالقاهرة سنة ٦٥٩هـ في عهد السلطان الظاهر بيبرس ، ابن إياس : دائع الزهور ، ٧٧/١ .

أجابه إلى كل شروطه ، لمزيد رغبته فيه وثقته به ^(١)، ويورد السيوطي في ذلك واقعة تؤيده ، فيروى أن الملك الظاهر بيبرس ، حضر مرة إلى دار العدل ^(٢) ، في قضية بينه وبين أحد الأمراء ، أمام القاضي ابن بنت الأعز فقام الناس تعظيماً له ، إلا القاضي ، فقد أشار إليه السلطان بعدم القيام ^(٣) .

ومن الواضح الجلي أن السلطان الظاهر كان محباً لأهل العلم جميعاً ولم تكن تلك الصورة فيه خاصة بتاج الدين وحده ، فعلى الرغم من شدة الظاهر في معاملة أعدائه في الخارج وفي الداخل ، إلا أنه كان في جانب أهل العلم رقيقاً متلطفاً ، يروي المقرئ في خطه ، أن الملك الظاهر بيبرس لما بنى دار العدل ، وابتدأ الجلوس بها في سنة ٦٦٢هـ ، كان من أول ما رفع إليه شكايتين ، الأولى حين وقف إليه ناصر الدين محمد بن أبي نصر وشكا أنه أخذ له بستان في أيام المعز أيبك ، وهو بأيدي المقطعين وأخرج كتاباً مثبتاً بذلك ، كما أخرج من ديوان الجيش بأن البستان ليس من حقوق الديوان ، فأمر الظاهر برد البستان إليه ، فتسلمه ^(٤) . وأما الشكاية الثانية فكانت مرافعة في ورقة مختومة أحضرها إلى السلطان خادم أسود يشكو فيها مولاه القاضي شمس الدين ، شيخ الحنابلة ، وتتضمن أن الشيخ يبغض السلطان ويتمنى زوال دولته ، لأن السلطان لم يجعل للحنابلة مدرساً ^(١) السلوك ج ١ ق ٢ ص ٤٤٨ ، العيني : بدر الدين محمود (ت ٨٥٥هـ) : عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ١٠ / ٢٨٩ ، تحقيق د/ محمد محمد أمين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧ .

(٢) دار العدل : بناها الملك الظاهر بيبرس تحت القلعة ، في سنة ٦٦١هـ ، وصار يجلس بها لعرض العساكر يومي الاثنين والخميس ، وكانت تعقد بها جلسات القضاء والمظالم والحسبة ، وغير ذلك . (خطط المقرئ ، ٢ / ٢٠٥) .

(٣) حسن المحاضرة ، ٢ / ٧٤ .

(٤) خطط المقرئ ، ٢ / ٢٠٥ .

في المدرسة التي أنشأها بخط بين القصرين ، ولم يول قاضياً حنبلياً ، ثم ذكر الخادم عن الشيخ أموراً فادحة أخرى ليوغر بها صدر السلطان عليه فبعث السلطان بالورقة إلى الشيخ فحضر إليه ، وحلف أنه ما جرى منه شيء ، وأنه كان قد طرد هذا الخادم ، فاختلف عليه تلك الأمور . وقبل السلطان من الشيخ عذره ، بل قال له : ولو شتمتني أنت في حل ، وأمر بضرب الخادم مائة عصا (١) .

إذن كان السلطان في جلسته هذه يشبه أن يكون قاضياً لا سلطاناً ؛ فهو في المسألة الأولى اعترف بمظلمة صاحب البستان ، رغم ما مر عليها من السنين ، وقام برده إليه ، وفي المسألة الثانية ، كان كلام الشيخ بين يديه أثبت عنده من مراعاة الخادم ، فعاقب الخادم وسامح الشيخ ، بل اشتد في مواساته له ، حين قال له ما معناه : حتى لو صدقت دعوى الخادم في شتمك إياي ، فما أنا بمؤاخذك ، مما يدل على سماحة السلطان ولين جانبه وعدم تعسفه .

وفوق هذا كان السلطان الظاهر ببيرس يدني منه نفرأ من العلماء ويجتهد في تقريبهم ، فمن الأمثلة في ذلك تقريبه للشيخ خضر بن أبي بكر بن موسى ، الذي كانت له عند السلطان منزلة عظيمة ، بحيث أنه كان ينزل عنده في الجمعة المرة والمرتين ، ويباسطه ويمازحه ، ويقبل شفاعته ويستصحيه في سائر سفراته ، ومتى فتح مكاناً أفرض له منه أوفر نصيب حتى امتدت يد الشيخ بذلك في سائر المملكة ، بفعل ما يشاء لا يمنعه أحد من النواب ، حتى إنه دخل إلى كنيسة القيامة ، وذبح قسيماً بيده ، وانتهب

(١) خطط المقرئزي ، ٢٠٥/٢ " بتعرف يسير " ، السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٠٣ .

ما كان فيها تلامذته ، كما هجم كنيسة اليهود بدمشق ونهبها ، وكان فيها مالا يعير من الأموال ، وعمرها مسجداً ، وعمل بها سماعاً ، ومد بها سماطاً^(١) ودخل كنيسة الإسكندرية ، وهي عظمة عند النصارى ، فنهبها وصيرها مسجداً ، وأنفق في تعميرها مالا كثيراً من بيت المال^(٢) .

ويبدو أن الشيخ بأعماله تلك كلها قد وقع في نفس السلطان أطيّب موقع مما دعا ابن تغري بردي إلى القول بـ " أن الملك الظاهر بني له زاوية بالحسينية في ظاهر القاهرة ، ووقف عليها ، وحبس عليها أرضاً تجاورها تحتكر للبناء ، وبني لأجله جامع الحسينية^(٣) . وكان الظاهر يتردد إليه في زاويته مرة أو مرتين كل جمعة^(٤) .

لكن يبدو أن منزلة الشيخ هذه من السلطان قد أوغرت صدور أعدائه فدبروا المكائد له ، ورموه عند السلطان بشنيع الفعال وعظيم القبائح ، وأنه تعاطى أموراً منكراً فاحشة ، وشرع يغض من الأمير بدر الدين بيلبك الخزندار نائب السلطنة ، والصاحب بهاء ، وانتقل إلى حد المهاجرة لهما بالقول بحضرة السلطان ، فاتفق كلاهما على التدبير عليه ، وإطلاع السلطان على ما خفي عنه من حقيقة حاله ، ووافقهما على ذلك الأمير عز الدين أيّدمر نائب السلطنة بالشام ، والذي جاء من الشهود بمن يقدر في

(١) أبو المحاسن : جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ —)
النجوم الزاهرة ١٦٢/٧ . طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب . القاهرة ، المنهل الصافي
٢١٩/٥ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ١٦٢/٧ ، وقريب من هذا المعنى في خطط المقرئزي
٤٣٠/٢ .

(٣) النجوم الزاهرة ، ١٦٣/٧ .

(٤) المنهل الصافي ، ٢١٩/٥ .

الشيخ أمام السلطان ، فلما استحضر السلطان الشيخ إلى مجلسه ، وأخذ الشهود يدلون بافتراءاتهم عليه ، والسلطان يشاور الأمراء من حوله فيما يفعله به ، عندئذ قال الشيخ للسلطان : " اسمع ما أقول لك . أنا أجلي قريب من أجلك ، وما بيني وبينك إلا مدة أيام يسيرة ، من مات منا لحقه الآخر عن قريب " (١) .

فلما سمع السلطان كلامه وجم ، وقال للأمراء : ما تشيرون في هذا ؟ فسكتوا فقال السلطان : أرى أن يحبس في مكان لا يصل إليه أحد ولا يسمع كلامه ، فيكون كمن قبر وهو حي . ثم أمر به فحبس في مكان منفرد بقلعة الجبل ، ولم يدخل إليه إلا من يثق السلطان به غاية الوثوق ، وكان يرسل إليه الأطعمة الفاخرة والفواكه والملابس ، واستمر في الاعتقال إلى أن توفي في سنة ست وسبعين وستمائة ، قبل وفاة السلطان بأحد وعشرين يوماً (٢) .

فمن هذه الحادثة يتبين لنا أن السلطان الظاهر ببيرس كان يبالغ في تكريم العلماء واحترامهم والتواضع معهم ومصاحبتهم ، لكن إذا ما ثبت لديه خلاف ما يعتقده فيهم من الزهد والصلاح ، وظهر له من أحدهم النكت لم يتورع عن محاqqته وإجراء العقوبة عليه . بل سنراه في بعض المواقف يشذ عن منهجه ويخالف نصيح العلماء ولا يصغي لهم .

(١) المقرئزي : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٦٠٨ ، النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣ هـ) : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ٢٠٠/٣١ ، تحقيق د / محمد عبد الهادي شعيرة ، مركز تحقيق التراث ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م . وينظر في ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ٧ / ١٦٢ .

(٢) النويري : نهاية الأرب ، ٢٠٠/٣١ ، الكتني : فوات الوفيات ، ١ / ٤٠٥ .

ويظهر أن تلك كانت السياسة العامة لسلطين المماليك في الغالب تجاه العلماء ومشايخ الإسلام ، يحبونهم ويؤثرونهم حتى إذا تغيروا عليهم انتقلوا عنهم ، فقد حدث الأمر نفسه مع الشيخ عز الدين بن الشيخ زين الدين أبي المحاسن يوسف الذي يمتد نسبه إلى مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية . شيخ طائفة اليزيدية الأكراد ، بقرية " بيت فاز " بالشام ، وكان في سعة من العيش والنعمة ، وزاع صيته ، وقويت شوكرته بكثرة أتباعه ومريديه وازدياد ثروته التي كان يشتري بها أهل الجاه والسلطان والنفوذ الأمر الذي جعل كل من يتولى سلطنة مصر يرسل إليه رسولا لتحليفه على الطاعة ، وعدم الخروج عليه ، وقد حدث عندما تولى السلطان الأشرف خليل بن قلاوون أن أتاه الأمير الكبير علم الدين سنجر السوادار ومعه الشهاب محمود لتحليفه في أول دولة الأشرف خليل^(١) ، في قريته "بيت فاز" ببلاد الشام ، فدخل عليه وهو جالس كالملك في قلعته ، في تجميل ظاهر وحشمة زائدة ، وفرش وثيرة ، فلم يحفل بهما ، وقبّل الأمير سنجر يده وهو جالس لم يقم ، بل بق قائما قدامه يحدثه وعز الدين يسأله ساعة^(٢) ، ثم أمره أن يجلس فجلس متأدبا بين يديه ، فلما حلفاه أنعم عليهما بما يقارب الخمسة عشر ألف درهم .

ويجدر بنا هنا أن نحلل عبارة المقرئ في السابقة في شأن الشيخ ، حيث فيها شيء من المخالفة ، فمما هو معروف في خلق الإسلام وآدابه ، احترام الضيف وإكرامه ، وكون العبارة تصف الشيخ بغير هذا ، وأنه لم يحفل بمن

(١) خطط المقرئ : ٤٣٥/٢ ، وينظر : سعد ماهر محمد (الدكتور) : مساجد مصر وأولياؤها الصالحون ، ٣١٩/٢ ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٧٦ م .

(٢) خطط المقرئ : ٤٣٦/٢ .

دخلا عليه ، ولم يَقم لهما ، بل لم يأذن لهما بالجلوس ساعة ، هذا فيه شيء من الغرابة ، لا تتمشى مع خلق الإسلام وأدب العلماء ، وطبعاً لا نلوم المقريري في الأساس ، فهي رواية وصلت إليه ، وكان يجب على مَنْ أثبتها أولاً أن يمحّصها ، ليبين لنا هل كان الشيخ في زحام من حاشيته ومريديه لم يستطع معه الانتباه لمن قدم عليه ، أو كان ضعيف البصر ، أم كانت هذه طريقته في تلقي الممالك ومعاملتهم لنظرة يراها فيهم ، وحيثيات كثيرة أخرى كان يلزم بيانها . وبخاصة وأن خاتمة مثل هؤلاء العلماء والمشايخ مع السلاطين ، كثيراً ما كان يكثر فيها التزيد عليهم إن أريد اتهامهم وإثبات الحجة عليهم بين يدي السلاطين ، وأمثلة ذلك كثيرة .

والدليل على ذلك أن هذا التصرف من الشيخ مع رسول السلطان لم يغضبهما فعاداً بخبره إلى السلطان ، ولم يخبراه بسوء تصرف كان منه فأنعم السلطان على الشيخ بإمرة دمشق ، ثم انتقل بعد ذلك إلى إمرة صدد ثم أعيد إلى دمشق ثانية . إلى أن قرر ترك الإمارة والانقطاع لمشيخة الطائفة ، وصار الأكراد يجتمعون إليه من كل قطر .

إلى أن عزم على الخروج على السلطان الناصر محمد بن قلاوون فيما بعد ، معتدّاً بما صار بين يديه من الرجال والسلاح والخيول ، واعدّاً رجاله بنيابات البلاد ، فلما بلغ ذلك السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون كتب إلى الأمير " تتكز " نائب السلطنة ببلاد الشام ، فكشف أخبار الشيخ عز الدين ورجاله ، وقبض عليهم وسجنهم .

ولا يفوت الباحث هنا أن يشير إلى أن منصب القضاء — على الرغم من أنه كان من اختيار السلطان وحده — كثيراً ما كان يُسعى إليه بدفع المال

للسطاء ، بل للسلطان نفسه ، كسائر مناصب الدولة ، لكن لا ينسحب هذا الكلام — بالطبع — على كل من تولوا القضاء ، إنما هو ثابت في نفر كثير منهم . بينما ثبت في نفر آخر كثيرين تعففهم عن هذه الوظيفة التي جاءتهم من دون أن يسعوا إليها ، ونفورهم منها ، ونفر ثالث ، تحملوها بدون أجر وآثروا الخروج منها بسلام .

وتأتي في هذا السياق — أيضاً — وفي عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون ، قصة أوردها ابن إياس عن القاضي كريم الدين بن السديد ناظر الخواص الشريفة — وكان هذا القاضي بمنزلة رفيعة من السلطان حتى نال من العز ما لم ينله جعفر البرمكي في أيام هارون الرشيد ^(١) وصير له الملك الناصر التصرف في الخزائن والأموال من غير حرج حتى صار الأمراء والأعيان يركبون في خدمة القاضي ، وينزلون معه إلى بيته . فلما تغير خاطر السلطان على كريم الدين — لأسباب لم يذكرها ابن إياس في روايته — احتاط على موجوده ، واستصفى أمواله ونخائره ، ولم يترك له لا قليلاً ولا كثيراً ، وصادر نساءه وعلمانه وحاشيته ، ثم بعد ذلك نفاه إلى الشوبك هو وولده ^(٢) .

ثم إن السلطان خلع على القاضي تاج الدين ابن عبد الوهاب ، واستقر به ناظر الخواص الشريفة عوضاً عن كريم الدين ، ثم نقل القاضي كريم الدين من الشوبك إلى أسوان من أعمال بلاد الصعيد ، فتوجه من هناك وهو مقيد بالحديد وسجن هناك في أسوان ، فأقام في السجن مدة يسيرة ومات ^(٣) .

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٤٤٤/١ .

(٢) نفس المصدر والصحيفة . والشوبك : اسم لقرى كثيرة في مصر ، وبخاصة في الوجه البحري ، إلا أن ابن إياس لم يعين أيًا منها نفي إليها كريم الدين .

(٣) بدائع الزهور : ٤٥٣/١ ، وينظر : ابن حبيب : تذكرة النبیه ، ١٣٣/٢ .

يا كريماً موافق الاسم للفعـل وأنسى في الفضل كل قديم
لا تخف نبوة الحوادث فالله كريم يحب كل كريم^(١)

فإذا كان الأمر على رأينا فإنه يصدق في تلك الوقعة قول القائل :
احذر مداخلة الملوك ولا تكن ما عشت بالتقريب منهم واتقأ
فالغيث غيثك إن ظمئت وربما ترمى بوارقه إليك صواعقاً^(٧)

ويمكن الآن ، فهم الأسباب التي دعت السلطان إلى مصادرة كريم الدين ، والقبض عليه ؛ على الرغم من أنه كان ذراعاً الطولى في البلاد فقد ثبت في تاريخ سلاطين المماليك ، أن كل من علا شأنه في حكومتهم وزاد سلطانه ، تطلعت نفسه إلى أعلى مما هو فيه ، فحق عليه الهوان في آخر الأمر ، والأمثلة في ذلك كثيرة ، منها نهاية الأمير علم الدين سنجر الشجاعى ، والوزير شمس الدين الشهير بـابن السلعوس ، في سلطنة الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٦٩٣هـ ، وأمثلة أخرى كثيرة .

(١) بدائع الزهور : ٤٥٥/١ .

(٢) بدائع الزهور : ٤٥٥/١ .

قال ابن حجر العسقلاني : كان كريم الدين بن السديد جواداً عاقلاً وقوراً جزل الرأي ، بعيد الغور ، يحب العلماء والفضلاء ، ويحسن إليهم كثيراً ، ومن رياسته أنه كان إذا قال نعم استمرت ، وإذا قال لا استمرت . ويقال إنه لما أريد قتله توضأ وصلى ركعتين ، وقال : هاتوا ، عشنا سعداء وممتنا شهداء ، وكان العوام يقولون : ما أحسن أحد لأحد مثل ما أحسن الناصر — محمد — لكريم الدين ؛ أسعده في الدنيا والآخرة ^(١) .

وعلى كل حال فقد صدق في كريم الدين قول الشاعر :
اللعب بالدينين يقبح بالفتى والرأي صدق القول والتسليم
هذا كريم الدين لولا نصره دين النصارى مات وهو كريم ^(٢)

فلعل المقصود ، أن كريم الدين هذا قد كان نصرانياً فأسلم في كهولته وصادفت أيامه في عهد الناصر كثير من مظاهر ممالأة النصارى والتغاضي عنهم وعن فعالهم .

وفي ختام هذا الفصل ، نذكر وقعتين تظهران قدر العلماء ، وتؤكدان على قيمة متبادلة من الاحترام بين السلاطين والعلماء ، الواقعة الأولى يرويها ابن حجر في سنة ٧٨٣هـ ، فيقول : إن السلطان برقوق كان قد تكلم بالتركي في حق القضاة ، بسبب من الأسباب نُقل له عن بعضهم ، فقال " ما هم مسلمين " فذكر ذلك جمال الدين محتسب القاهرة ، والذي كانت غضبة برقوق بسببه ، لصدر الدين بن منصور قاضي الحنفية فذكره ابن

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٤٠١/٢ ، ٤٠٣ ، أكتبي : فوات الوفيات ، ٣٨٣/٢ .

(٢) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ١٣٣/٢ .

منصور لبرهان الدين بن جماعة واستشاره في عزل نفسه فسكنه ، وركب ابن جماعة إلى برقوق فذكر له ذلك ، فغضب برقوق على جمال الدين وعزله ، وعين بدلاً منه في الحسبة : تاج الدين المليجي ^(١) . يعني هي كلمة قالها برقوق ساعة غضبه من هذا المحتسب ، وفي الغالب لم يكن يقصد معناها ، بدليل أنه لما علم بوصولها إلى القضاة ثار واشتد غضبه على المحتسب وقام بعزله ، ففي هذا أبلغ دليل على أنه ما كان يود أن تصل عبارته هذه إلى هيئة القضاة .

والوقعة الثانية ، في نفس السنة ٧٨٣هـ ، وفي عهد برقوق أيضاً حين تقدم رجل يقال له " ابن بهار " إلى ابن جماعة القاضي ، فأمسك بعنان بغلته ، وقال له : " حكمت فيّ بغير الشرع " يعني ينتقص من عدالته ويذمه فرجع ابن جماعة إلى السلطان برقوق ، وكان مهموماً يفكر في أمر ما وجاء ابن بهار فزاد في الإساءة على ابن جماعة ، ولم يرد عليه برقوق مما أغضب ابن جماعة ، إذ رأى أن السلطان لم يُعَرِه اهتماماً ، ولم ينتصر له ، فرجع إلى التربة فأقام بها ، وعزل نفسه من الحكم ^(٢) .

فلما بلغ الأمير ذلك ، أنكر القصة واعتذر بما كان يشغله ، وأرسل إلى ابن بهار فأحضره ، وعقد له مجلساً : فأفتى البلقيني — ووافقه العلماء — بتعزيره ، فعزر وضرب بحضرة برقوق بالمقارع ، وأرسل قطلوبغا الكوكائي وإياس الصرغتمش إلى ابن جماعة ، فترضياه وطلع معهما إلى برقوق ، فقام إليه وترضاه ، واعتذر إليه وأعادته إلى القضاء ، وقال له " من تكلم في حقك ضربته بالمقارع " ^(٣) .

(١) إنباء الغمر ، ٢٣٣/١ " بتصرف " .

(٢) إنباء الغمر ، ٢٣٨/١ " بتصرف " .

(٣) إنباء الغمر ، ٢٤٠ / ١

الفصل الثالث

أثر العلماء في توجيه السياسة العليا للدولة

- تمهيد
- العلماء في قضايا الجهاد والخلافة
- وقعة شقحب ودور العلماء فيها
- محنة ابن تيمية وانتصار السلطان له

تمهيد :

مما لا شك فيه أن العلماء قد استغلوا موقعهم في مجتمع دولة المماليك سواء في ذلك موقعهم في نفوس السلاطين ، أو في نفوس الشعب ، فقاموا بتفعيل دورهم الذي أنيط بهم، ملبيين داعي الحق والخير في نفوسهم ، فكانت لهم مواقف لا يمكن حصرها ، تمثلت جميعها - في الغالب - في النصيح للحكام ، وتذكيرهم بحقوق الناس لديهم ، ودعوتهم إلى الشفقة بهم . والتخفيف عن كواهلهم ما يثقلها ، سواء من الأحكام الجائرة ، أو الضرائب والمكوس الزائدة ، التي يضج الناس بها .

وبخاصة وأن العصر الملوكي ، بطبيعة نظامه كان الإقطاع هو الشكل الاقتصادي السائد فيه ، مما نتج عنه شعور العامة بالاغتراب في بلدهم ويزداد هذا الشعور كلما كان أهل السلطة في واد بعيد عن جماهير الشعب مما يحجب إحساس ذوي السلطة بما تعانيه العامة ، وهنا ظهر دور العلماء بحكم قربهم من السادة - في أن يكونوا وسيلة لنقل ما يتضجر منه العامة ويُرهقون به إلى ذوي السلطان .

وهذا يضيف إلى طبقة العلماء دوراً جديداً من أدوار حياتهم والتزاماتهم بمعنى أن العلماء لم يكن عليهم القيام بمهام مناصبهم فقط ، إنما عليهم أيضاً أن يكونوا طرفاً وسطاً بين الحاكم والمحكوم ، ينصحون الحاكم بما يرونها مفيداً لسياسته ليكون في حيز الإسلام ومبادئه . ثم يتبنون قضايا المحكومين ويرفعون تظلماتهم وشكاياتهم ، حتى يرى الحاكم في أمرهم وينصفهم

مستفيداً في ذلك بنصح العلماء وتحذيرهم إياه من مغبة الظلم ، وبيانهم عاقبة الظالمين .

ولم تكن مهمة العلماء في هذا الدور سهلة يسيرة ؛ فنظام الدولة في قمته نظام حربي ، والصراعات فيما بين طبقة المماليك باتت لا تنقطع والفنن والمؤامرات هي وثيرة الحياة العامة في ذلك العصر ، يغذى هذا كله نظام إقطاعي تزداد فيه شراهة المقطعين بقدر ما تجف حلقى الأجراء والمعدمين من شدة العدم والفاقة ، لينتج ذلك في النهاية عدة من الفئات المهمشة بل الضائعة التي تضطرها ظروف الحياة وقسوتها إلى مزاوله السرقة والنصب والتسول ، ومنهم من يمتن أعمالاً وضيعة وخسيسة بدافع جلب القوت .

في مجتمع كهذا يصبح دور العلماء غاية في الأهمية ، على الرغم مما يصاحبه من مخاطرة ، حين يستدرون عطف السيد على عبيده ، أو صاحب الإقطاع على أجيريه ، أو الأمير على شرانم القوم . ومع كل هذا فقد تحمل العلماء مسئولياتهم ، بل كانوا على قدرها ، يساعدهم وبعضهم في ذلك أمران . أولهما : ثقتهم بما تعلموه من أصول الدين وحقائق الإسلام ، وأن هذا حق يجب عليهم أن يصدعوا به . والأمر الثاني : أن الأيام قد جعلت لهم في نفوس الأمراء مكانة ، من خلال ثباتهم على الحق ، وزهادتهم في متاع الدنيا ، فوثقوا بهم وقربوهم وسمعوا لما يقولون .

وهنا يصح أن نقول : إن العناء كانوا مطلوبين من جانب الحاكم والمحكوم ، فهم مع الحكام وزراء ، وقضاة ، وكتاب سر ، ومفتون وخطباء الخ ، ومع المحكومين معلمين وناصحين وقوة ، كما العلماء من

جملة فئات المحكومين . وبهذا كانوا هم أساس المعادلة والتوازن بين الفريقين . بل لا أرى حرجاً إن تجرأت فقلت : إن سلاطين الممالك لما أفسحوا المجال للعلوم وبخاصة الدينية منها ، حققوا لأنفسهم كسباً كبيراً ربما يفوق ما اكتسبته العامة ؛ لأنهم بذلك ساسوا الأمور بالدين — ولو إلى حد ما فحرسوا حكومتهم بالشرعية وهيبة الدين . هذه واحدة ، وأما الأخرى فإنهم استطاعوا بالسلطة والعلم إحراز تلك الحضارة الرائعة التي ما تزال كثير من شواهدنا تُعرف بعصر دولتهم ، فلولا العلم والعلماء في دولة الممالك إذن ، لربما كان مصيرها سيئول إلى ما صار إليه التتار ؛ أمة حربية غير هيّابة تنتحر بكل طاقاتها لا من أجل شيء اللهم إلا لاستخراج هذه الطاقة الكامنة ، واستغلال المهارة القتالية والفروسية في قتل كل من يواجهها ، وتحطيم كل ما يقف في طريقها .

العلماء في قضايا الجهاد والخلافة :

بما أن طبقة العلماء لم تكن تملك توجيه السياسة العامة للدولة بشكل مباشر ، حيث لم يكونوا من طبقة الحكام ، ولم تكن هنالك هيئات دستورية يشترك العلماء في عضويتها ، فإن أثر العلماء هنا قد اقتصر على التوجيه لأعمال الخير ، والنصح للحكام بما يوافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والرفض — أحياناً — لما يصدر عن الحكام مخالفاً لمرجعية الدين ، يؤيدهم في ذلك — أحياناً — التوجه الديني لبعض السلاطين ، أو خشية بعضهم من غضبة العلماء وهياج العامة — في أحيان أخرى — وفيما عدا ذلك تصبح مشورة العلماء وآراؤهم قابلة للرفض ، بل ربما يؤاخذون بها ، أو يعاقبون عليها ، إن لم يكن السلطان على شيء من التدين وخشية العامة . تلك كانت المساحة التي أُتيح للعلماء أن ينشطوا من خلالها .

فكان من أول ما ظهر في ذلك الدور ، موقف الشيخ عز الدين بن عبد السلام في وجه السلطان، ومعارضته له في جمع الأموال من الرعية ، حين جاءت الأخبار إلى القاهرة بهجمة المغول على بغداد وقصدهم بلاد الشام^(١) فلما تحقق الأتابكي " قطز " - نائب السلطنة - ذلك أمر بعقد مجلس عام وجمع سائر الأمراء والقضاة ومشايخ العلماء ، وكان المشار إليه في ذلك المجلس ، شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام - رضي الله عنه - وكان من أكابر علماء الشافعية ، ويلقب " بسلطان العلماء " ^(٢) .

فلما تكامل ذلك المجلس من الأمراء وأعيان الدولة والقضاة ومشايخ العلماء قام مدّع في ذلك المجلس ، وذكر هيئة سؤال في أمر هولاءكو واستيلائه على البلاد ووصوله إلى حلب ، وأن بيت المال خال من الأموال وقد وصل العدو ، وطمع في أخذ البلاد ، والسلطان " المنصور علي بن المعز " صغير السن ، وقد ضاعت مصالح الرعية ، وأن الوقت محتاج إلى إقامة سلطان كبير تخشاه الناس ويدفع العدو ، وأن بيت المال محتاج إلى المساعدة بشيء من أموال الرعية ، لإقامة الجند وتجهيزهم للسفر وما يُعينهم على ذلك ... فأجاب الشيخ عز الدين بن عبد السلام - رضي الله عنه - في ذلك المجلس ، وقال : " إذا طرق العدو البلاد وجب على الناس قتاله ، وجاز للسلطان أن يأخذ من أموال التجار وأعيان البلد ما يستعين به على تجهيزه العسكر لدفع العدو ... لكن بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء من السلاح والسروج الذهب والفضة والكبابيش الزركش وأسقاط السيوف

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٣٠١/١ ، ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٧٢/٧ .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٧٧/١ ، طبعة دار الشعب ١٩٦٠م ، السبكي : طبقات الشافعية ٢٠٩/٨ ، أبو المحاسن : المنيل الصافي ، ٢٨٦/٧ ، ابن حجر : رفع الإصر

الفضة ، وغير ذلك ، وأن كلاً من الجند يقتصر على فرسه ورمحه وسلاحه ويساوي في ذلك بقية العامة وقت القتال ، وأما أخذ أموال التجار والرعية مع وجود ما في بيت المال من السلاح والقماش — فلا يجوز ، لأنه من باب أخذ أموال الرعية بغير حق ^(١) . كان هذا الموقف من الشيخ ابن عبد السلام مع أن قاضي القضاة آنذ كان القاضي بدر الدين حسن السنجاري ، يعني لم يكن ابن عبد السلام في مناصب الدولة . وفوق هذا ، قال للسلطان : إذا أخضرت ما عندك وعند حريمك ، وأحضر الأمراء ما عندهم من الحلبي والحوائن والآلات ، وضربته سكة ونقداً ، وفرّقته في الجيش ، فلم يقم بكفائتهم ، في ذلك الوقت اطلب القرض ، وأما قبل ذلك فلا ^(٢) . وكان ذلك في سنة ٦٥٧هـ .

على أن هذا لم يكن الموقف الوحيد الذي وقفه الشيخ بن عبد السلام في وجه السلطة ، إنما رأيناه أشد جرأة وتجاسراً ، حين أشار بضرورة بيع أمراء المماليك وتحصيل أثمانهم لمصلحة بيت مال المسلمين إذ قد ثبت لديه أن هؤلاء الأمراء لم يعتقوا ، وأنهم ما يزالون عبيداً ، فهم لذلك من حق بيت المال العام ، فجهر بذلك بين الأمراء ، معلناً أن حكم الرق ما يزال

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ٧٣/٧ ، السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٤٧٥ ، المقرئ : السلوك ، ج ١ ق ٢ ص ٤١٧ .

(٢) السيوطي : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ج ٢ ص ٣٨ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٨م ، السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٥/٨ ، عبد المتعال الصعيدي : القضايا الكبرى في الإسلام ، ص ٣٦٩ ، مكتبة الآداب — طبعة ثانية — ١٩٦٠م ، محمد جمعة عبد الله (الدكتور) : سلطان العلماء وبنات الأمراء العز بن عبد السلام ، طبعة أولى ١٩٨٥ .

مستصحباً عليهم . فكانت قضية من اشهر قضايا العصر ، بين الشيخ وبين الأمراء ، لأنهم أصبحوا سادة الناس وحكامهم ، وهم أمراء الدولة وأصحاب الشأن فيها ، فلما بلغهم ما أراد من بيعهم ، عظم الخطب عندهم ، وتفاقم الأمر بينه وبينهم ، ولا سيما أنه كان من بينهم نائب السلطنة ، ومنصبه خطير في الدولة ، وله شأن عظيم بين الأمراء ، غير أن الشيخ صمم على رأيه في بيع أولئك الأمراء ، وصار لا يصحح لهم بيعاً ولا شراءً ولا نكاحاً ولا غير ذلك من التصرفات ، لأنهم ما يزالون أرقاء في نظره ، والأرقاء لا يصح لهم التصرف بالبيع والشراء ونحوهما ، فتعطلت بذلك مصالحهم وساءت أحوالهم .

فلما رأوا ما صار إليه أمرهم اجتمعوا عند نائب السلطنة ، ثم أرسلوا إلى الشيخ ابن عبد السلام ليحضر إليهم ، فلما حضر سألوه عما يريد بههم فقال : نعتد لكم مجلساً ، ويُنادى عليكم بالبيع لصالح بيت مال المسلمين " يعني يُباعون في مزاد علني " وبذا يتم عتقكم بطريق شرعي . فقدموا فيه شكوى إلى السلطان ليكفه عن عزمه ، فأرسل السلطان واستدعاه إليه فحضر ، وطلب منه أن يرجع عما يريد من بيع أولئك الأمراء ، فأبى فغضب السلطان وأغلظ له في الكلام ، وأنكر عليه أن يتدخل في هذا الأمر الذي لا شأن له به ^(١) .

ويرى البعض هنا أن نائب السلطنة قد استشاط غضباً من جرأة الشيخ فأقسم ليشجن رأسه ، وليقطن هامته بحد حسامه ، وليلقين عليه درساً في

(١) عبد المتعال الصعيدي : نفس المرجع ، ص ٢٧٠ ، السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٦/٨ .

معاملة الأمراء .. وقال : " كيف ينادى علينا هذا الشيخ ويبيعنا ، ونحن ملوك الأرض ، والله لأضربنه بسيفي هذا " ؟ ^(١) وأسرع مُمتطياً فرسه إلى الشيخ في داره ، قابضاً على قائم سيفه ، وشرر الغضب يتطاير من عينيه فطرق الباب ، فنزل الشيخ وابنه من خلفه يرتعد فرقاً على أبيه وما قد يتعرض له ، فما كان منه إلا أن نظر إلى ابنه وقال له : يا ولدي ، أبوك أقل من أن يقتل في سبيل الله ^(٢) .

بهذا الإيمان الراسخ ، وبذلك العزيمة الثابتة ، لقي الشيخ هذا الأمير الثائر ، فلما رآه الأمير يبست يده ، وسقط منها السيف ، فبكى وسأل الشيخ أن يدعو له ، وأجابه إلى ما أراد من بيعهم ، فنادى عليهم واحداً واحداً وكان يغالي في ثمنهم ، ولا يبيعهم إلا بأعلى ثمن ، ثم ردّ ذلك كله إلى بيت المال .

إلى هذا الحد ظل الشيخ متمسكاً برأيه الذي يراه منسجماً مع أصول الشرع ، على الرغم من أنها مسألة خطيرة ، لكونها تمس أصل الأمراء وتُذرى بهم ، كما قد عطلت مصالحهم ، وأهدرت كرامتهم بين الناس . مما يبرز أثر العلماء في نفوس الرعية ، وتوجيه الرأي العام . حتى إنه قد صاحب هذه المسألة قصة تُروى في أن الشيخ لما وجه نائب السلطنة إليه كلاماً غليظاً ، استنقله وهم بالخروج بأهله من القاهرة قاصداً بلاد الشام فما سار نصف بريد إلا وقد لحقته جموع العامة من المسلمين ، فبلغ السلطان

(١) السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٧/٨ .

(٢) السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٧/٨ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٦٣/٢ ، عبد المتعال الصعيدي : نفس المرجع ص ٣٧٠ .

الخبر ، وقيل له : " متى راح — أي الشيخ — ذهب ملكك " ^(١) فركب بنفسه ولحقه واسترضاه وطيب قلبه ، فرجع وكان ما سبق من بيعهم .

على أن المتتبع لهذه القصة والموقف الرائع من الشيخ ، يزداد إعجاباً وتقديراً له إذا ما علم أن هذا الموقف لم يكن في عصر الدولة المتأخر ، ولا في عهد سلطان صغير السن ضعيف الرأي . إنما كان ذلك في أوائل عصر الدولة الذي شهد عنفوانها وقوتها ، وكان المقصود الأول فيه هو السلطان الظاهر بيبرس ، الذي يُعد من أقوى وأشهر سلاطين المماليك .

ليس ذلك وحسب ، بل إن الموقف كان في أمر خطير بالنسبة للسلطان الظاهر ، حينما أراد أن يأخذ البيعة لنفسه بعد مقتل المظفر قطز ، حيث جمع الناس من الأمراء والقضاة وعلية القوم لذلك ، وكادت البيعة أن تتم له لولا امتناع الشيخ ابن عبد السلام عن مبايعته ، وقوله له : " يا ركن الدين أنا أعرفك مملوك البندقدار " ^(٢) . وكان بيبرس في تلك اللحظة في غنى عن كل هذا ؛ لأن الناس لم يفيقوا بعد من آثار حادثة مقتل قطز ، الذي كان في نظرهم بطلاً مسلماً دفع عن البلاد هجمة المغول وتغافى في حربهم حتى دحرهم . كل تلك الأبعاد السياسية والنفسية لم تُثن ابن عبد السلام عن أن يصدع بالحق ، ويفتي بالشرع ، ويعلن رأيه في حزم وعزم وثقة بلا حدود . قال ابن إياس : كان الشيخ ابن عبد السلام كثير النصيح للملك الظاهر بيبرس ، زاجراً له عن المظالم ، ناهياً إياه عن الموبقات ، حتى إنه

(١) السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٧/٨ ، إيد خالد الطباع : في مقدمة كتاب شجرة المعارف

والأحوال ، ص ١٣ ، د / محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ٣ / ١٨٢ .

(٢) أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ٢٨٩/٧ ، الكتبي : فوات الوفيات ، ٣٥٢/٢ .

لما بلغه وفاة ابن عبد السلام ، قال : " ما استقر ملكي إلا الآن ^(١) وذلك في عام ٦٦٠ هـ ، ومشى الملك الظاهر في جنازته ، وكان قد سأله في أثناء مرضه أن يُعين في مناصبه من أحب من أبنائه ، فقال الشيخ له : ما فيهم من يصلح . وهذه المدرسة الصالحية تصلح للقاضي تاج الدين ، ففُوضت إليه بعد موته ^(٢) . فمعنى هذا أنه لآخر لحظة في حياته كان الظاهر يحبه ويستشير به .

وفي عهد الظاهر بيبرس أيضا ، وأثناء حروبه مع الصليبيين والروم وبخاصة في أثناء حرب قيسارية ، نراه يقرر قتل جميع من بها من المسلمين وغيرهم ، لكن القضاة والفقهاء اعترضوا عليه ، قائلين بأن هذه الرعية ليس لهم ذنب ، وأنهم كانوا في طاعة ملكهم ، فاستجاب الظاهر لما طلبوا ، واكتفى بأن أمر بقتل جماعة من المذنبين من أهل البلد ، ممن وقفوا مع حاكم قيسارية الصليبي ضد المسلمين .

وهناك موقف مشابه للقاضي عز الدين بن عبد العزيز بن جماعة في أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، حيث وقف العلماء وعلى رأسهم قاضي القضاة عز الدين بن جماعة في وجه السلطان الناصر واعترضوا على اختياره لخليفة المسلمين ، عند وفاة الخليفة المستكفي بالله ، إذ لم يلتفت الناصر إلى ابنه أحمد الذي كان أبوه قد عهد له ، وأثبت ذلك بشهادة أربعين عدلاً عند قاضي قوص . وكان السلطان الناصر يريد تحويل الخلافة إلى

(١) بدائع الزهور ، ٣١٨/١ ، السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٥/٨ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٩٥/٢ .

(٢) أبو المحاسن : المنيل النصافي ، ٢٨٩/٧ ، ابن حجر : رفع الإصر ، ق ٢ ص ٣٥٣ .

رجل آخر من العباسيين ، هو إبراهيم بن محمد بن المستمك ابن أحمد الحاكم بأمر الله ^(١) .

فلم يمض السلطان الناصر عهد أحمد بن المستكفي بالله ، وطلب إبراهيم في يوم الاثنين خامس عشر شعبان من سنة ٧٤٠هـ ، وأجلسه بجانبه ، وتكلم معه ، ثم خرج إبراهيم ومعه الحجاب وطلع إلى السلطان فاجتمع القضاة لذلك بدار العدل في رمضان من العام نفسه ، وأعلنهم السلطان بما أراد من استخلاف إبراهيم ، وأمرهم بمبايعته ، لكنهم رفضوا موافقته ، نظرا لعدم أهلية إبراهيم من جهة ، ومراعاة لعهد المستكفي لابنه بإشهاد وثبوت من جهة ثانية ، وظل الخطباء في الجوامع أربعة أشهر لا يذكرون الخليفة في خطبتهم ، حتى انصاع السلطان أبي بكر بن الناصر لأمر العلماء ، واستدعى أحمد بن المستكفي بالله وبايعه بالخلافة بعد أن عزل عنها إبراهيم ، لكن ذلك كان بعد أن أمضى بالخلافة نحو سنة وأربعة أشهر ، وثبت لدى السلطان صحة رأي العلماء وما أفتى به ابن جماعة فعقد المجلس في ذي الحجة من سنة ٧٤١هـ ، وثبتت فيه الشهادة لأحمد بن المستكفي ، فلا يخفي هنا إذن موقف العالم الفذ عز الدين بن جماعة الذي ظل متمسكاً به ، على الرغم من وجود خليفة أقامه السلطان حتى لاحت الفرصة أمامه لإعادة الحق إلى نصابه ^(٢) .

وموقف ثان له — يعني ابن جماعة — يظهر دور العلماء في المشاركة السياسية وتأثيرهم في الأحداث العامة ، حين أخبر السلطان بأن الشريف

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٦٨/٢ .

(٢) ينظر : السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٤٩٠ ، حسن المحاضرة ، ٦٩/٢ ، المقريزي السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٥٠٣ ، أبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ١٣٥/٤ .

" ثقبه " يحاصر مكة للاستيلاء عليها من أخيه " عجلان " الذي استمات في الدفاع عنها ، ورفض تسليمها لأخيه . وكان ذلك في بداية شهر المحرم وعند عود الحاج من مكة . فتدخل لحل تلك المشكلة الكبرى القاضي القضاة عز الدين بن جماعة ، حيث اصطحب معه أمير ركب الحجاج حسام الدين لاجين ، وتوجها إلى عجلان ، فقامت بينهما منازعات شديدة ، ثم التوصل في نهايتها إلى اقتسام الإمرة بين ثقبه وعجلان مشاركة . وبهذا تمكن عز الدين من حل تلك المشكلة التي كادت تشتعل فتنة ، بحسن رأيه وطُول صبره وحسن تفهمه ^(١) .

ولا يفوتنا هنا أن نسجل موقفاً آخر للقاضي بدر الدين بن جماعة ^(٢) حين تنازل الناصر محمد بن قلاوون عن السلطنة ، وعقد مجلس لذلك شهده القضاة الأربع ، وقرأوا الكتاب الذي زعموا أنه أنفذه الناصر من الكرك فقال القاضي بدر الدين : لا يمكن إثبات هذا الكتاب إلا بمن يشهد على لفظه أن الملك نزل عن الملك اختياراً لا اضطراراً ، فجاءت الشهادة بذلك ^(٣) .

وقعة شتجب ^(٤) ودور العلماء فيها :

في هذه الواقعة يبرز دور العلماء في جانبيين مهمين : الأول منهما كان

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٨٥٨ .

(٢) هو غير القاضي عز الدين بن جماعة ، وكانت أسرة مشتهرة في علوم الدين ، منهم كذلك القاضي برهان الدين بن جماعة ، وله مواقف سيأتي ذكرها بعد

(٣) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص ٤٩٠ ، المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٢ ص ٥٠٣ .

(٤) شتجب وغياب وغيرهما أسماء لقرى بالشام من أعمال حمص ، أغار عليها المغول فخرىوا ونهبوا وأخافوا الناس . حتى أعد لهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وخرج إليهم في سنة ٧٠٢هـ ، وكانت بينهم حرب عظيمة أبلى السلطان والمسلمون معه بلاءً عظيماً فيها .

عندما ساءت الأوضاع بمصر وبلاد الشام . وتآمر الأمراء بمصر لخلع المنصور بن الصالح حاجي الذي فر من القدس وتعيين الخليفة عوضاً عنه يعني تعطلت السلطة السياسية في البلاد . والجانب الثاني ، تمثل في مشاركة العلماء بأنفسهم في القتال ضد التتار ببلاد الشام .

فأما بالنسبة للمسألة الأولى ، فإن فريقاً من العلماء كان من أبرزهم القاضي برهان الدين الشافعي ، والقاضي جابر الله الحنفي ، توجهوا إلى القدس حيث غادرها السلطان ، وسادتها الفوضى ، وعلت الأسعار ، فأقاموا بين الناس هناك مدة ، يُسكنون الناس ويعيدونهم إلى الرشد ويصلحون ما فسد ، ثم عادوا إلى مصر ، ومعهم الخليفة وناظر الجيش وحريم السلطان ^(١) وقاموا في إصلاح الأمر حتى أعادوا الملك المنصور إلى السلطنة .

وأما بالنسبة لمسألة حرب التتار ببلاد الشام ، فإن القضاة والمشايخ ظلوا بمصر يُحرضون الناس والأمراء على الجهاد ، ويشحذون الهمم حتى تقدمت طائفة كبيرة من جيش مصر ، فيهم الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير ، والأمير حسام الدين لاجين ، والأمير سيف الدين كراي المنصوري ، وتبعته طائفة أخرى فيهم بدر الدين أمير سلاح ، وأبيك الخزندار ، وكان الناس في الشام في خوف عظيم ، وتقهقر جيش حلب وحماة إلى حمص ، خشية أن يدهمهم التتار ، وبالفعل ، نزل التتار على حمص وبعلبك وعاثوا في تلك النواحي فساداً ، وقلق الناس قلقاً عظيماً وخافوا خوفاً شديداً ، واختبئوا في البلد لتأخر قدوم السلطان ببقية الجيش ^(٢) ، وقال

(١) ابن حجر : إنباء الغمر ، ١٩٧/١ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، ٢٥/ ١٤ .

الناس: لا طاقة لجيش الشام ومن وصل من جند مصر بلقاء التتار، فاجتمع القضاة والفقهاء مع العامة، وتعاهدوا على القتال والصبر، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية فاجتمع بالجيش والقواد، وأخبرهم بما اتفقوا عليه من ضرورة النزال والصبر، وحلف لهم إنهم لمنصورون في هذه الكرة والأمراء يقولون له: قل إن شاء الله، فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً^(١).

فقد كانت الحال بالنسبة للمسلمين سيئة، والعدو مقيم بالبلاد، والحرب لا هوادة فيها، وتطور كدور الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى أن ندب عسكر الشام للسير إلى ناحية السلطان، كما أخذ يحرض السلطان ويبشره بالنصر وأفتى للناس بالفطر في هذا اليوم، حيث كانت المعركة في شهر رمضان سنة ٧٠٢هـ، وكان يدور على الأطلاب فيأكل من شيء معه من يده فيأكل الناس، ويتأول في الشاميين قوله عليه السلام: "إنكم تلاقوا العدو غداً والفطر أقوى لكم" يعزم عليهم في الفطر عام الفتح^(٢).

ثم أخذ الناس يتكلمون في كيفية قتال التتار هؤلاء، من أي قبيل هو فهم يظهرون الإسلام، وليسوا بغاة على الإمام، فإنهم لم يكونوا في طاعته ثم خالفوه، فقال الشيخ تقي الدين بن تيمية: هؤلاء من جنس الخوارج الذين خرجوا على عليٍّ ومعاوية، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق بإقامة الحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، ١٤/٢٥، وينظر: المقرئ في السلوك ج ١ ق ٣ ص ٩٣٢

العينى عقد الجمان، ٤/٢٢٣.

(٢) العينى عقد الجمان، ٤/٢٤٣.

متلبسون به من المعاصي والظلم ، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة ، فتتطحن العلماء والناس لذلك ، وكان ابن تيمية يقول للناس : إذا رأيتموني من ذلك الجانب وعلى رأسي مصحف فاقتلوني فتشجع الناس في قتال التتار وقويت قلوبهم ونياتهم ^(١) .

بكل هذا النصيح الذي بينه ابن تيمية أقبل الناس على القتال ، واستنفروا لدحر العدو ، وشارك الشيخ بنفسه في حرب التتار ، وكان من العلماء والمشايخ في هذه الواقعة خلق كثير ، وجرح في القتال قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي ألبقاء ، الشافعي ، وقاضي قضاة الحنفية شمس الدين محمد بن الطرابلسي ، وسلب جميع القضاة ، وأسر منهم من أسر .

فلن ينسى التاريخ ذلك الموقف المحمود للعلماء ، في وقت غابت فيه السلطة السياسية وتوزع الأمر ، وتفرق الجند ، ودهم العدو البلاد ، فأبلى العلماء أحسن البلاء بما قاموا به في سبيل لم الشمل وجمع الكلمة ، وبما أفتوا بوجوب مقاومة العدو المارق ، بل وبمشاركتهم الفعل بين القادة الجند في النزال والدفاع عن البلاد ، حتى جرحوا وسلبوا وأسروا .

وعن جرأة الشيخ ابن تيمية وجهاده في نصرة الحق يسوق الدكتور محمد رجب البيومي عدة جمل أدبية رائعة ، يُجمل فيها صوراً فذة ومواقف فريدة سجلت لابن تيمية ، فيقول : حين هزم المصريون جحافل التتار في موقعة عين جالوت ، تفقهروا إلى ديارهم خائبين منهزمين وكانوا

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ٢٥ / ١٤ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ٣٦٧ / ١١ ولمعرفة المزيد عن الشيخ ابن تيمية ، ينظر المنهل الصافي ، ٣٥٨ / ١ ، ٣٦٢ .

بعضون على شفاههم غيظاً من هؤلاء الذي أذاقوهم كنوس الهزيمة لأول مرة في حياتهم المليئة بالفتك والتخريب ، ويحرقون ليوم قريب يثأرون فيه لكرامتهم الجريمة وشرفهم الذبيح ، حتى كانت سنة ٦٩٩ هـ فتأهب ملكهم " قازان " لاحتلال الأراضي الشامية، تمهيداً للوثوب على بلاد النيل ، وجمع جنوده الزاحفة كالسيل ، لا تذر من شيء أتت عليه إلا حصدته بالسلاح والنار ، فذُعرت طوائف كثيرة ، وسَلَّم فريق من أمراء الشام بلادهم مرغمين فرعين ، وكان السلطان التتري يتظاهر بالإسلام ، ويصحب معه المؤذن والقاضي والإمام ، ثم يسلم سيفه على الرقاب المسالمة فيقطعها في غير إيمان ، وعلى الدماء البرينة فيريقها أنهاراً في ساحات القتال ، وبذلك يفعل ما لا يقول ، حتى وصل بجنوده إلى النيك ، وفتحت دمشق أبوابها للقائه ، فعز على ابن تيمية أن يرى هذا الطاغية يتجبر في الأرض تحت ثياب الإسلام ، وهو إما كافر أو فاسق ، فلم تهدأ له نفس ، وصمم على لقائه متحدياً بجبروته ، ومعه فريق من أعيان الدمشقيين ، فيميل قازان إلى المداينة ويبدأ بتقديم الطعام إلى الوفد ، فيأكلون هائبين ، ويمتنع الشيخ عن الطعام ، فيسأله السلطان : لماذا لا تأكل أيها الشيخ ؟ فيرد ابن تيمية في عناد : كيف آكل من طعامكم وقد طهينموه من أغنام الناس ، وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس ، ولا ملك لأحد لَكُمْ فيه ^(١) ! .

فيضطرب قازان مأخوذاً ويقول : ولكني مسلم أيها الشيخ ، فيجيب ابن تيمية في جرأة : لقد سَلَّطت ملك الكرج الصليبي على المسلمين ، ودفعت له السلاح والجند ليقاتل بني الإسلام ! فأين كان دينك حينذاك . فبُهِت الطاغية

(١) علماء وقفوا في وجه الطغيان ، ص ٥٤ .

وبحث عن رد ينقذه فلم يجد غير أن يقول : أنا مسلم ومعى مؤذن وقاض
 وإمام !! ولكن ابن تيمية عاجله بقوله : وماذا تفعل بإسلامك وقد كان
 أبوك وجدك كافرين ولم يفعلوا ما فعلت ؟ لقد عاهدوا فوفيا ، وأنت عاهدت
 فغدرت (١) .

بروي ابن إياس ، أن القان غازان كان قد زحف على ضياع الشام
 فنهب ما فيها ، وسبى أهلها ، فلما رأى أهل الشام ذلك خافوا على أنفسهم
 أن يفعل بهم كما فعل بغيرهم . وهنا استدعى الأمر أن يقوم العلماء بسفارة
 إلى العدو الذي يتخوفه الناس ليستأمنوه ، فخرج إليه قاضي القضاة بدر
 الدين ابن جماعة الشافعي والشيخ زين الدين الفارقي ، والشيخ تقي الدين
 بن تيمية الحراني ، والقاضي نجم الدين بن الصصري ، والقاضي عز الدين
 بن الزكي ، والشيخ عز الدين بن القلانسي ، والقاضي جلال الدين القزويني
 وغيرهم من الصلحاء والزهاد . فلما دخلوا على غازان وقفوا بين يديه
 فتكلم الترجمان مع غازان في أمرهم ، بأنهم جاءوا يطلبون منه الأمان
 فقال للترجمان : قل لهم إني أرسلت لهم الأمان قبل حضورهم . فلما سمعوا
 ذلك ، رجعوا إلى دمشق ، واجتمعوا في جامع بني أمية ، وأهل الشام قاطبة
 فقرئ عليهم الأمان الذي أرسله لهم غازان ، فلما سمعوه سكن ما كان عند
 أهل الشام من الاضطراب (٢) .

ونعود إلى لقاء ابن تيمية بـغازان ، الذي مثل لقاء بين الحق والباطل
 فظهرت للحق رهبة أفزعت قازان — فنكس رأسه ، واندفع يطلب من ابن

(١) د/ محمد رجب البيومي : علماء وقفوا في وجه الطغيان ، ص ٥٥ .

(٢) ابن إياس : بدائع الزهور ، ٤٠٤/١ .

تيمية الدعاء ، وكان لدى الإمام سياسة وكياسة ، فرفع يده يقول : " اللهم إن كان عبدك هذا إنما يقاتل لتكون كلمتك هي العليا ، وليكون الدين كله لك فانصره وأيده وملكه البلاد والعباد ، وإن كان قام رياءً وسمعة طلباً للدنيا ولتكون كلمته هي العليا ، ولينزل الإسلام وأهله ، فاخذله وزلزله ودمره واقطع دابره " (١) .

وهكذا تتضح جرأة الشيخ في وجه الظالم ، ثم ما ينفك راجعاً إلى دمشق يشجع الناس على القتال ، ويقود الفقهاء في ميدان التدريب الحربي على أعمال الفروسية والجهاد ، ثم تمضي الأيام ، فيعود العدو من جديد ويهيب ابن تيمية للنضال ويتقدم الصفوف ، طالباً الشهادة ، ويحار السلطان الناصر محمد قلاوون والخليفة من هول الموقف ، ولكن ابن تيمية لا ينكص بل يشعل الحماس حتى تنجلي المعركة باندحار الأعداء ، ويعرض عليه الملك الناصر بعض الهبات ، فيترفع عن ثمن ينتظر أضعافه حين يلقى الله .

وقد فرحت جموع المسلمين بالنصر الذي تحقق على المغول ، وعبر كثير من العلماء عن سعادتهم ، واعتباطهم بشجاعة الملك الناصر في مواجهة الأعداء ، ونظموا في ذلك شيئاً كثيراً ، فكان أول من نظم في ذلك القاضي علاء الدين بن عبد الظاهر ، حيث نظم في وصف تلك الغزوة مجلداً صغيراً، وسماه: " الروض الزاهر في غزوة السلطان الملك الناصر " وتوصل إلى أن قرأه عليه ، وأنعم عليه بمائة دينار ، ومن نظمته قوله :

(١) د/ محمد رجب البيومي : المرجع المذكور ، ص ٥٦ .

هموا زعموا بأنك ليس تأتي ركبت إلى لقائهموا البريدا

ولأنو بالفرار فلم تدعهم وأعددت السلاسل والقيودا^(١)

هذا موقف حربي في جبهة القتال يذكرنا بموقفه من أهل جبل كسروان بالشام حين استباحوا الحرمات وحالفوا الأعداء ، وتعرضوا للحجاج يقتلون ويذبحون ويسلبون فتوجه الشيخ لقتالهم^(٢) ، وكتب إلى أطراف الشام ، ودعا نائب المملكة إلى نصرته ، وأفتى بأنهم أكفر من اليهود والنصارى ، ثم ثبت للهول في محن خطيرة حتى أراح المسلمين وأمن الطريق . أما موقفه النادر من الملك الناصر ، فمما لا تغفله ذاكرة التاريخ بحال . لقد سعى الواشون يرجفون لدى السلطان أن ابن تيمية محبوب ، وأنه يجاهد ويغزو ليسلب الحكم ، وكان في الناصر تسرع واندفاع ، فيبادر يدعو الشيخ ويسأله مغيظاً : لماذا تجمع حولك الناس ؟ فيرد الشيخ : لنصرة الإسلام كما ترى ورأيت . فيحرق السلطان في وجهه ثم يصرخ : بل تتوق إلى الملك وتسعى إليه في وضح النهار . فيبتسم ابن تيمية متعجباً ، ويقول : والله إن ملكك وملك المغول لا يساوي فلساً لدي ! فينكسر السلطان ويبادر بالاعتذار^(٣) .

محنة ابن تيمية وانتصار السلطان له :

كان ابن تيمية عالماً فقيها لا يخاف في الحق لومة لائم ، ولا يدخر رأيه خشية من ظالم أو سلطان ، فعلا شأنه لذلك ، وكثرت جموع محبيه من

(١) العيني : عقد الجمان ، ٢٧٠/٤ .

(٢) العيني : عقد الجمان ، ٢٨٤/٤ .

(٣) د/ محمد رجب البيومي : علماء وقفوا في وجه الطغيان ، ص ٥٧ .

العامة والأمراء والسلاطين ، مما أوقع الغيرة والحسد في نفوس الكثيرين الذين سعوا للوشاية به ، والدس عليه ، مدعين عليه أموراً منكراً ، مع أنها لم تكن من أصول الشرع ، ولا من أركان العقيدة الإسلامية التي يكفر منكراً أو منكر أصل منها ، وإنما كان المسألة مجرد اختلاف في الآراء وتباين في الاجتهاد الذي يخطئ ويصيب (١) .

من ثم أخذ المخالفون لابن تيمية يزيدون من الطعن عليه ، منتهزين فرصة عدم معرفة الحكام بأصول الشرع ، وأن ليس لهم حظ وافر في العلم والفقه ، فأخذوا يحكمهم في هذا الخلاف . ونحن في هذه الدراسة لسنا بحاجة لمناقشة موضوع الخلاف وأسبابه ، فذلك بيّن واضح في الدراسات الفقهية ، والأصولية وما يتصل بالإفتاء ، ولكن الذي يهمنا هو ثبات الشيخ على موقفه الذي تبين بشهادة العلماء والفقهاء صحته — فيما بعد — ثم انتصار السلطان له وتقريبه وإكرامه له من بعد .

فقد صودر الشيخ واستبعد من الشام إلى مصر ، على كُره من محبيه وأتباعه ، ثم حُوصِر في مصر واضطهد وضُيق عليه ، وعُقدت المجالس المتتالية لمحاكمته ، وآل في النهاية إلى أن يسجن بالإسكندرية قرابة عام ونصف العام . فلما عاد الملك الناصر محمد بن قلاوون إلى السلطنة سنة ٧٠٩هـ ، فكر في أمر الشيخ ، وأمر باستدعائه ، فجاء من الإسكندرية معززاً مكرماً (٢) .

(١) ينظر أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ٣٦٠/١ ، ٣٦١ ، ابن حبيب : تذكرة النبيه ١٦٠/٢ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، ٥٥/١٤ ، الشيخ عبد العزيز البدري : الإسلام بين العلماء والحكام ص ٢٣٠ .

وفي هذا المجلس ، طلب السلطان منه الفتوى في من آذوه وأوردوه المهالك ومالتوا عليه خصومه ، وأراد أن يقول في القوم كلمته ، فأصدر ابن تيمية هذه الفتوى التي نصت على " أن دماءهم حرام عليه ، وأنه لا يحل إنزال الأذى بهم " ، فقال له السلطان : إنهم قد آذوك وأرادوا قتلك مراراً ، فقال الشيخ : " من آذاني فهو في حل ، ومن أذى الله ورسوله فإله ينتقم منه ، وأنا لا أنتصر لنفسي " ^(١) . هكذا لم يرد الشيخ أن يتشفى من خصومه ولا أن ينتقم من أعدائه ، وقد واثته الفرصة ، حين أشار إليه السلطان بذلك . ثم هو فوق هذا كله قد فطن إلى أن السلطان يريد التتكيل بهؤلاء القضاة لحاجة في نفسه هو ، من حين كانوا تكلموا في حقه ومالتوا الجاشنكير وناصروه ، وكان رد ابن تيمية في هذا الصدد رداً قوياً بيناً ، إذ قال للسلطان : " إذا قُتِلَ هؤلاء لا تجد بعدهم مثلهم " ، وما زال به حتى حلم عنهم وصفح وهكذا شهد لابن تيمية بالحلم والصدق والعفو أعداءه قبل أصحابه ، فقال قاضي المالكية ابن مخلوف ، الذي كان قد أصدر الحكم بسجن الشيخ : " ما رأينا مثل ابن تيمية ، حرضنا عليه فلم نقدر عليه ، وقدر علينا فصفح عنا وحاجج عنا " ^(٢) . كما قال فيه القاضي إمام الدين القزويني وأخوه جلال الدين : " من قال عن الشيخ تقي الدين شيئاً عزرناه " ^(٣) .

ويورد ابن كثير أنه في أثناء ذلك المجلس الأول للشيخ مع السلطان الناصر ، تكلم الوزير ابن الخليلي في مسألة إعادة أهل الذمة إلى لبس العمائم

(١) تنظر قصته كاملة في الدرر الكامنة ١٤٤/١ ، ١٦١ ، ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٤/٥٥ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٤/٥٦ ، وينظر ، ابن حجر العسقلاني في الدرر ، ١٤٥/١ .

— ١٦١ —

(٣) ابن حجر الدرر الكامنة ، ١٤٥/١ .

البيض بالعلامات ، وأنهم قد التزموا للديوان بسبعمئة ألف في كل سنة زيادة على المقرر الحالي عليهم . فسكت الناس ، وكان فيهم قضاة مصر والشام ، وكبار العلماء من أهل مصر والشام ، ولم يتكلم أحد . فقال لهم السلطان : ما تقولون ؟ يستفتيهم في ذلك ، فلم يتكلم أحد . وكان المتوقع من ابن تيمية أن يلزم الصمت فهو عائد من محبسه ، والقوم جميعاً كانوا قد تأمروا عليه ، إلا أنه ما كان ليصمت ساعة يقتضيه الحق أن ينطق ، فجثا على ركبتيه ، وتكلم مع السلطان في ذلك بكلام غليظ ، ورد على الوزير ما قاله رداً عنيفاً ، وجعل يرفع صوته والسلطان يتلافاه ويسكته بترفق وتؤدة وتوقير ، وبالغ الشيخ في الكلام وقال مالا يستطيع أحد أن يقوم بمثله ، ولا بقرب منه ، وبالغ في التشنيع على من يوافق في ذلك ، وقال للسلطان : حاشاك أن يكون أول مجلس جلسته في أبهة الملك تنصّر فيه أهل الذمة لأجل حطام الدنيا الفانية ، فاذكر نعمة الله عليك إذ رَدَّ إليك ملكك ، وكبت عدوك ونصرك على أعدائك . فذكر السلطان أن الجاشنكير هو الذي جدد لأهل الذمة ذلك ، فقال له الشيخ : والذي فعله الجاشنكير كان من مراسيمك لأنه كان نائباً لك فأعجب السلطان ذلك ، واستمر بأهل الذمة على حالهم^(١).

وقد نقل أبو المحاسن بعض ما قيل في وصف ابن تيمية ، ومنه ، أنه " ... إمام الأئمة ، قدوة الأمة ، علامة العلماء ، وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين ، أوجد علماء الدين ، بركة الإسلام ، حجة الإسلام ، حجة الأعلام ، برهان المتكلمين ، قانع المبتدعين ، محي السنة ، ومن عظمت به لله علينا المنة ، وقامت به على أعدائه الحجة ، واستبان ببركته وهدية المحجة ، نقي الدين بن تيمية..

(١) البداية والنهاية ، ١٤ / ٥٦ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢ / ٣٠٠ .

ماذا يقول الواصفون له وصفاته جلّت عن الحصر
هو حجة الله قاهرة هو بيننا أعجوبة الدهر
هو آية للحق ظاهرة أنوارها أربّت على الفجر^(١)

وفي هذا المقام أيضاً نسجل موقفاً لأحمد بن يحيى بن فضل الله العمري^(٢) وقع في سنة ٧٤٠هـ ، حيث كان أبوه كاتب السر وكان هو يقرأ كتب البريد على السلطان فأراد " تنكز " ^(٣) نائب السلطنة أن يقرر في كتابة السر علم الدين بن القطب ، وهو قبضي ، ووافق السلطان الناصر محمد علي ما رآه تنكز ، لكن ابن فضل الله غض من ابن القطب عند السلطان ، وكتب له توقّيعه على كره منه ، فأمره السلطان أن يكتب فيه زيادة في معلومة فامتنع فعاوده فنفر ، حتى قال : أما يكفي أن الأمسلي كاتب السر حتى يزداد معلومة ، وقام بين يدي السلطان مغضباً ، وهو يقول : خدمتك عليّ حرام فاشتد غضب السلطان ، ودخل شهاب الدين العمري على أبيه ، فأعلمه بما اتفق ، فقامت قيامته ، وقام من فوره فدخل على الملك الناصر ، واعتذر واعترف بالخطأ ، خوفاً على ابنه ، وسأل السلطان العفو عنه ، فأمر الملك الناصر أن يقوم علاء الدين أخو شهاب الدين بعمله في قراءة كتب البريد وأن يلزم شهاب الدين بن فضل الله العمري بيته ^(٤) .

ولا يتصور — هنا — أن شهاب الدين كان يمانع في استعمال ابن القطب

(١) المنهل الصافي ، ٣٦١/١ ، وينظر . ابن حجر : الدرر الكامنة ، ١٥٩/١ .

(٢) صاحب " مسالك الأبصار " و " التعريف بالمصطلح الشريف " .

(٣) تنكز : تولى نيابة الشام ، وكان حازماً عاقلاً ، يحبه السلطان الناصر محمد بن قلاوون ويقره ، سعد الناس في أيامه وأمنوا ، وصان الحدود وعمر القلاع ورفع الظلم عن سائر الناس . (ابن حجر : الدرر الكامنة ٥٢٠/١ — ٥٢٨ .

(٤) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٣٣٢/١ .

في كتابة السر خوفاً على وظيفة أبيه ، فهو لم يعلن هذا ، كما لم يغضب أبوه نفسه ، بدليل أنه دخل على السلطان واعتذر له عن فعله ابنه واسترضاه ، إنما كانت ثورة شهاب الدين بسبب تولي هذا القبطي لوظيفة تتعلق بأخص أمور الدولة وأجل أسرارها ، وبخاصة وأنه في عهد السلطان الناصر كثيراً ما عمد نواب المملكة إلى تقريب النصارى ، والإعلاء من شأنهم ومسامحتهم ، ولا ننسى في ذلك ما كان عندما سعى نائب السلطنة لدى السلطان كيما يعيد أهل الذمة إلى لبس العمائم البيض والعلامات ، وهو لباس المسلمين ، لولا وقفة الشيخ تقي الدين بن تيمية في وجه السلطان ونائبه ، ورفضه لهذا الأمر بكل صرامة ^(١) .

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ٥٦/١٤ " بتصرف " .

الفصل الرابع

أثر العلماء في إقامة العدل ورفع المظالم

- وقفات في وجه الظلم
- ابن دقيق العيد وضبط العمل القضائي العام
- مواقف سلبية لبعض العلماء

أثر العلماء في إقامة العدل ورفع المظالم

كان من الطبيعي في عصر المماليك أن نشهد أنماطاً متعددة وصوراً شتى من أنماط وصور الظلم والقهر السياسي والاجتماعي ، كإفرازات طبيعية لحكومة عسكرية ، ليس لها نظام معين في تداول السلطة ، وإنما كان القتل والانقلابات الحربية والفتن والمؤامرات — في الغالب — الوسيلة الظاهرة في الوصول إلى كرسي الحكم ، يضاف إلى ذلك أن طبقة الحكام والأمراء كان أكثر اهتمامها بالنواحي العسكرية التي تربت ونشأت عليها ومن ثم فلم يكن لديهم اهتمام بالأمور الدينية التي تركوها لعامة الشعب يغذى كل ما سبق ويضيف إليه أن طبقة المماليك ظلت طيلة عصرها تحس بأنها غريبة عن الشعب وافدة عليه بل وبقيت محافظة على هذا الفارق إما ترفعاً منها ، وإما أنهم آثروا ذلك لئلا يخطرطوا بالعامة الذين رُبوا بعيداً عنهم .

ومن ثم فقد وقع على عاتق العلماء ، وصار من أهم واجباتهم الدفاع عن الرعية لدى السلاطين ونوابهم وسائر الأمراء ، ومحاولة رفع المظالم التي تقع على كاهل الشعب من وراء هؤلاء ، والمداومة على النصح للحكام بوجوب التزام العدل في المحكومين . بمعنى أن كان العلماء هم لسان الأمة والوسطاء بينهم وبين طبقة الحكام ، حيث يمكنهم الاتصال بهم ، أو يقومون في وظائف دولتهم ، من قضاء ووزارة وكتابة سر .. الخ .

ومما شجع العلماء في هذا وسهل لهم تلك المهمة في أغلب الأحيان أن الروح الدينية كانت متغلغلة بين المسلمين ، إذ كانوا يجدون فيها حينذاك أهم مَقوم من مقوماتهم ، وأفضل عامل من عوامل تكتلهم ، وبخاصة في

ذلك الوقت الذي كان أعداء الدين يحيطون بهم من كل جانب . وحتى السلاطين أنفسهم كانوا بحاجة ماسة لرجال الدين ، يسترشدون بهم في كثير من مهام الدولة ، ويستعينون بهم كلما نزلت بالبلاد نازلة من فحط أو عدوان في تهدة العامة أو تحفيزهم للخروج من المُلْمة .

فبعد تلك المواقف التي رأيناها في عهد المظفر قطز ، نرى في عهد الظاهر بيبرس علماء أتقياء شجعاناً كانوا يوجهونه التوجيه الشرعي الصحيح ، كلما أحسوا أنه انحرف عن جادة الشرع وحاد ، كأمثال العز بن عبد السلام في مصر والنووي في دمشق وكانت الضرائب من أهم ما يثير ثائرة الشعب ، لفداحتها وظلمها وللطرق التعسفية التي كانت تمارس في جبايتها في أحايين كثيرة . وقد حدث أن السلطان الظاهر بيبرس لما خرج إلى قتال التتار ببلاد الشام ، أخذ من علمائها فتوى بأنه يجوز له أخذ المال من الرعية ليستتصر به ، ووقع له العلماء بالفتوى ما عدا النووي ، فلما طلب إليه السلطان التوقيع امتنع ، وقال له : " إني سمعت أن عندك ألف مملوك ، لكل منهم حياصة من ذهب ، وعندك مائة جارية ، لكل منهن حق من الحلبي " ، فاجمع ذلك كله ، وأنفقه في الجهاد أولاً ، ثم أطلب الفتوى بعد ذلك في الأخذ من مال الرعية . وأما من وافقوك على هواك فقد أفنوك بالباطل (١) .

وفي رواية السيوطي لهذه الحادثة ما يجعلها تشبه موقف العز بن عبد السلام مع السلطان الظاهر بيبرس أيضاً ، إذ يقول: إن الملك الظاهر لما

(١) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ٩٥/٢ .

حصل على فتوى العلماء بجواز جمع المال ، سأل هل بقي من العلماء أحد لم يوقع بالموافقة ؟ فقالوا له : نعم ، بقي الشيخ محيي الدين النووي ، فطلبه فحضر ، فقال له : اكتب خطك مع الفقهاء ، فامتنع ، فقال : ما سبب امتناعك ؟ فقال : أنا أعرف أنك كنت في الرق للأمير بندقدار ، وليس لك مال ، ثم من الله عليك ، وجعلك ملكاً .. الخ ما سبق من كلامه ، فغضب الظاهر من كلامه ، وقال : اخرج من بلدي — يعني دمشق — فقال : السمع والطاعة ، وخرج إلى بلده " نوى " ، فقال الفقهاء إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا ، ومن يقتدى به ، فأعدّه إلى دمشق ، فرسم برجوعه ، فامتنع الشيخ وقال : لا أدخلها والظاهر بها ، فمات الظاهر بعد شهر (١) .

وقبل هذه المواجهة العنيفة بينهما ، كان الشيخ قد كتب نصيحة وجهها للظاهر ، يحثه فيها على ضرورة العدل في الرعية ، وإزالة المكوس ، وقد وجهها للسلطان عن طريق والي دمشق ، الأمير بدر الدين بيلبك الخازندار وافتتح الرسالة على الطريقة الشرعية في الخطاب ، فقال : من عبد الله يحيى النووي ، ثم أخذ يعرض له أحوال الشام وأوضاع أهلها ، من الجذب وقلة المطر والغلاء وهلاك الدواب ، وإن ذلك كله يوجب الشفقة عليهم . وأنهم أي العلماء — يقدمون رسالتهم هذه له — والي دمشق — ليوصلها إلى السلطان ، وهي نصيحة محضة وشفقة وذكرى لأولي الألباب ، فيجب عليكم إيصالها للسلطان — أعز الله أنصاره — وأنتم مسئولون عن هذه الأمانة ، ولا عذر لكم في التأخر عنها ، ولا حجة لكم في التقصير عنها عند الله تعالى (٢) .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٠٥/٢ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٩٨/٢٠ ، محمد ماهر حمادة (الدكتور) : الوثائق السياسية والإدارية (العصر المملوكي) ص ٤٥ ، طبعة ثانية ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م .

فجاء رد السلطان على النووي وبقية العلماء عنيفاً ، فهمه السيوطي من خلال رد النووي وبقية العلماء في رسالة ثانية ، فقد هدد السلطان العلماء وأنكر عليهم تدخلهم فيما لا يعنهم ووبخهم ، ثم ذكر لهم أنه هو وجنوده يجاهدون في سبيل الله ، وهم — أي العلماء وبقية العامة — لا يجاهدون ، ثم راح يذكر النووي ورفاقه بأيادي البيضاء التي أسلفها في خدمة الإسلام وفتوح البلدان وقهر الأعداء ، فقد افتتح النووي رسالته الثانية بالأسلوب الشرعي ، فبدأ بنفسه ، ثم فند أقوال السلطان ببدأ ببدأ ... فجاء الجواب بالإنكار والتوبيخ والتهديد ، وفهمنا منه أن الجهاد ذكر في الجواب على خلاف الشرع ، وقد أوجب الله إيضاح الكلام عند الحكام للحاجة إليه ^(١) .

ثم ذكر في الجواب أن الجهاد ليس مختصاً بالأجناد ، وهذا أمر لم ندعه ، فإذا قرر السلطان للجهاد أجناداً مخصوصين ، ولهم أخبار معلومة من بيت المال ، تفرغ باقي الرعية لمصالحهم ومصالح السلطان والأجناد وغيرهم ، فجهاد الأجناد مقابل بالأخبار المقررة لهم ، ولا يحل أن يؤخذ من الرعية شيء ما دام في بيت المال شيء من نقد أو متاع أو أرض أو ضياع تباع أو غير ذلك .. وبيت المال بحمد الله معمور ^(٢) .

ثم ينتقل إلى تذكير السلطان بأن الإنسان المؤمن يستعين في جهاده بالله تعالى وإتباع آثار النبي ﷺ ، وأنه هو وزملاؤه ينصحون للسلطان لأن الدين النصيحة ، ثم يقول للسلطان أنه ليس المرجو من عدل السلطان أن يهدد الرعية والعلماء بسبب نصيحتهم له ، وأن النووي نفسه لا يضره التهديد ولا

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٩٩/٢ .

(٢) السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ١٠٠/٢ .

أكثر منه ، ولا يمنعه ذلك من نصيحة السلطان ، فهذا واجب عليه ألزمه به الله تعالى (١) .

وينتقل النووي إلى الرد على السلطان عندما ذكر أن العلماء لم ينكروا على الكفار لَمَّا كانوا في البلاد ، فيقول له : إنه لا يقاس ملوك الإسلام وأهل الإيمان والقرآن بطغاة الكفار ، وبأي شيء كنا نذكر طغاة الكفار وهم لا يعتقدون شيئاً من ديننا ؟ . ثم يرد على السلطان افتخاره بتمهيد البلاد وإدامة الجهاد وفتح الحصون وقهر الأعداء ، فيقول له : إن هذه أمور معروفة شائعة ، وطارت في الآفاق ... وثواب ذلك مدخر للسلطان إلى يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً (٢) .

وأما ما ذكر من تمهيد السلطان البلاد ، وإدامته الجهاد ، وفتح الحصون ، وقهر الأعداء ، فهذا بحمد الله من الأمور الشائعة ، التي اشترك في العلم بها الخاصة والعامة ، وطارت في أقطار الأرض ، فله الحمد وثواب ذلك مدخر للسلطان إلى يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، ولا حجة لنا عند الله تعالى إذا تركنا هذه النصيحة الواجبة علينا وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته (٣) .

وهكذا لم تمنع قسوة السلطان الشيخ من أن يعزز نصيحته ، ويرد عليه بما كرهه في جوابه ، مؤكداً على موقفه مستزيداً في النصيحة .. لكن يبدو أن

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢ / ١٠٠ ، محمد ماهر حمادة : الوثائق ص ٤٧ ، د/ محمود

رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ٧ / ٢١٨ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢ / ١٠١ .

(٣) السيوطي : نفسه ، ٢ / ١٠١ .

هذه الرسالة الثانية من الشيخ ، قد زادت السلطان غيظاً وغضباً ، وأراد أن يثبت أنه غير عابئ بما نصحه به النووي ، فلجأ إلى فرض الحوطة على أملاك الدمشقيين معلناً أنه لن يرفع تلك الحوطة حتى يثبت كل ذي ملك ملكيته لما يدعى امتلاكه ، فشق الأمر على أهالي دمشق ، مما اضطر النووي إلى إرسال رسالته الثالثة يطلب من السلطان أن يطلق للناس أملاكهم ويعظه ويذكره بالآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة ، في أسلوب رقيق ، مخاطباً فيه رفته ورفقه وعدل سلطانه ، فيقول : وقد أنعم الله علينا وعلى سائر المسلمين بالسلطان ، فقد أقامه لنصرة الدين ، والذب عن المسلمين ، وأذل له الأعداء من جميع الطوائف وفتح عليه الفتوحات المشهورة في المدة اليسيرة . وقد لحق المسلمين بسبب هذه الحوطة على أملاكهم أنواع من الضرر لا يمكن التعبير عنها ، وطلب منهم إثبات ما لا يلزمهم ، فهذه الحوطة لا تحل عند أحد من علماء المسلمين ... فأطلقهم أطلقك الله من كل مكروه ، فهم ضعفة ، وفيهم الأيتام والأرامل والمساكين والضعفة والصالحون ، وبهم تنصر وتغاث وترزق (١) .

فيا الله أغث المسلمين يغنك الله ، وأرفق بهم يرفق الله بك وعجل لهم الإفراج قبل وقوع الأمطار وتلف غلاتهم ، فإن غالبهم ورثوا هذه الأملاك عن أسلافهم ، ولا يمكنهم تحصيل كُتب شراء وقد نهبت كتبهم ، وإذا رفق السلطان بهم حصل له دعاء رسول الله ﷺ لمن رفق بأمته ، ونصره على أعدائه ، ويتوفر له من رعيته الدعوات، وتظهر في مملكته البركات، ويبارك له في جميع ما يقصده من الخيرات ، وفي الحديث عن رسول الله ﷺ

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٠٣/٢ .

قال : " من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة " ونسأل الله الكريم أن يوفق السلطان للسنن الحسنة ، التي يذكر بها يوم القيامة ويحميه من السنن السيئة ، فهذه نصيحتنا الواجبة علينا للسلطان ، ونرجو من فضل الله تعالى أن يلهمه فيها القبول ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته (١) .

وسواء استجاب السلطان لتودد الشيخ له في رسالته الثالثة أم لم يستجب فالمهم هنا أن الشيخ لم تنته عن عزمه سطوة السلطان ، ولم يكل في سبيل إيصال النصيحة . وظل ثابتاً على رأيه ، مستمسكاً بموقفه وبالحق الذي رآه فرمى في وجه السلطان بكلمة الحق ، سافرة صارخة ، جريئة مدوية خوفاً على الرعية التي هو منوط بالحديث عنها وتمثيلها لدى السلطان وحفاظاً على الدين ، وصيانة للحق ، حتى لا يطلاله التقصير أو كتم كلمة الحق والدين .

فلو أن ذاكرة الملك الظاهر كانت حادة نافذة لتذكر أن العز بن عبد السلام قد وقف من السلطان قطز هذا الموقف من قبل ، حين همّ بجمع المال من الرعية قبل موقعة عين جالوت إذ أعلن سلطان العلماء أن المال محرم على السلطان حتى يستنفذ ما لدى ممالئكه وجواريه من ذهب ولؤلؤ . ولكن الظاهر ببيرس لم يتذكر ذلك إلا حين مثل النووي دوره في شجاعة وإيمان فاضطرب صاحب الأمر ، وتخيل الموقف السالف وقد شهد به عينيه منذ أعوام ورأى أن العز بن عبد السلام الذي استراح بفقده قد عاد في صورة محيي الدين النووي (٢) .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٠٣/٢ .

(٢) د/ محمد رجب البيومي : علماء في وجه الطغيان ، ص ٤٠ .

ويروي النويري والمقريري عن الملك الظاهر بيبرس - أيضاً - في سنة وفاته ٦٧٦هـ ، حادثة أخرى جرت بينه وبين الشيخ محيي الدين النووي حين توجه بيبرس لقتال الروم ، فكلف أهل دمشق جبابة مال يُسبب إقامة الخيل ^(١) ، فحضر إليه الشيخ النووي، وكلمه في ذلك بكلام خشن ، فلاطفه السلطان ، وقال له : " يا سيدي ، مُد يدك أعاهدك أنني متى كَسَرْتُ العدو في هذه السفرة أبطل الجبابة ، ويكون خاطرك معي " ، فعاهده على ذلك . فلما فتح البلاد وكتب إلى الشام بالبشارة ، كتب إلى الأمير بدر الدين بكتوت الأفرعي ، شاد الدواوين بدمشق ، كتاباً مضمونه : أنه لا يحل ركاباً إلا وقد استخرجت من أهل دمشق مائتي ألف درهم ، ومن بُرّها ثلثمائة ألف درهم ومن قراها ثلثمائة ألف درهم ، ومن البلاد القبلية تكملة ألف درهم ، فتبذل فرح أهل الشام لذلك حزناً ، وتمنوا زوال الدولة ، فما كملت جبابة نصف المال حتى مات السلطان ^(٢) .

ومن ذلك أيضاً ، ما رواه ابن حجر في حوادث سنة ٧٨١هـ ، حينما استنجز بركة مرسوماً من السلطان بالاستيلاء على تركة ابن الأنصاري قاضي دمنهور ، وعلى تركة محمد بن سلام التاجر ، فاجتمع به برهان الدين بن جماعة ، قاضي القضاة ، فوعظه وسأله أن يترك ذلك لله تعالى ووعظه أن الله تعالى يُعوضه خيراً من ذلك ، فأجاب سؤاله ^(٣) .

(١) النويري : نهاية الأرب ، ٣٠ / ٣٦٢ ، المقريري : السلوك ، ج ١ ق ٢ ص ٦٤٠ .

(٢) نهاية الأرب ، ٣٠ / ٣٦٣ .

(٣) ابن حجر : إنباء الغمر ، ١٩٧/١ .

وقف في وجه الظلم :

اعتاد بعض سلاطين المماليك ونوابهم في السلطنة على أن يوجهوا سير القضاء ، لتأتي أحكامهم مسايرة لما يراه الحكام ، حتى وإن خالف نصصوص الشريعة ، وهذا شأن من لم يتحر العدل ، وأثر إمضاء كلمة السلطة من المماليك ، ولم يكن القضاء إزاء هذا على درجة واحدة ، فمنهم من رأى مجازاة أهل السلطة ، وخالف في ذلك ضميره أو حيّده ، تفادياً لعسف قد يناله ، أو أذى يلحقه . ومنهم من تمسك بما يراه حقاً ، واستمات في سبيله ، خوفاً من عقاب الله له ، غير مبال بما قد يجره على نفسه بسبب إغضاب سلطان أو أمير .

فضرب كثير من الفقهاء في هذا أروع المثل ، حين عزفوا عن تولي مهمة القضاء ، ورفضوها رفضاً قاطعاً ، حتى أجبروا عليها ، بعد اشتراطهم شروطاً أجيبوا إليها . وكان من هؤلاء : القاضي تاج الدين بن بنت الأعز المتوفى سنة ٦٦٥هـ ، الذي كانت شدته في الحق سبباً أوغر صدور أعدائه ، وبخاصة بعض الأمراء الذين كان لا يقبل لهم شهادة والقاضي تقي الدين محمد بن الحسن بن زرين الحموي المتوفى ٦٨٠هـ — والذي قبل القضاء بعد وفاة تاج الدين بن بنت الأعز سنة ٦٦٥هـ ، على مضض ، ممتنعاً عن تناول أجر عليه . والقاضي صدر الدين عمر بن بنت الأعز ٦٨٠هـ — الذي سار في القضاء على سيرة أبيه تاج الدين ، متحريراً للحق ، زائداً عنه ، في أوائل حكم الملك العادل سلامش سنة ٦٧٨هـ ، ثم عزل نفسه في العام التالي . ومنهم أيضاً القاضي تقي الدين بن بنت الأعز المتوفى سنة ٦٩٥هـ ، الذي رفض تولي الوزارة للمنصور قلاوون فجعله هذا مراقباً للوزير بدر الدين بيدرا ومشرفاً عليه وناصحاً .

ولا يفوتنا — هنا — أن نذكر ذلك الموقف المشهود للشيخ تقي الدين بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨هـ ، فقد شكاه إنسان من قتلوك الكبير^(١) وكان المذكور فيه جبروت وأخذ أموال الناس واغتصابها ، وحكاياته في ذلك مشهورة ، فلما دخل إليه الشيخ وتكلم معه في رفع المظلمة ، قال : أنا الذي كنت أريد أن أجيء إليك ، لأنك رجل عالم زاهد — من باب الاستهزاء ثم قال للشيخ : إذا رأيت الأمير بباب الفقير فنعم الأمير ونعم الفقير ، وإذا رأيت الفقير بباب الأمير ، فبئس الأمير وبئس الفقير فقال له الشيخ : لا تعمل عليّ دركوان " أي الحيلة " كان موسى خيراً مني ، وفرعون كان شراً منك ، وكان موسى كل يوم يجيء إلى باب فرعون مرات ، يأمره بالإيمان وأنا آمرُك أن تدفع لهذا الرجل حقه ، فلم يسعه إلا الامتنال ، ووفّي للرجل حقه^(٢) .

فكانت هذه الشخصيات الفذة المترفعة عن المنصب أو الأجر أو الوزارة شواهد حية في الزهد والاعتدال ، تثبت لسلطين الممالك أنه إذا كان هناك بعض القضاة يمالئون الحكام ويسيرون في ركابهم ، ويسعون إلى تقلد الولاية ، فإن هناك كثرة ترفض هذا وتأباه وتتمسك بالحق ، فليس كل القضاة سواء . وقد نشط في هذا الدور القاضي تقي الدين بن دقيق العيد القشيري المتوفى سنة ٧٠٢هـ . والذي شاكلت جرأته في الحق جرأة أنداده من الأئمة الأفاضل ، وتعددت مواقفه الباسلة ، فراعته وأدهشت ، وكان لها

(١) كان قتلوك الكبير من مماتيك المنصور ، وقد تولى الحجوبية بمصر سنة ٦٩٨هـ . وكان ظالماً متعدياً ، لا يدفع لأحد ثمن ما يشتريه منه إلا بعسر وحيل . (ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٢٥٣/٣) .

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٢٥٣/٣ . انكتني : فوات الوفيات ٧٥/١ .

أثرها البارز في الإصلاح والتوجيه ، لأن ابن دقيق العيد كان من المهابة والجلال بحيث يستمع الملوك والأمراء إلى منطقته مكرهين أو طائعين ، وقد أضاف عزوفه عن المناصب المرموقة إلى عظمته النفسية ومنزلته الاجتماعية ما أعلى من شأنه وأبان من قدره .

قال عنه ابن حبيب : " ... انتهت إليه رئاسة العلم ، وخضع له الأكابر وعظمه الملوك ، وسمع الكثير ، وحدث وأفاد ، كان إماماً عالماً علامة عفيفاً ، مدققاً ، معظماً ، مجبلاً ، ديناً ، ورعاً ، متقشفاً ، وحيد دهره ، وفريد عصره ، في العلوم العقلية والنقلية ، ذا فضائل كثيرة ، ومناقب مشهورة لا يجارى في مضممار ، ولا يشق له غبار ، متصدياً للإفادة والتصنيف والجمع والتأليف ، .. من إنشاده لنفسه :

أتعبت نفسك بين ذلة كادح طلب الحياة وبين حرص مؤمل

وأضعت عمرك لا خلاعة ماجن حصلت فيه ولا وقار مبدل

وتركت حظ النفس في الدنيا وفي الأخرى ورحت عن الجميع بمعزل^(١)

فقد اختير ابن دقيق العيد لتولي منصب القضاء في دولة العادل كتبغا المنصوري، فتأبى وامتنع، فهددوه بأن يولوا القضاء رجالاً لا يصلحون له ! فخاف تقي الدين ، وأوجب على نفسه القبول بشروط اشترطها خشية على العدالة . وقام بمهمة القضاء خير قيام بعفة ونزاهة ومهارة وحكمة ، حتى أجله السلطان وعظمه الأمراء ، واشتد في الحق شدة شبيهة بشدة القاضي

(١) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

تاج الدين بن بنت الأعز ، وَغَيَّرَ لباس القضاء من الحرير إلى الصوف
وقال عنه السبكي : ما اختلف أحد من مشايخنا في أنه العالم المبعوث على
رأس السبعمائة (١) .

وقد قيل في تولية ابن دقيق العيد القضاء ، أنه لما عرضت عليه
الوظيفة امتنع بشدة، حتى قالوا له: إن لم تفعل ولوًا فلاناً أو فلاناً — لرجلين
لا يصلحان للقضاء — فرأى أن القبول واجب عليه حينئذ . وحضر مرة عند
السلطان لاجين ، فقام إليه السلطان وقبل يده ، فلم يزد على أن قال له :
أرجوها لك بين يدي الله (٢) . مما يدل على أنه كان يتمتع بشخصية قوية
وعزة وهيبة .

ومما يدل على شدته أن الأمير منكوتر نائب السلطنة في عهد
السلطان لاجين أراده على أن يقضي لشخص بارث رجل متوفى باعتباره
أنه أخوه ، فرفض القاضي تقي الدين على الرغم من إلحاح منكوتر عليه
وتحليله ، وهَمَّ بترك القضاء لولا إلحاح السلطان عليه . والسبب في ذلك أن
الأدلة لم تقم لديه كاملة على الأخوة المذكورة ، إلا شهادة منكوتر وحده
ومما يدل على شدته في الحق — أيضاً — أنه في عهد الناصر محمد بن
قلاوون في سلطنته الثانية ، أراد السلطان مالا من الرعية لإنفاقه على
تجريدة له لبلاد الشام ، واحتاج في ذلك إلى فتوى من القاضي تقي الدين بن
دقيق العيد ، فرفض ، فاحتجوا عليه بأن سلطان العلماء العز بن عبد السلام
أفتى للسلطان قطز بجواز أخذ المال من الرعية ، فرد عليهم بأن ابن عبد

(١) السبكي : طبقات الشافعية ، ٢٠٩/٩ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٦٩/٢ .

السلام لم يجز ذلك إلا بعد أن أحضر الأمراء ما لديهم من مال وحلي هُم وأولادهم ونساؤهم ، وحلف كل منهم أنه لا يملك غير ما تقدم .

وقد أورد العيني تفصيل ذلك الموقف ، في أحداث سنة ٦٩٩ هـ ، وفي عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، فقال : اجتمع الأمراء عند السلطان ، وتشاوروا في جمع نفقة لإعداد الجند ، وجرى الاتفاق على أن يؤخذ من سائر التجار والسوق وكل من يتسبب بمصر والقاهرة ، عن كل رأس دينار ، وطلبوا مجد الدين عيسى بن الخشاب ، نائب الحسبة ، وقالوا له : انزل وتحدث مع القضاة في ذلك ، وخُذ لنا الفتوى منهم ، فقال لهم مجد الدين : إن عندي فتوى بخط الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، لما خرج الملك المظفر قطز للقاء كتبغا قائد جند المغول ، في موقعة عين جالوت . وأنه لما لم يجد المال الذي يكفي نفقة العسكر ، وقصد أخذ المال من العامة ، استفتى الشيخ عز الدين في هذا ، فأفتى لهم بأخذ دينار من كل أحد ، وهذه الفتوى عندي ^(١) .

فكان ابن الخشاب - نائب الحسبة - قد تواطأ مع الأمراء في تحرير فتوى تبيح لهم جمع المال • وظن أن الفتوى التي يحتفظ بها تُغنيه عن فتوى جديدة ، كما قد غرض الطرف قاصداً أو جاهلاً مضمون الفتوى الأولى التي هي بين يديه ، فسارع بإحضارها بين يدي الأمراء ، فقال له الأمير سلاّر : اكتب صورة الاستفتاء وانزل بها إلى الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد ، قاضي القضاة حتى يكتب عليها موافقة بخطه فكتب ابن الخشاب صورة الاستفتاء ونزل بها إلى قاضي القضاة ، ومعه شخص من

(١) عقد الجمان ، ٧٣/٤ .

الحجاب ، وتحدثنا مع الشيخ تقي الدين وناولوه صورة الاستفتاء ، فأخذها وتأمل ما فيها ، ثم هز رأسه وقال : يا فقيه . ما القصد في ذلك ؟ فقال : يا سيدي . القصد أن تكتب على هذا لتطيب خواطر الناس بالعطاء . فرماها الشيخ من يده ، وقال : لا حاجة للفتوى ، وما ثم مانع إذا أراد ولاية الأمر بشيء قبل الناس . فخرج المحتسب والحاجب من عنده على هذا ، وجاءوا إلى الأمراء وعرفوهم بذلك فقال الأمير سائر : ما بقى يمكن الكلام فيما قصدناه دون أن نجتمع بالقاضي ونعرفه بالأمر ونسأله هل هذا جائز أم لا ؟ فإذا امتنع أخرجنا له فتوى الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، ففي بكرة النهار انزلوا إليه ، وسلموا عليه ، وأسألوه الاجتماع بنا لالتماس بركته ^(١) .

وفي هذا تتضح لنا عدة أمور ، منها : أن المحتسب كان يميل إلى ما يراه الأمراء ، ويحاول التبرير له ، عند الأمراء وعند الشيخ ، عن قصد أو جهل كما أسلفنا ، ومنها : ما يظهر في طبيعة الأمراء من جهل بأمور الدين وتمسك بضرورة فتوى قاضي القضاة لتسهيل لهم عند الناس جمع الأموال كما كان منها ذلك الأسلوب الذي تظهر فيه أمارات النفاق والمداينة ، والذي تمثل في قولهم للمحتسب : انزل للشيخ وأسأله الاجتماع بنا لالتماس بركته ! وظهر أسلوب التملق والنفاق أكثر وضوحاً عندما جاء الشيخ في صبيحة اليوم التالي ، وكل الأمراء حضور عند الأمير سائر ، فلما رأوه قاموا كلهم وتلقوه من أسفل الإيوان ، وأخذ السائر بيمينه ، والأمير ببيرس بشماله إلى أن أجلساه بينهما ، وبقيّة الأمراء جلوس بين يده ، وتأنسوا به حتى فتحو له باب النفقات ، وقلة الحواصل في بيت المال ، وبيينوا له الضرورات، ثم ذكروا له أمر الفتوى ، فقال الشيخ: أيها الأمراء ، ما المانع

(١) عقد الجمان ، ٧٤/٤ .

لما تفعلوه إذا رستم بشيء ولائمة أحد يخالف . فقال الأمير سلالر : يا سيدي ، نريد أن يكون معنا فتوى حتى لا نقع في أمر غير جائز ، فيحصل علينا الإثم . فقال الشيخ : أما الفتوى فما يمكن أن أكتبها في مثل هذا ، فقال مجد الدين بن الخشاب المحتسب : يا سيدي ، هذا خط الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، كتبها في أيام الملك المظفر قطز ، فنظر إليه وتبسم ، وقال : يا فقيه ، تعرف كيف أفتى الشيخ عز الدين في ذلك الوقت ؟ قال : لا ، قال لما سأله الفتوى قال لهم : إن الفتوى في هذا لها شروط ، إن فعلتموها صحت الفتوى . فقالوا : ما هي ؟ فقال : أن يتقدم كل أمير منكم ويحلف بالله أنه لا يملك فضة ولا ذهباً ، ولا لزوجته وأولاده مصاغ ولا غيره فلما سمعوا هذا من الشيخ قام كل منهم وأحضر من موجوده وموجود أهله من حلي وغيره ، ثم حلف كل واحد منهم أنه لا يملك شيئاً غير ذلك فعندئذ كتب لهم هذه الفتوى ، ويا فقيه أما أنا فإنه يبلغني أن كل أمير يجهز بنته بأنواع اللؤلؤ والفصوص ، ويعمل بكالي فضة لببت الماء ، وبقاقيب مكللة بأصناف الجواهر . وتريد مني أن أكتب فتوى على ما لا يحل ^(١) .

ثم قام الشيخ ناهضاً وخرج ، وقد أفحم كل واحد منهم عن الجواب وكان الشيخ قد قصد بهذا أن يُسمع الأمير سلالر ، حيث كان قد جهز بنته لما زوجها من أمير موسى ابن أستاذه الملك الصالح ، والأمير بيبرس حيث جهز بنته لما زوجها من برلغي قريب السلطان " وكان كل منهما قد جهز بنته بما لا يوصف ولا يضبط . فلما انقضى الأمر على هذا الوجه ، وعلموا مقصود الشيخ اقتضى رأيهم أن ينزل ناصر الدين الشيعي متولي القاهرة ،

(١) عقد الجمان ، ٧٥/٤ .

ويستعلم حال التجار وأرباب الأموال ، وينظر في أمرهم ، ويأخذ من كل واحد منهم مقدار ما يطيقه على قدر حاله ... (١) .

وفي باب وقوف العلماء في وجه الظلم والظالمين — أيضاً — يذكر ذلك الموقف المشهود للشيخ محيي الدين النووي ، حيث كان السلطان قد رسم بالألوان الفقيه في أكثر من مدرسة واحدة ، مما أثار كثيراً على دُخُول العلماء ، وضيق عليهم في أرزاقهم ، فكتب النووي إليه يقول : " بسم الله الرحمن الرحيم . خَدَمَ الشرع يُهون أن الله تعالى أمر بالتعاون على البر والتقوى ، ونصيحة ولاية الأمور وعامة المسلمين ، وأخذ العهد على العلماء لتبليغ أحكام الدين ومناصرة المسلمين ، والحث على تعظيم حرمانه وإعظام شعائر الدين ، وإكرام العلماء وأتباعهم . وقد بلغ الفقهاء أنه رسم في حقهم بأن يغيروا عن وظائفهم ، ويقطعوا عن بعض مدارسهم ، فتكدت بذلك أحوالهم ، وتضرروا بهذا التضييق عليهم وهم محتاجون ، ولهم عيال وفيهم الصالحون ، والمشتغلون بالعلوم ، وإن كان فيهم طائفة لا يلحقون مراتب غيرهم ، فهم منتسبون إلى العلم ، ويشاركون فيه ، ولا تخفي مراتب أهل العلم وثناء الله تعالى عليهم ، وبيانه مزيته على غيرهم ، وأنهم ورثة الأنبياء صلوات الله عليهم ، فإن الملائكة عليهم السلام تضع أجنتها لهم ويستغفر لهم كل شيء حتى الحوت في الماء .

واللائق بالجناب العالي إكرام هذه الطائفة ، والإحسان إليهم ومعاضدتهم ، ورفع المكروهات عنهم ، والنظر بما فيه من الرفق بهم، فقد ثبت في صحيح مسلم عن رسول الله ﷺ أنه قال : " اللهم من ولي من أمور أمتي شيئاً فرفق بهم فأرفق به " . وروى أبو عيسى الترمذي بإسناده عن أبي

(١) عقد الجمان ، ٧٥/٤ .

سعيد الخدري — رضي الله عنه — أنه كان يقول لطلبة العلم : مرحباً
بوصية رسول الله ﷺ ، إن رسول الله ﷺ قال : " إن رجالاً يأتونكم يتفقهون
فاستوصوا بهم خيراً " .

والمستول ألا يُغير على هذه الطائفة شيء ، وتستجاب دعوتهم لهذه
الدولة القاهرة ، وقد ثبت في صحيح البخاري أن رسول الله ﷺ قال : " هل
تتصرون وترزقون إلا بضغائنكم " . وقد أحاطت العلوم بما أجاب به
الوزير نظام الملك حين أنكر عليه السلطان صرفه الأموال الكثيرة في جهة
طلب العلم ، فقال : أقمت لك جنداً لا ترد سهامهم بالأسحار ، فاستصوب
فعله ، وساعده عليه. والله الكريم يوفق الجنب دائماً لمرضاته ، والمساعدة
إلى طاعته ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم ^(١) .

فكهذا لم يتوان الشيخ النووي — رحمه الله — عن نصره العلماء لما
ضيق عليهم ، ولم يخش من سطوة السلطان ، فكتب إليه هذه الرسالة التي
جاءت قوية في البيان ، تامة في البلاغة ، معززة بوصايا رسولنا الكريم ﷺ
العديدة في شأن العلم وأهله ، كما جاءت الرسالة في نفس الوقت حاملة
للسلطان كل معاني التبجيل والاحترام ، فشأن العلماء التأدب في القول
والفعل ، واختتمت بدعوات للسلطان بالتوفيق والعناية .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٠٣/٢ ، ١٠٤ .

ومما يذكر لأبن دقيق العيد ، بعد أن تبوأ مكانه القضائي ، وأصبح يهيمن على جميع قضاة الأقاليم ، أنه قد رأى بإدراكه النافذ أن أمراء الممالك وخاصتهم يبذلون وساطاتهم المتوالية الملحة لدى القضاة ، لتأتي الأحكام على ما يشتهون ، وها هو قد جرب ذلك في العرض الذي أشار به عليه نائب السلطنة — منكوتر — ، كما عرف أن في جماعة القضاة بعض ذوي النفوس المترددة، ممن يخضع لإرهاب أمير أو بطش مملوك ، فيوافقه على هواه في مجلس القضاء .

ف رأى أن يحسم الموقف حسماً لا لبس فيه ، فأرسل منشوراً عاماً من تأليفه ويتوقعه ^(١) ، يدعو فيه جميع القضاة إلى التزام نصوص الشرع وتجنب كل ما يؤثر على تنفيذها من الوساطات والمحسوبيات ، مشدداً على من تضعف نفسه أمام شهوات الحكام ، أو الخوف من سطوتهم ، وخوف بعذاب الله وجزاء الآخرة . فكان أول ما ابتدأ به وصيته العامة للقضاة قول الله تعالى :

" يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون " (٢) .

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١٦٩/٢ ، النويري : نهاية الأرب ، ٣١ / ٣٠٠ ، د/ محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ٩٥/٢ ، د / محمد رجب البيومي : علماء في وجه الطغيان ص ٤٣ .

(٢) الآية : ٦ من سورة التحريم ، النويري : نهاية الأرب ، ٣١ / ٣٠١ .

ثم استرسل قائلاً : هذه المكاتبة لمن وفقه الله لقبول النصيحة ، وأتاه لما يقربه به قصداً صالحاً ودنياً صحيحة ، أصدرنا إليه بعد حمد الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، ويمهل حتى يلتبس الإهمال بالإهمال على المغرور ، تنكرة بأمر ربك ، فإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون فنحذره صفقة من باع الآخرة بالدنيا ، فما أحد سواه بمغبون ، عسى الله أن يرشده بهذا التذكار وينفعه ، وتأخذ هذه النصائح بحجزته عن النار ، فإني أخاف أن يتردى فيها فيجر من ولاه والعياذ بالله معه . والمقتضي لإرسالها ما لمحناه من الغفلة المستحكمة على القلوب ، ومن تقاعد الهمم على ما يجب للرب على المربوب ، ولا سيما القضاة الذين يحملون عبء الأمانة على كواهل ضعيفة ، وظهروا بصور كبار وهي نحيفة ، والله إن الأمر لعظيم ، وإن الخطب لجسيم ، ولا أرى مع ذلك أمناً ولا قراراً ولا راحة فائق الله الذي يراك حين تقوم ، وأقصر أملك عليه ، فالمحروم من أمله غير مرحوم ، وما أنا وأنتم أيها النفر إلا كما قال حبيب العجمي ، وقد قال له قائل : ليتنا لم نخلق ، فقال : " إذا وقعتم فاحتالوا " (١) .

فهذه الوصية البليغة التي وجهها تقي الدين إلى جماعة القضاة في عصره تكشف عن بعد نظره ، وفهمه العميق للجو السائد من حوله ، إذ كشف ما يصدر من النواب والأمرء من دفع إلى الظلم وغمط الحق والتحايل على الشرع ، وكيف لا يكتشف ذلك وقد عاش فيه تجربة بنفسه لكنه نجح فيها كل النجاح . كما كان يعلم بوجود بعض من تسول لهم أنفسهم ممالأة الأمرء رغياً ورهباً ، فعمد مباشرة إلى إصدار هذا المنشور العام

(١) السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢٠ / ١٧٠ .

ووجهه لكل نوابه من القضاة ، لأن العدالة لكي تستقيم لا بد أن تلتزم الشرع كما لا بد من أن تطبقها الهيئة القضائية جميعها من القاعدة إلى القمة ، حتى يتحقق نوعاً من التوازن في المجتمع ، بين سطوة الأمراء ونزاهة القضاة ..

ومما يذكر للعلماء أيضاً ، في باب رفع الظلم عن الناس ، أن المنصور قلاوون كان قد أمر مماليكه بأن يضعوا السيف في رقاب العوام ، لأنهم خالفوا أمره في بعض ما أمر ، فاستعمل السيف في قتل العامة ثلاثة أيام حتى قتل منهم عدد لا يحصى ، وذهب البريء منهم مع المسيء ومازالوا كذلك ، حتى ضج الناس ، وعلا الصراخ ، وعمت الشكوى ، وطفحت الكأس ، فشفع القضاة وعلماء الدين في العامة لدى الملك المنصور قلاوون فغفا عنهم ، وندم على ما فعل ، وتقرّب إلى الله ببناء البيمارستان المنصوري في عام ٦٨٢هـ^(١) . تكفيراً لذنبه في حق الرعية ، وإجابة لطلب العلماء الذين نصحوه بإبراز عمل من أعمال الخير عسى أن يتقبله منه الله عز وجل .

وما حدث من المنصور قلاوون هذا ، حدث من ابنه الملك الناصر محمد بعد ذلك في سنة ٧١١هـ ، حيث كان " كراي المنصوري " قد تولى نيابة السلطنة بدمشق ، فضيق على الناس كافة ، وقرر على الأملاك أموالاً تؤخذ في كل شهر ، حتى اجتمع القضاة والخطيب والعامة ، وحملوا المصحف ، ووقفوا له بسوق الخيل ، فلما رأهم قال : انقضى الشغل فامتنعوا عن الانصراف ، فأشار عليهم الحاجب بعضا معه مخوفا إياهم ففروا وهرول الذي كان يحمل المصحف فسقط منه ، فرجموا الحاجب ،

(١) ينظر : بدائع الزهور ، ٣٥٤/١ ، د/ محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك

ورجع كراي المنصوري إلى القصر ، فأخرق بالقاضي نجم الدين بن صصري وبالخطيب ، فصاح فيه الشيخ مجد الدين التونسي : كفرت ، فأمر بضربه ، فضرب ضرباً شديداً ، وأمر بالقاء الخطيب جلال الدين القزويني ليضرب ، فشفعوا فيه . فنقل ذلك كله إلى الناصر فأنكر أشد الإنكار وأرسل أرغون الدوادار لإمساك " كراي " فأمسك واعتقل دون أن يكمل في النيابة نصف سنة ^(١) ، فهكذا شابه الناصر أباه المنصور في احترام العلماء وقبول شفاعتهم ، والإذعان لأوامرهم .

مواقف سلبية لبعض العلماء :

يرى الباحث أنه من الضروري — هنا — الإشارة إلى بعض المواقف السلبية التي سجلت لبعض العلماء ، فكما رصدنا المواقف الإيجابية المشرفة لفريق كبير منهم ، فإنه يصبح من الواجب رصد المواقف المعاكسة ، ولن يكون في هذا انتقاص لقدر العلماء وهيبتهم ، حين نشير إلى سلبياتهم ، إنما سيزيد ذلك من قدر فئة الصلاح والتمتقين منهم ، وستكون مواقف ضعف بعضهم رصيذاً يضاف إلى المخلصين ، في مجتمع يموج بالفساد وانتشار الرشاوى والمحسوبيات والخذل يظهر حسنه الضد ، كما يقولون .

وقد كان من أبرز المجالات التي شهدت لكثير من نفاق الأمراء للسلطين ، وزاد التلّيف على العلماء للتغاضي عن الحق ، هو مجال الأوقاف . حيث ظهر نظام الوقف واشتد انتشاره في عصر سلاطين المماليك لأسباب متعددة ، سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، بدت في حياة

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٢٦٧/٣ .

ذلك العصر، وأثرت كلها في نظام الوقف، وعملت على تدعيمه وازدهاره^(١) فقد كان المماليك يحسون بأنهم أغراب عن المجتمع المصري، اغتصبوا السلطة من سادتهم السابقين من حكام الأيوبيين، من ثم عمدوا إلى التودد للشعب، محاولين إثبات أنهم ليسوا أقل اهتماماً برعاياهم من الأيوبيين وكانت الأوقاف من أهم الأعمال التي اتخذوها مسلكاً في هذا الشأن. فأكثرُوا من وقف الأراضي والعقارات سواء كانت من أملاكهم الخاصة^(٢) أو من أملاك بيت المال على المرافق والخدمات العامة، يؤملون من وراء ذلك أن يغض المصريون الطرف عن مساوئهم، ويكفوا عن البحث في أصلهم ومدى أحقيتهم بالعرش، كما كان السلاطين يعتبرون هذه الأوقاف منة منهم على الشعب، وقربة يتقربون بها إلى الله تعالى. وأهم من كل ما سبق، أن سلاطين المماليك ورجال دولتهم رأوا في نظام الوقف غايتهم المنشودة لحماية أملاكهم، وتأمين أموالهم من المصادرات، وبذلك يضمنون مورداً اقتصادياً ثابتاً من ريعها الوافر لأنفسهم ولأولادهم من بعدهم مهما تقلبت بهم الأيام^(٣)، وبخاصة وأن عصرهم كان يزخر بالفتن والمؤامرات والانقلابات، التي كانت في الغالب الطريق الأقرب للوصول إلى كرسي الحكم.

وإن كانت المناصب العليا والوظائف الرفيعة لا تتال في عصر المماليك إلا بالرشاوى والمحسوبية، وبهما يستمر تجديد هذه الوظائف، فإن

(١) محمد محمد أمين (الدكتور): الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص ٧٠، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٠.

(٢) على اعتبار أنهم نظروا إلى الإقطاعات كأموال خاصة، مع أنهم في الأساس كانوا مملوكين لا ملاكاً.

(٣) د/ محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، ص ٧٢.

نفرأ من العلماء قد اتخذوا هذا السبيل ، مسافرين لطبيعة العصر ، ومن ثم رأينا بعض القضاة الذين ساندوا السلاطين بفتاواهم التي تجوز التعدي على الأوقاف ، كان من هؤلاء : قاضي القضاة تقي الدين أحمد بن عمر الحنبلي والقاضي شرف الدين الحراني الحنبلي في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وقاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء في عهد السلطان المنصور علي بن شعبان ، وقاضي القضاة كمال الدين عمر بن جمال الدين إبراهيم بن العديم الحنفي ، والقاضي جلال الدين القزويني ، والقاضي شمس الدين المدني المالكي في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق ^(١) وآخرين في بقية عصر دولة المماليك الجراكسة .

وإذا كان نفر من القضاة قد وقفوا في وجه السلاطين حين سعوا إلى مصادرة الأوقاف أو التعدي عليها ، مثلما حدث من الإمام محيي الدين النووي عندما وقف في وجه السلطان الظاهر بيبرس وعنفه في ذلك بشدة فإن نفرأ آخرين منهم سهلوا للسلاطين هذه المسألة ، ووضعوا الحيل التي تبيح الخروج على شروط الوقف في نواحي الربيع والإيجار ، على أساس أن هذا الفريق من الفقهاء من جملة المستندين من هذه الأوقاف .

وتذكر هنا وقعة لقاضي القضاة علي بن مخلوف ، في عهد الأشرف خليل ، ووزيره الشجاع ، حيث سعى الشجاع لى القضاة ، ملتسماً منهم الحكم بإبطال وقف بنت الأشرف بن العادل لأملاكها ، فأحجم عنه كل القضاة وامتنعوا ، ولم يوافقوه إلا ابن مخلوف الذي حكم للوزير بإبطال الوقف ، فكانت وقعة شنعاء ^(٢) .

(١) د / البيومي إسماعيل الشربيني : مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية ، ٤٧/٢ .

(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ١٢٨/٣ .

وحتى في خارج نطاق المصادرات والأوقاف ، ظهر بعض العلماء الذين مالوا السلاطين ، وأيدوا أعمالهم — على خطئها — وأعطوها الصفة الشرعية ، خوفاً من العزل أو المصادرة ، فمن أشد هذه الأعمال في مجال القضاء — أرفع مناصب الدولة الدينية — ما كان عندما طلب السلطان الظاهر بيبرس صاحب الكرك الملك المغيـث، واعدأ إياه بأشياء ومزايا كثيرة فلما حضر إليه قبض عليه ، ولفق له تهمة الاتصال بالتتار ومراسلتهم كيما يغيروا على البلاد ثم أخذ من القضاة خطوطهم — أي توقيعهم — بالموافقة على ذلك (١) .

وفوق ما سبق وصل تحايل السلاطين والأمراء على نظام الوقف إلى استخراج " قانون الاستبدال " ، ومعناه — كما جوزه بعض الفقهاء — أن الأمير أو السلطان يمكنه أن يستبدل أرضاً جيدة من أراضي الأوقاف بأخرى أقل منها جودة ، أو عقاراً بأقل منه .. وهكذا اتخذ الاستبدال ستاراً اغتصبت من خلفه كثير من الأوقاف ! . وهكذا ساءت أحوال الأوقاف وضاع الكثير منها وصودر ، بسبب نهم السلاطين والأمراء ، وتغاضي الفقهاء أو تسهيلهم ذلك لأهل السياسة ، مما لاء لهم وخشية منهم على مناصبهم ولذلك لم ينس الأهالي لهذه الشرذمة من العلماء التي نافقت الحكام وصبغت سياستهم بالشرعية ذلك ، فعزفوا عن مشاركتهم في أفرانهم وفرحوا في النوازل التي ألتمت بهم ، وتعقبوهم بعد العزل للاقتصاص منهم لكن يمكن القول في آخر هذه المسألة ، إن هذه الظاهرة السلبية للعلماء كانت في دولة المماليك البحرية أقل بكثير منها في دولة الجراكسة .

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ١ ق ٢ ص ٤٨٢ .

ولم يكن نظام الاستبدال هو آخر الأنظمة التي ظهرت في ذلك العصر لحل الأوقاف وإبطالها ؛ وإنما ظهرت طرق أخرى أقرها القضاء ، مثل إرغام الواقف على الإشهاد على نفسه أن أملاكه وأوقافه من مال السلطان أو إرغامه على جعل ريع أوقافه لأولاد السلطان ^(١) . ومثال ذلك ما حدث أيام السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، عندما قبض على كريم الدين الكبير القاضي وناظر الخاص ووكيل السلطان الناصر محمد ، فقد أمر السلطان القضاء بحل أوقاف كريم الدين ، فامتنع القضاء عن ذلك إلا بمستند شرعي فغضب السلطان عليهم ، ولتجنب غضبه اجتمع رأي القضاء على أن كريم الدين يشهد على نفسه أن كل ما اشتراه وأوقفه كان من مال السلطان .. ^(٢) .

على أن كل هذه الحيل في مصادرة الأوقاف وحلها واستبدالها وإن كانت لم تتعدد كثيراً ، ولم تمثل ظاهرة مطلقة في عصر المماليك البحرية إلا أنها استشرت وشاعت بعد ذلك في عصر الجراكسة ، حيث سمح القضاء لسلطين المماليك بطرق عديدة أن يستولوا على الأوقاف ، أو يعيدوا التصرف فيها بما يوافق مصالحهم .

وإذا كنا في هذا المبحث نتحدث عن المواقف السلبية لبعض العلماء فإن أماننا واقعة تجمع بين الطائفتين " الجدية الإيجابية " و " السلبية النفعية " ففي أثناء الفتنة بين الأمير منطاش والظاهر برقوق ، وعندما خلت الخزائن من الأموال ، استدعى منطاش قاضي القضاة صدر الدين محمد بن إبراهيم المناوي ، وطلب منه أن يقرضه مال الأيتام ، فامتنع عن ذلك قاضي القضاة

(١) د/ محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، ص ٣٥٤ .

(٢) المقرئزي : السلوك / ج ٢ ق ٣ ص ٨٨٨ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٤٠٣/١ .

واحتد في وعظ منطاش ، لكن الأخير استولى على كل أموال الأيتام الموقوفة عليهم ، ثم أعفى الشيخ المناوي من منصبه ، وعين بدلاً منه قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء على أن يعطي أموال الأيتام ^(١) وكان هذا سنة ٧٩١هـ .

وخلاصة القول هنا ، إنه إذا كان هناك بعض العلماء ممن ضعفت نفوسهم خوفاً من بطش السلاطين والأمراء ، أو خوفاً على العزل من الوظيفة ، أو طمعاً في اعتلاء منصب ، فمالئوا السلاطين والأمراء وسهلوا لهم الاعتداء على هذه الحقوق ، فإن هناك فريق آخر أكثر من هؤلاء عدداً وحجماً وهيبة ، لم ترعهم سطوة القوة ، ولم يجرفهم تيار النفع والمصلحة وهؤلاء نطقوا بالحق وأفتوا بالشرع ، وجهدوا في الحيلولة بين أمراء المماليك وما يريدون ، ومنهم من تعرض لأذى وإهانة وعزل ، لكنهم ما انفكوا عن مواقفهم ، ولا ترددوا في آرائهم. نذكر منهم على وجه الإجمال : الشيخ العز بن عبد السلام ، ومحي الدين النووي والشيخ تقي الدين بن تيمية وتقي الدين ابن دقيق العيد ، وقضاة " بني جماعة " ، و " أبناء بنت الأعز " وهم أكثر ، وشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني ، وغيرهم كثير .

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٣ ، ق ٢ ص ٦٦٩ ، د / محمد محمد أمين الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ص ٣٥٧ .

الفصل الخامس

أثر العلماء في محاربة المنكرات والتجاوزات الأخلاقية والسلوكية

- محاربة المنكر والمارقين على الدين
- جهود العلماء في الحفاظ على الأملاك الخاصة والأوقاف
- دور العلماء في محاربة البدع والأهواء
- العلماء وتجاوزات أهل الذمة

أثر العلماء في محاربة المنكرات والتجاوزات الأخلاقية والسلوكية

بدا من الواضح الآن أن عصر المماليك كان يموج بكثير من التناقضات والأعمال الشاذة المخالفة للعرف المستقيم ، ومن باب أولى لأصول الدين الحنيف ، وما ذاك إلا لطبيعة نشأة المماليك ووصولهم للسلطة ومساعدتهم المختلفة للحفاظ عليها أو الوصول إليها ، كما ظهر ذلك في الفصول السابقة من الدراسة . وفي هذا الفصل يمكن بيان ذلك ودور العلماء في مجابهته ومقاومته . لكن نبدأ أولاً بـ :

محاربة المنكر والمارقين على الدين :

إذا أنه في أواخر القرن السابع الهجري استشرى خطر طائفة تسمى بـ " النصيرية " ^(١) ، تزعم أن الروح الإلهي تحل في رجل منهم ، بإمكانه إحياء الموتى ، ولهم معتقدات باطلة كثيرة ، مما يدل على أنهم قوم لم يلج الإسلام لهم قلباً ، ولا خالط لهم لباً ، ولا أظهروا له بينهم شعاراً ، ولا أقاموا له مناراً ، بل يخالفون أحكامه ، ويجهلون حلاله وحرامه ويخلطون ذبائحهم بذبائح المسلمين ، ومقابرهم بمقابر أهل الدين ^(٢) ، وكل

(١) النصيرية : فرقة من جملة غلاة الشيعة ، تميل إلى القول بشركة علي ابن أبي طالب في رسالة النبي محمد ﷺ ، وتنسب إلى مؤسسها محمد بن نصير النيمري والعبدي ، انتشر مذهبها في أوقات مختلفة في شمال الشام ومصر والعراق (تذكرة النبيه ، ٢٦٨/١ حاشية رقم " ٣ ") .

(٢) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٩٣٩ " الملحق رقم ١ " ، ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ٢٦٨/١ ، ٨١/٢ .

ذلك مما يجب ردعهم عنه شرعاً ، ورجوعهم فيه إلى سواء السبيل أصلاً وفعراً .

فلخطورة أمرهم أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون منشوره في أمرهم ، يستفتي فيهم العلماء ، وكان مما جاء في هذا المرسوم ، بعد البسملة : ما تقول السادة العلماء أئمة الدين ، رضي الله عنهم أجمعين وأعانهم على إظهار الحق المبين ، وإهمال شغب المبطلين ، في النصيرية القائمين باستحلال الخمر ، وتناسخ الأرواح ، وقدم العالم ، وإنكار البعث والنشور ، والجنة والنار ، في غير الحياة الدنيا ، وبأن الصلوات الخمس عبارة عن خمسة أشياء ، وهي : علي وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الأسماء الخمسة على رأيهم يجزيهم عن الغسل من الجنابة والوضوء وبقية شروط الصلوات وواجباتها ، وبأن الصيام عندهم عبارة عن اسم ثلاثين رجلاً وثلاثين امرأة ، يعدونهم في كتبهم ، ويضيق هذا الموضوع عن إيرادهم ، وبأن إلههم الذي خلق السماوات والأرض هو علي بن أبي طالب — رضي الله عنه — فهو عندهم الإله في السماء والإمام في الأرض .. (١) .

وهذه الطائفة الملعونة استولت على جانب كبير من بلاد الشام ، فهم معروفون مشهورون ، يتظاهرون بهذا المذهب ، وقد حقق أحوالهم كل من خالطهم ، وعرفهم من عقلاء المسلمين وعلمائهم ، ومن عامة المسلمين أيضاً في هذا الزمان ، لأن أحوالهم كانت مستورة عن أكثر الناس وقت استيلاء الفرنج على البلاد الساحلية ، فلما صارت هذه البلاد الساحلية بلاد

(١) القلقشندي: صبح الأعشى ، ٢٤٩/١٣ — ٢٥١. المقرئزي: السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٩٤٤ .

الإسلام انكشف حالهم ، وظهر ضلالهم ، والابتلاء بهم كثير جداً ، فهل يجوز للمسلمين أن يزوجهم ، أو يتزوج منهم ، أو يحل أكل ذبائحهم والحالة هذه أم لا ؟ وما حكم الجبن المعمول من أنفحة ذبيحتهم ؟ وما حكم أوانيهم وملابسهم ؟ وهل يجوز دفنهم بين المسلمين أم لا ؟ وهل يجوز استخدامهم في تغور المسلمين ، وتسليمها إليهم ، أو يجب على ولي الأمر قطعهم ، واستخدام غيرهم من المسلمين الأكفاء ، وإذا استخدمهم وقطعهم أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المال عليهم ؟ وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة وأموالهم في حلال أم لا ؟ وإذا جاهدتم وولي الأمر أيدته الله تعالى بإبطال باطلهم وقطعهم من حصون المسلمين ، وتحذير أهل الإسلام من مناكرتهم ، وأكل ذبائحهم ، وأمرهم بالصوم والصلاة ومنعهم من إظهار دينهم الباطل ، وهم يلونه على الكفار ، هل ذلك أفضل وأكثر أجراً من التصدي والترصد لقتال التتار في بلادهم ، وهجم بلاد سيس وديار الفرنج على أهلها ؟ أم هذا أفضل ؟ وهل يعد مجاهد النصيرية المذكورين مرابطاً ، ويكون أجره كأجر المرابط في التغور على ساحل البحر خشية قصد الفرنج ، أم هذا أكثر أجراً ؟ وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهر أمرهم ، ويساعد على إبطال باطلهم وإظهار الإسلام بينهم ، فلعل الله تعالى أن يهدي بعضهم إلى الإسلام ، وأن يجعل من ذريتهم وأولادهم ناساً مسلمين بعد خروجهم من ذلك الكفر العظيم ؟ أم يجوز التغافل والإهمال ؟ وما قدر أجر المجتهد على ذلك ؟ والمجاهد فيه والمرابط له ، والغارم عليه ؟ ^(١) .

(١) القلقشندي: صبح الأعشى ، ٢٤٩/١٣ - ٢٥١. المقرئ: السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٩٤٤ .

فتولى الإجابة عن العلماء في هذه الفتوى ، الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحراني ^(١) ، فقال : الحمد لله رب العالمين ، هؤلاء القوم المسمون بالنصيرية هم سائر أصناف القرامطة الباطنية ، أكفر من اليهود والنصارى بل أكفر من كثير من المشركين ، وضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار والمحاربين ، مثل كفار الترك والفرنج وغيرهم ، فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالنشيع وموالة أهل البيت ، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه ، ولا بأمر ولا نهي ، ولا ثواب ولا عقاب ، ولا جنة ولا نار ، ولا بأحد من المسلمين قبل محمد ﷺ ولا بملة من الملل السالفة ، بل يأخذون كلام الله ورسوله المعروف عند المسلمين يتأولونه على أمور يفترونها ، يدعون أنها علم الباطن ، كمن جنس ما ذكره السائل ، ومن غير هذا الجنس ، وأنهم ليس لهم حد محدود مما يدعونه من الإلحاد في أسماء الله وآياته ، وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه ومقصودهم إنكار الإيمان وشرائع الإسلام بكل طرائق ، مع التظاهر بأن لهذه الأمور حقائق يعرفونها ، من جنس ما ذكره السائل ، من جنس قولهم إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، والصيام المفروض كتم أسرارهم وحج البيت العتيق زيادة شيوخهم ، وأن " يد أبي لهب " هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما — وأن النبأ العظيم والإمام المبين علي بن أبي طالب

(١) سجلت لابن تيمية كثير من الفتاوى والآراء والمساجلات والمناظرات مع كثير من علماء وفقهاء عصره ، واتهم في أمور كثيرة ، واستعدى عليه الصوفية والمعتزلة والأشاعرة والسلاطين والأمراء . غير أنا لم نشأ أن نتوقف عند هذه المسائل كلها ، لأنها — في الغالب مسائل جدلية خلافية في التفسير والتأويل ، يهتم بها أهل الفقه والعقيدة والكلام وغيرهم . لكن أردت هنا أن أثبت مسألة النصيرية هؤلاء ، لأنها تتعلق بالدين وسلوكيات المنتسبين إليه ، وكانت ظاهرة مبتدعة أنزعج لها السلطان وطلب من العلماء جوابهم فيها وحلهم لمعضلتها ، من ثم رأيت إيرادها لصلتها بموضوع الدراسة .

رضي الله عنه — ، ولهم في معاداة الإسلام وأهله وقائع مشهورة ، وكتب مصنفة ، فإذا كانت لهم مكنة سفكوا دماء المسلمين ، كما قتلوا مرة الحجاج وألقوهم في بئر زمزم ، وأخذوا مرة الحجر الأسود فبقى عندهم مدة ، وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وأمرائهم وجندهم ما لا يحصى عدده إلا الله وصنفوا كتباً كثيرة ، بها ما ذكره السائل وغيره ، وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم ، وهتك أستارهم ، وبينوا فيها ما هم عليه من الكفر والزندقة ، والإلحاد الذي هم فيه أكبر من اليهود والنصارى ، ومن براهمة الهند الذين يعبدون الأصنام ، وما ذكره السائل في وصفهم قليل من الكثير الذي يعرفه العلماء في وصفهم .. (١) .

ثم يضيف ابن تيمية في وصف عدائهم للمسلمين ، والخسارة التي حلت بهم بسببهم ، فيقول : ومن المعلوم أن السواحل الشامية إنما استولى عليها النصارى من جهتهم ، وهم دائماً مع كل عدو للمسلمين ، فهم مع النصارى على المسلمين ، ومن أعظم المصائب عندهم انتصار المسلمين على التتار ومن أعظم أعيادهم إذا استولى والعياذ بالله تعالى النصارى على ثغور المسلمين ، .. ثم إن التتار ما دخلوا ديار الإسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك الأمصار إلا بمعاونتهم ومؤازرتهم ، فإن منجم هو لاكو الذي كان وزيره ، وهو النصير الطوسي كان وزيراً لهم ، وهو الذي أمرهم بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء .. ولهم ألقاب معروفة عند المسلمين ، تارة يسمون الملاحدة ، وتارة يسمون القرامطة ، وتارة يسمون الباطنية ، وتارة يسمون الإسماعيلية، وتارة يسمون النصيرية، وتارة يسمون الخرمية، وتارة يسمون

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٩٤٥ .

المحمرة ، وهذه الأسماء منها ما يعمهم ، ومنها ما يخص بعض أصنافهم كما أن الإسلام والإيمان يعم المسلمين ، ول بعضهم اسم يخصه ، إما لنسب وإما لمذهب ، وإما لبلد ، وإما لغير ذلك .. (١) .

وظل الشيخ - رحمه الله - في فتواه المطولة ، يبين أوصافهم وأحوالهم ، ويشرح كيفية التعامل معهم .. ثم خلص في النهاية إلى أن قال : ولا ريب أن جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من أعظم الطاعات وأكبر الواجبات ، وهو أفضل من جهاد من لا يقاتل المسلمين من المشركين وأهل الكتاب ، فإن جهاد هؤلاء حفظ لما فتح من بلاد الإسلام ، وينبغي أن يدخل فيه من أراد الخروج عنه ، وجهاد من لم يقاتلنا من المشركين وأهل الكتاب من زيادة إظهار الدين ، وحفظ رأس المال مقدم على الربح ، وأيضاً فضرر هؤلاء على المسلمين أعظم من ضرر أولئك (٢) .

انتهت بهذا فتوى الشيخ ابن تيمية التي اجتزأنا منها بعض جملها ، ولم ننقلها بتمامها ، وكانت رداً على السؤال الذي توجه به السلطان الناصر محمد بن قلاوون إلى العلماء ، فأجابه عنها ابن تيمية . ومن ثم أصدر السلطان منشوره بإبطال كل أفعال تلك الفئة ، وتعمير مسجد في كل قرية من قراهم ، يوقف عليه شيء من جهته ، وأخذت على أكابرهم ومشايخ قراهم الشهادة بأن لا يعودوا إلى أعمالهم المقبوحة ... وكان المقصود بكل هذا التشديد عليهم وردعهم أن يكون في أعمال السلطان هذه ضدهم ما يبقى ذكره مفخرة على مر الأيام ، وتدوم بهجته بدوام دولة الإسلام ، ويمحى به في أيامه الشريفة ما كان على غيرها عاراً ... (٣) .

(١) الفلقشندي : صبح الأعشى : ١٣ / ٢٤٩ . المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٩٤٦ .

(٢) (٣) المصدران السابقان .

ومما يذكر لابن تيمية — أيضاً — في محاربة البدع ، ما رواه العيني في أحداث سنة ٧٠٤هـ ، من أن الشيخ تقي الدين بن تيمية ، توجه ومعه جماعة إلى مسجد النارنج بدمشق فأحضر جماعة من الحجارين ، وقطع صخرة هنالك ، كان الناس يزورونها وينذرون لها ، وكان لهم فيها أقاويل كثيرة فازالها (١) .

ومما يرويه أيضاً : حضور جماعة كثيرة من الفقراء الأحمديّة الرفاعيّة إلى نائب السلطنة بدمشق — جمادى الأولى ٧٠٥هـ — وحضر ابن تيمية فسألوا النائب بحضرة الأمراء أن يكف تقي الدين إنكاره عليهم ، وأن يسلم لهم حالهم ، فقال لهم الشيخ : هذا لا يمكن ، ولا بد لكل أحد أن يدخل تحت الشريعة قولاً وفعلاً ، ومن خرج عنها وجب الإنكار عليه على كل أحد فأرادوا أن يفعلوا أشياء من الأحوال التي يتعاطونها في سماعهم ، فذكر الشيخ أن هذا كله من باب الحيل والبهتان ، ومن أراد منكم أن يدخل النار فليدخل الحمام أولاً ، وليغسل جسده غسلًا جيدًا ويدلكه بالخل ، ثم يدخل النار إن كان صادقاً ، ولو فرض أن أحداً من أهل البدعة دخل النار ، فإنه لا يدل على صلاحه ، بل هذا من الأحوال الدجالية المخالفة للشريعة المحمدية ، إذا كان صاحبها على غير الطريقة السنية ، فابتدر شيخ المنبيع الشيخ صالح وقال : نحن أحوالنا تتفق عند التتار ما تتفق عند الشرع ، فضبط عليه هذه الكلمة الأمراء والحاضرون ، وكثر الإنكار عليهم من كل أحد ، ثم اتفق الحال على أنهم يخلعون الأطواق الحديد من رقابهم ، وأن من خرج منهم عن السنة ضربت عنقه (٢) . ومن الواضح إذن من هذه القصة

(١) عقد الجمان ، ٣٥٧/٤ .

(٢) عقد الجمان ، ٤٠٧/٤ .

أن ابن تيمية تصدى لهؤلاء المبتدعة ، على الرغم من أنهم جاءوا يكلمون نائب السلطنة ليكفه عنهم ، ومازال بهم حتى أثبت أمام الحضور ابتداعهم ومخالفتهم للسنة ، وافر الجميع بوجوب الإنكار عليهم ومعاقبتهم إن لم يثوبوا .

ويمكن هنا ذكر مسألة أهل الذمة الذين كانوا يدخلون في الإسلام ثم يرتدون عنه ، فقد وقف علماء الدين ومشايخ الإسلام من هؤلاء موقفاً لا هوادة فيه ، وطبقوا حكم الشرع في مجازاة المرتد ، فكان من أشهر ما حدث في ذلك ، أنه في سنة ٧٨١هـ ، ارتد جماعة من النصاري ، رجالاً ونساءً ورغبوا في إعلان توبتهم للمسيح ، والإتيان بأعمال سوء ضد المسلمين ، معتقدين أنها تكسبهم الشهادة ، متصورين أن إصرارهم على النصرانية وإعلان ارتدادهم سيعرضهم للعقوبة التي هي في نظرهم مطهرة لقلوبهم ، وقربى للمسيح ، فكان قرار القاضي المالكي عرض الإسلام عليهم فإن أبو وأصروا أقيم عليهم الحد ، فلما أبوا ضربت أعناقهم جميعاً تحت شباك المدرسة الصالحية بين القصرين ، فكان هذا سبباً في تعرض الفقهاء للنقد ، بسبب ضرب أعناق النساء ^(١) .

وعلى غرار تلك المسألة ، تأتي قضية الفتح أحمد بن محمد البققي وهو رجل من أهل حماة ، وله اشتغال ، وحفظ كتباً كثيرة ، وكان ذكياً مفرطاً ، حفظ سائر كتب الفقه ودواوين الأشعار ، واشتغل بكتب المنطق والحكمة التي أفسدت عليه نظامه ، وكان له إدلال على القضاة ، وجرأة لسان من غير أن يهاب منهم ^(٢) . كما كان قليل الدين ، سيء الاعتقاد ، كثير الزندقة ، ذكر عنه أنه محل للمحرمات من اللواط وشرب الخمر لمن يجتمع

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٣ ق ١ ص ٣٧٢ ، ابن حجر : إنباء الغمر ، ١٩٧/١ .

(٢) العيني : عقد الجمان ، ١٧٨/٤ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ١٨٧/٢ .

بهم من الفسقة من الترك وغيرهم من الجهلة . فأمسك بسبب هذا كله وسجن بالقاهرة، حتى حكم فيه القاضي زين الدين بن مخلوف المالكي ، بما ثبت عنده من تنقيصه للشريعة المطهرة ، واستهزائه بالآيات المحكمات ومعارضته المشابهات ، فلما سبق لتنفيذ الحكم فيه ، وأوقف عند شباك الكاملية بين القصرين ، استعاث بالقاضي تقي الدين بن دقيق العيد ، وقال له ما تعرف مني ؟ فقال : أعرف منك الفضيلة ، ولكن حكمك إلى القاضي زين الدين . فأمر القاضي للوالي أن يضرب عنقه ، فضربت ، وطيف برأسه في البلد ، فهذا جزاء من طعن في الله ورسوله ^(١) ، وكان هذا في سنة ٧٠١ هـ .

قال ابن حجر في الدرر : .. كان ابن البقي من الأذكاء ، ممن لم ينفعه علمه ، وكان يشطح ويتفوه بالعظائم ، ويتجهر بتحليل المحرمات وقال فيه ابن دانيال :

لا تلم البقي في فعله إن زاغ تضليلاً عن الحق
لو هذب الناموس أخلاقه ما كان منسوباً إلى البق

ولما سمع ابن البقي قول الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد :

أهل المراتب في الدنيا ورفعتها أهل الفضائل مردولون بينهم
فما لهم في توقي ضرنا نظراً ولا لهم في ترقى قدرنا همم
قد أنزلونا لأننا غير جنسهم منازل الوحش في الإهمال عندهم
فليتنا لو قدرنا أن نعرفهم مقدارهم عندنا أو لو دروه هم
لهم مريحان من جهل وفضل غنى وعندنا المتعبان العلم والعدم

(١) العيني عقد الجمان ، ١٧٨/٤ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٣٠٨/١ .

لما سمع ابن البقي ذلك ، قال مناقضاً لابن دقيق العيد :

أين المراتب في الدنيا ورفعتها من الذي حاز علماً ليس عندهم
لا شك أن لهم قدراً رأوه وما لمثلهم عندنا قدر ولا همم
هم الوحوش ونحن الإنس حكمتنا نقودهم حيث ما شئنا وهم نعم
وليس شيء سوى الإهمال يقطعنا عنهم لأنهم وجدوا أنهم عدم
لنا المريحان من علم ومن عدم وفيهم المتعبان الجهل والحشم (١)

وفي نفس السنة ، كان موقف العلماء والفقهاء من يهود خيبر ، الذين أتوا وأحضروا كتاباً معهم يزعمون أنه من رسول الله ﷺ فيه وضع الجزية عنهم ، فلما وقف الفقهاء على هذا الكتاب تبينوا أنه كذب مفتعل ، لما فيه من الألفاظ الركيكة ، والتواريخ المتخيلة واللعن ، وحققهم عليه الشيخ تقي الدين بن تيمية ، وبين لهم كذبهم وخطأهم ، وأنه مزور مكذوب ، فأنابوا إلى أداء الجزية ، وخافوا من أن يستعاد عليهم بالسنين الماضية (٢) . وقصة هذا الكتاب أنه كان رسول الله ﷺ ، لما قرر على نصارى نجران اليمن الجزية ، كتب لهم كتاباً بضمان حقوقهم وعدم إيقاع الظلم بهم من قبل عمال المسلمين ، فلما استخلف أبو بكر - رضي الله عنه - جاءوه بهذا الكتاب فأقره لهم ، ثم فعل عمر مثله ، ونقلهم إلى نجران العراق ، لئلا يبقى بجزيرة العرب دينان ، ثم جاءوا عثمان - رضي الله عنه - بعد عمر فأقرهم عليه ، فلما كانت خلافة علي كرم الله وجهه ، جاءوه بالكتاب وحاولوا استمالته كيما يعيدهم إلى نجران اليمن ، فما كان منه إلى أن قال

(١) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ٣٠٩/١ ، ٣١٠ ، أكتبي : فوات الوفيات ، ١٥٣/١ .

(٢) العيني : عقد الجمان ، ١٩١/٤ .

لأسقفهم : ويحك ، إن عمر كان رشيد الأمر ، يعني لما نقلهم إلى نجران العراق ، ثم كتب لهم عليّ كتاباً على غرار الكتب السابقة ، فهم ما يزالون حتى الآن وبعد حوالي سبعة قرون من قصتهم الأولى ، يتخذون من هذا الكتاب فرصة يتحينونها كلما راقهم الأمر .

جهود العلماء في الحفاظ على الأملاك الخاصة والأوقاف :

لم يكن جل اهتمام العلماء بالمحافظة على الأملاك منصرفاً إلى الأملاك العامة أو بيت المال فقط ، إنما اهتموا أيضاً بالمحافظة على حقوق الناس وكانت لهم في ذلك مواقف مشهودة ، يأتي في أولها ، أنه في عهد السلطان الظاهر بيبرس ، تم إيقاع الحوطة على أملاك الناس وبساتينهم في دمشق حتى تضجر الناس ، وجلس الظاهر في دار العدل بدمشق ، وجرى الحديث في هذا الأمر ، بحضور القضاة الأربعة والعلماء وغيرهم ^(١) ، وخشي أكثر العلماء سطوة بيبرس ، فألأنوا له القول ، إلا القاضي الحنفي شمس الدين عبد الله بن شرف الدين محمد بن عطاء الأذرعى، فإنه صدع بالحق وقال : ما يحل لمسلم أن يتعرض لهذه الأملاك والبساتين، فإنها بيد أربابها ، ويدهم ثابتة عليها ، وكان هذا مما أغضب السلطان الظاهر ، فقام من دار العدل وقال : إذا كنا ما نحن مسلمون إيش قعودنا ! فشرع الأمراء يتألفوه ، ولا زالوا به حتى سكن غضبه ، فلما رأى الظاهر صلابة دينه حظي عنده وقال : أثبتوا كتبنا عند هذا القاضي الحنفي ، وعظم في عينه وهابه ^(٢) وكان ذلك في سنة ٦٧٣هـ .

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ٢٤٧/٧ .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ٢٤٧/٧ .

وبعد ذلك بسنوات ، كان للقضاة أيضاً وقفة جادة ، ظهروا فيها بمظهر قوي يدل على هيبة القضاء وقوة رجاله حينما أراد الأمير صرغتمش حل أوقاف ابن زنبور وبيعها ، وكان الذي أغراه بذلك ، الشريف شرف الدين علي بن الحسين ، والشريف أبو العباس الصفراوي ، وقالوا له ما يحتج به أو ما يبرر به أخذ أوقاف هذا الرجل " ابن زنبور " فكانت حجته في ذلك أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون عندما قبض على كريم الدين الكبير وأراد أن يأخذ أوقافه ، لم يوافق قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة على ذلك فجاء السلطان بن شهد على كريم الدين بأنه قد شهد على نفسه بأن جميع ما ملكه من عقار وغيره ، وقفه وطلقه ، هو من مال السلطان ، وليس من ماله فأقر ما كان وفقاً منه على حاله ، وأطلق عليه الوقف الناصري ، أما ما لم يكن وفقاً فتصرف فيه . فأراد الأمير صرغتمش أن تكون فعلية السلطان الناصر هذه — على بطلانها — قاعدة يستتبع لنفسه بها الاستيلاء على وقف ابن زنبور ، فلما اجتمع القضاة الأربعة بدار العدل في قلعة الجبل على عادتهم ، يوم الخدمة السلطانية ، تحدث معهم الأمير صرغتمش في هذه المسألة . وهنا ظهر موقف قاضي القضاة عز الدين بن جماعة ، فاشتد على الأمير ، ووقف إلى جانبه موفق الدين عبد الله قاضي قضاة الحنابلة ، وقال للأمير : " أخربت البلد بشرك يا صبي " ^(١) ، غير أن صرغتمش لم ييأس وظل يجادلهم بذكر أوقاف كريم الدين .

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٨٨٨ ، د/ محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، ص ٣٥٤ . أما صرغتمش ، فالمقصود به هنا هو صرغتمش بن عبد الله الناصري ، من أكابر أمراء دولة الملك الناصر حسن ، كان مشهوراً بالكرم والشجاعة والمهابة ، مع شدة العسف والظلم في نفس الوقت . (أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ٦ / ٣٤٣ .

فرد عليه القضاة بأن كريم الدين كانت بيده جميع أموال السلطان وهو أمين خزانته ، وحواصله ومتاجره ، فكان يتصرف فيها برأيه ، لذلك أصبح من السهل على السلطان الناصر محمد أن يشهد عليه أن جميع أملاكه من مال السلطان ، وليس له مال خاص ، ولكن من كان له من تجارة أو كسب بمباشرة فلا يصح لأحد أن يتعرض له ، كما لا يجوز نقض شيء وقفه من ذلك ، ولا أخ ما ملكه أو وهبه من يد من كان في أيديهم فهو حر في التصرف في ماله . ورغم كل هذا ، ظل صرغتمش يجادلهم ويقول لهم : سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - شاطر عماله . ومال الوزير جميعه هو مال السلطان ^(١) .

فقال له قاضي القضاة عز الدين بن جماعة : إذا أردت أن تبحث معنا هذه المسألة بحثها منك ، وإن كان أحد ذكرها معك وجوزها فليحضر ننظره فيها ، لأنه ما قصد بذلك إلا استحلال مصادرة سائر الناس وأخذ أموالهم . وكان إنكار القضاة في هذه المسألة على الأمير صرغتمش لأنه كان قد وعد أم السلطان حسن بالدار المعروفة " بالسبع قاعات " وهي من أوقاف ابن زنبور . ثم اتخذ عز الدين بن جماعة سبيلاً أخرى ، فأرسل إلى أم السلطان حسن ، وخوفها من عاقبة قبول هذه الدار ، وما ينتظر من يستحل ما ليس له من العذاب ، حتى أعرضت عن ذلك . فغضب الأمير صرغتمش ومرض مرضاً شديداً ، فتصدق بأموال كثيرة على الفقراء ^(٢) ندماً على ما كان بدر منه وإحساساً بالظلم الذي كان سيقترفه . وكذلك أمر بإخراج كل من كان في السجون .

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٨٨٩ .

(٢) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ٣ ص ٨٨٩ .

وكان عز الدين بن جماعة قاضي قضاة مصر منذ سنة ٧٣٨هـ —
ومعه الخطابة وجامع ابن طولون ، وما أضيف إليهما ، إلى سنة ٧٥٩هـ —
فلما كانت نوبة صرغتمش ووقوفه ضد قراره في وقف ابن زنبور ، عزله
صرغتمش عن القضاء ومضافاته ، فاستمر في العزل ثمانين يوماً ، ثم أعيد
إلى القضاء وما معه بعد ذهاب دولة صرغتمش ، فعاد مخطوباً مطلوباً^(١)
واستمر يتقلب كل وقت من المنصب ، ويؤثر الانقطاع والعزلة ، وبطلب
الإقالة ، فلا يجاب ، فلما كانت سنة ٧٦٦هـ ، دخل على نظام الملك الأمير
الكبير بلبغا ، مدبر المملكة ، وعزل نفسه ، وصمم على عدم العود ، واتفق
له ما لم يتفق لقاض قبله من العظمة ، إذ نزل الأمير بلبغا بنفسه ، وهو ملك
البيسطة إلى داره ، ودخل عليه ورجاه أن يعود ، فأبى واستمر على الزاوية
وجامع ابن طولون وجامع الأقمر ، وانفصل عن القضاء ومتعلقاته ..^(٢) .

ومما يذكر بخصوص التعدي على الأوقاف — أيضاً — ما وقع لقاضي
القضاة شرف الدين ابن أبي العز الحنفي ، الذي استقر في قضاة العسكر
أوائل سنة ٧٧٧هـ بالقاهرة ، وقبل نهاية السنة المذكورة ، عين قاضياً
للقضاة بمصر ، فباشر القضاء بتجمل وأبهة ، وحمدت سيرته ، إلى أن
طلب منه بعض الأمراء أن يحكم له باستبدال دار موقوفة . فامتنع من ذلك
أشد الامتناع ، إلى أن عزل نفسه من القضاء في شهر رجب سنة ٧٧٨هـ
وأقام بلا عمل ، ثم رحل إلى دمشق فأقام بها إلى وفاته^(٣) .

(١) ألسبكي : طبقات الشافعية ، ١٠ / ٨٠ .

(٢) ألسبكي : طبقات الشافعية ، ١٠ / ٨٠ .

(٣) أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ٣٨/٢ ، المقريري ، السلوك ، ج ٣ ق ١ ص ٢٦٩ .

وهكذا لم يتورع كثير من السلاطين والأمراء عن حل الأوقاف واستبدالها ، رغم اعتراض العلماء في مواطن كثيرة ، أثروا في الكثير منها بآرائهم ، وحجبت آراؤهم وفتاؤهم في باقيها . فرأينا مثلاً السلطان الناصر حسن يصدر مرسومه بالموافقة على حل الأوقاف دون النظر لموافقة القضاة وزاد الأمر حتى بلغ التعدي على أوقاف المساجد والمدارس والكنائس والإنعام منها على كل أمير بما في إقطاعه^(١)، ومن المحاولات في ذلك ، ما كان عندما حاول النشو " عبد الوهاب شرف الدين " - ناظر الخاص للملك الناصر محمد بن قلاوون في ولايته الثالثة - ضم الرزق الإحباسية إلى الديوان الخاص ، إلا ما كان منها على مسجد عامر ، فبقي له النصف ويستولى على النصف الآخر^(٢) .

وبالطبع كانت حجة السلاطين والأمراء - دائماً - في مصادرة الأوقاف أو أموال العامة ، هي حاجة الدولة والجند إلى المال والسلاح للتجهز لقتال الأعداء ونصرة الدين والعباد ، لكنها في الحقيقة حجة واهية ما كانت إلا ذريعة للسطو على هذه الأموال والممتلكات ، لتزيد حصيلة ما في خزائن الأمراء ، ويعظم ثراؤهم من كل وجه .

وفي أواخر سني دولة المماليك البحرية ، ازداد هذا الاتجاه عند السلاطين والأمراء ، فمن الشواهد على ذلك ، أنه في سنة ٧٨٠هـ ، تكلم الأمراء في إبطال الأوقاف من أراضي الديار المصرية ، بحجة أن الواقفين يشتررون الأرض بطريق الحيلة ثم يوقفونها، فعقد لذلك مجلس حضره أهل

(١) المقرئزي: السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٩٢١ ، د/ البيومي الشربيني: مصادرة الأملاك ، ١٩/٢ .

(٢) د/ محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ، ص ٣٢٦ .

العلم والأعيان ، فقال برقوق : " ما أضعف عسكر المسلمين إلا هذه الأوقاف ، والصواب استرجاعها " (١) ، فأنكر عليه الشيخ أكمل الدين ذلك وتكلم معه ومع بركة بالتركي ، إلى أن نفر فيه بركة وأظهر الغضب ، فبادر الشيخ سراج الدين البلقيني ، قاضي القضاة ، وقال : " أما أوقاف الجوامع والمدارس ، وجميع ما للعلماء والطلبة فلا سبيل إليها ، ولا يحل لأحد نقضه لأن لهم في الخمس أكثر من ذلك ، وأما ما وقف على خديجة وعويشة وفطيمة (محظيات ومغنيات) واشترى لأمثالهن من بيت المال بالحيلة فينبغي أن ينقض إذا تحقق أنه أخذ بغير حق " (٢) .

فقال بدر الدين بن أبي البقاء للقاضي : " الأرض كلها للسلطان يفعل فيها ما يشاء " فرد عليه بدر الدين بن الشيخ سراج الدين ، وقال : " بل السلطان كأحد الناس ، لا يملك من الأرض شيئاً إلا كما يملكه غيره . فكثير اللغط ، وانفصلوا على غير شيء . إلا أن الشيخ أكمل الدين بعد ذلك بالغ في الرد على من أراد إبطال شيء من الأوقاف ، وقبح فعل ذلك ، وساعده الشيخ ضياء الدين القرمي إلى أن سكن الحال (٣) . ورغم ذلك ، فإن نفاق بعض القضاة — مثل محمد بن أبي البقاء ، للأمراء شجع برقوق — أتاكب السلطنة — على حل وإقطاع عدة أوقاف دون الالتفات لكلام القضاة (٤) . لهذا عزف كثير من القضاة عن تولي هذه الوظيفة ، وبعضهم اشترط إذا ولى القضاء ألا يكون له اختصاص بالأوقاف .

(١) ابن حجر : إنباء الغمر ، ١٧٨/١ .

(٢) ابن حجر : إنباء الغمر ، ١٧٨/١ ، ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ١ ق ٢ ص ٢٣٥ .

السيوطي : حسن المحاضرة ، ٣٠٥/٢ .

(٣) ابن حجر : نفسه ، ١٧٩/١ ، ابن إياس : نفسه ص ٢٣٦ .

(٤) المقرئ : السلوك ، ج ٣ ق ١ ص ٣٤٧ ، البيومي الشربيني : مصادرة الأملاك ١٩/٢ .

ويذكر للسلطان برقوق - أيضاً - أنه حاول التعدي على أموال الأيتام فتصدى له القاضي أبو عيسى المقيري ، ووقف في وجهه ، وببده مصحف .
يمسك به ، وقال لبرقوق : سألتك بالله منزل هذا القرآن بالا تتعرض لمال الأيتام ، وخيّرته ، إذا أراد أن ينفذ غرضه بالاستيلاء على هذا المال أن ينحيه عن منصبه في الحال ، ويعين بدلاً منه ، فاستجاب السلطان لما طلب وكف عن عزمه ^(١) .

فإذا كان بعض القضاة وافقوا السلاطين في تعدياتهم على الأوقاف وأموال الأيتام ، نظراً لمصلحة أو فائدة تعود عليهم من هذه الأموال ، فإن الكثيرين من القضاة والعلماء قد وقفوا في وجه السلاطين والأمراء في هذا الصدد ، وقد وردت أسماء الكثير منهم في أثناء الدراسة ، ونختتم هذا المبحث بعبارة قيمة في هذا المعنى أوردها ابن حبيب ، في حديثه عن قاضي القضاة عز الدين أبو المفاخر الشهير بابن الصايغ ، المتوفى سنة ٦٨٣هـ ، فقد قال عنه : ولي وكالة بيت المال بدمشق ، ثم القضاء بها ، ثم عزل ودرس بالشامية البرانية ^(٢) ، كان إماماً عالماً ، عاملاً ديناً ورعاً حسن السياسة ، محمود السيرة ، مجتهداً في تثير الأوقاف ، وحفظ أموال الأيتام ، من خيار الحكام العادلين ^(٣) .

(١) ابن حجر : إنباء الغمر ، ٣/٣٩٧ .

(٢) المدرسة الشامية البرانية بدمشق ، أنشأها ست الشام ابنة نجم الدين أيوب بن شادي أخت السلطان صلاح الدين . (ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ٩١/١ ، حاشية رقم " : ") .

(٣) ابن حبيب : تذكرة النبيه ، ٩١/١ .

كان من الطبيعي أن مجتمعاً كمجتمع الممالك هذا لا بد ستظهر فيه سلوكيات وظواهر اجتماعية شاذة وغريبة ، بحكم أنه مجتمع تتفاوت فيه درجات الناس اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً ، فمن طبقة رجال الملك والإدارة التي تحكم الناس وتتحكم في تصريف الأمور ، وتحوز أعلى قسط من الثروة والترف ، إلى طبقة متوسطة تدور في الغالب ، في ركاب طبقة الحكام ، إلى طبقة تشمل العديد من الفئات المعدمة المطحونة . وهذا التفاوت أنتج كثيراً ممن راحوا يتفنون في التحايل على المعاش والكسب ، بشتى الطرق ، ومختلف السبل ، بصرف النظر عن كَوْن أعمالهم شرعية أم لا مقبولة لدى العامة أم لا ، فظهر الأجراء ، والمستولون ، واللصوص ، ومن عملوا في الحانات والملاهي وأماكن اللهو ... الخ .

ومن ثم انتشرت بيوت الشراب واللهو ، وصارت تحقق إيراداً ، رأى فيه السلاطين والأمراء باباً لجلب الأموال ، فقرروا على مثل هذه الأماكن ومتحصلاتها ضماناً يورد إلى بيت المال ، أو إلى الأمراء أنفسهم ، في مقابل السماح لهذه الأماكن بالعمل ، مما اعتبر تصريحاً رسمياً لها بمزاولة عملها الذي كان مفسدة للناس وبعداً عن تعاليم الدين ، وإفساء للمنكر .

وفي هذا السبيل جد كثير من العلماء لمحاربة هذا المنكر ، والتضييق على من يزاولون هذه الأعمال الخسيسة المستقبة ، تطهيراً للمجتمع وحفاظاً على العامة من ارتياد هذه الأماكن . ومن أول مواقف العلماء في هذا السبيل ما رأيناه من سلطان العلماء الشيخ العز بن عبد السلام ، حين قدم من الشام إلى مصر ، فأحسن الصالح نجم الدين أيوب استقباله ، وهابه

وكرّمه وولاه خطابة جامع عمرو بن العاص ، والقضاء بمصر والوجه القبلي ، ومع ذلك لم يلبن الشيخ في موقف يرى فيه مخالفة للدين ، حتى ولو تعرض فيه للسلطان ، فاتفق في ذلك أن فخر الدين عثمان بن شيخ الشيوخ أستاذ دار الصالح نجم الدين والذي كان إليه أمر المملكة — عمد إلى مسجد بمصر فعمل على ظهرة بيتاً للطليل (طبلخاناه) ، فبقيت الطبول تضرب في هذا البيت إلى أن علم الشيخ العز بذلك ، فحكم بهدمها ، وأسقط عدالة فخر الدين بن الشيخ ، وعزل نفسه من القضاء ^(١) .

ولم تسقط بذلك منزلة الشيخ عند السلطان ، بل علا نجمه ، وعم ذكره الآفاق ، فاتفق أن جهز السلطان الملك الصالح رسولاً من عنده إلى الخليفة المستعصم ببغداد فلما وصل الرسول إلى الديوان ، ووقف بين يدي الخليفة وأدى الرسالة خرج إليه وسأله : هل سمعت هذه الرسالة من السلطان ؟ فقال : لا ، ولكن حكّلتها عن السلطان فخر الدين ابن شيخ الشيوخ أستاذ داره . فقال الخليفة : إن المذكور أسقطه ابن عبد السلام ، فنحن لا نقبل روايته ^(٢) ، فهكذا سبقت شهرة الشيخ رسول السلطان ووزيره إلى الخليفة في بغداد ، بعد أن كان فخر الدين لا يعبأ بمعنى إسقاط الشيخ لعدالته .

ومن مواقفه أيضاً ، أنه علم بوجود حانة تبيع الخمر ، فطلع إلى السلطان في القلعة في يوم عيد ، وكان نجم الدين مع عفته وكثرة حياته جباراً متكبراً ، ذا هيبة عظيمة ، مستبداً برأيه ، لا يستطيع أحد أن يتكلم بين

(١) السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١٠/٨ ، أبو المحاسن : المنهل الصافي ، ٢٨٨/٧ .

(٢) السبكي : طبقات الشافعية ، ٢١١/٨ ، إيد خالط الطبايع : مقدمة كتاب : شجرة المعارف

والأحوال ، ص ١٤ .

يديه إلا جواباً ، فلما طلع الشيخ إلى القلعة ، شاهد العساكر مصطفىين بين يدي السلطان ، ومجلس المملكة وما السلطان فيه يوم العيد من الأبهة ، وقد خرج على قومه في زينته ، على عادة سلاطين الديار المصرية ، وأخذت الأمراء تقبل الأرض بين يدي السلطان ، فالتفت الشيخ إلى السلطان ، وناداه يا أيوب باسمه المجرد ، ما حجتك عند الله إذا قال لك : أَلَمْ أُبَوِّ لَكَ مُلْكاً مصر ثم تُبَيِّح الخمر وغيرها من المنكرات وأنت تتقلب في نعمة هذه المملكة ؟ فقال نجم الدين : هل جرى هذا ؟ قال : نعم . الحانة الفلانية يباع فيها الخمر ، كل هذا والعساكر واقفون ، فقال السلطان : يا سيدي ، هذا أنا ما عملته ، وإنما كان من زمان أبي ، فرد عليه العز : أنت من الذين يقولون : " إنا وجدنا آباءنا على أمة " ^(١) ، فرسم السلطان بإبطال تلك الحانة ^(٢) .

في هذا الموقف نتبين مدى صلابة الشيخ في محاربة الباطل ، وإزالة المنكر ، في جرأة وطلاقة متناهيين ، لكنه في داخله كان يقصد إلى شيء آخر مهم ، فقد قال الباجي ، تلميذ المعز : سألت الشيخ لما جاء من عند السلطان وقد شاع هذا الخبر : يا سيدي ، كيف الحال ؟ فقال : يا بني ، رأيته في تلك العظمة ، فأردت أن أهينه لئلا تكبر نفسه فتؤذيه . فقلت : يا سيدي أما خفته ؟ فقال : والله يا بني استحضرته هيبة الله تعالى ، فصار السلطان قدامي كالقبط ^(٣) .

على إثر العز بن عبد السلام سار كثير من علماء الإسلام في محاربة

(١) من الآية : ٢٣ من سورة الزخرف .

(٢) السبكي : طبقات الشافعية ، ٨ / ٢١٢ .

(٣) السبكي : طبقات الشافعية ، ٨ / ٢١٢ .

البدع والمنكرات ، فعندما خرجت عساكر غازان عن دمشق بعد أن بقيت بها مائة يوم ، وأشاعت فيها وفي سائر مدن الشام الفساد والمنكر ، أعيدت الخطبة في دمشق لسلطان مصر ، فدار الشيخ تقي الدين بن تيمية وأصحابه على الخمارات والحانات ، فكسروا آنية الخمر ، وشققوا الظروف ، وأراقوا الخمر ، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش ، ففرح الناس بذلك ^(١) .

ويذكر العيني للشيخ تقي الدين ابن تيمية هنا موقفاً آخر ، حين أقام الأمير قفجق على دمشق بعد رحيل غازان ، فحضر إليه بعض أهل الفساد وضمّنوا منه الخمر وبيعه ، في مقابل ألف درهم في كل يوم ، وجعلوا دار ابن جرادة خارج باب توما خمارة وحانة ، وأخذوا أموالاً أخرى من أوقاف المدارس وغيرها . وصار قفجق يمشي مشي الملوك في الولايات ، ويؤمر الأمراء ويصدر المراسيم والآراء العالية ، حتى صار كما قال الشاعر :

يا لك من قنبرة بمعمري

خلا لك الجو فيبيض واصفري

ونقري ما شئت أن تنقري

حينئذ نهض الشيخ تقي الدين بن تيمية ، واجتمع بالأمير قفجق ، وقال له : إن الذي فعلته من ضمان الخمر شنة كبيرة ، وثلمة عظيمة في حق الإسلام ، واستأذنه في إبطاله ، فأذن له ، وخرج بنفسه وأراق ظروف الخمر جميعها . ^(٢) .

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٢/١٤ .

(٢) عقد الجمان ، ٤٦/٤ ، ٤٧ .

وفي سنة ٧٧٥هـ ، تعاضد الشيخ سراج الدين البلقيني ، والشيخ أكمل الدين ، والشيخ برهان الدين بن جماعة ، وانطلقوا إلى الملك الأشرف شعبان ، وكان متوَعكاً ، فأشاروا عليه بإبطال ضمان المغاني ، وخوفوه من ذلك فأصدر مرسومه بإبطالها ، وقرئ على المنابر ^(١) . وكان ضمان المغاني من القبانج الشنيعة ، فما كان أحد يقدر على عمل عرس حتى يغرم قدر عشرين إلى ثلاثين مثقالاً من الذهب ، وكانوا بمصر والقاهرة لا تغيب مغنية عن بيتها — ولو إلى زيارة أهلها — إلا أن أخذ منها الضامن لها رشوة . وأما ببلاد الريف ، فكان للمغاني حارة مفردة ، يعمل فيها من الفساد جهراً ما يقبح ذكره ، ومن اجتاز بها غلطاً ألزم بأن يزني بخاطنة فإن لم يفعل فدا نفسه بشيء ^(٢) .

هكذا كان ضمان المغاني ، يعود بنفع مالي كبير يفيد منه الأمراء والغلمان من دون عناء ، ولذلك لم يتخرج ابن أقبغا أص في أن يتكلم عند السلطان الأشرف في إعادة ضمان المغاني ، في سنة ٧٧٨هـ ، لولا أن ذلك وصل إلى علم برهان الدين بن جماعة ، فغضب وامتنع عن الحكم فتكلم الشيخ سراج الدين البلقيني وغيره من العلماء مثل أكمل الدين والبرهان بن جماعة مع السلطان في ذلك الأمر ، فأنكره وأمر بإبطال ذلك من مصر والشام .. ^(٣) . إذن كانت مسألة ضمان المغاني من الأمور التي

(١) ابن حجر : إنباء الغمر ، ٥٨/١ .

(٢) ضمان المغاني عبارة عن ضريبة تجبى من البغايا ، وذلك أن البغي إذا أرادت احتراف البغاء ونزلت عند امرأة تسمى " الضامنة " ، ودفعت لها مالاً معيناً ، أمنت أن يدهمها أي إنسان ، فكان يجبي من وراء ذلك مال كثير ، ولم يكن ضمان المغاني قاصراً على البغاء فقط ، إنما كان يدخل فيه أيضاً كل من يعمل في هذا المجال من مغنيات وراقصات ، وما شابه ذلك ، مما يكون في الأعراس وحفلات الميلاد والظهور .

(٣) ابن حجر : إنباء الغمر ، ١٢٧/١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٣٠٥/٢ ، د/ محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ، ٢٨٤/٢ .

اشتهرت في عصر المماليك ، وظلت في معظم سنوات هذا العصر تتّرد بين نهم الأمراء وحبهم لجمع الأموال ، ومعارضة العلماء الحريصين على محاربة البدع والضلالات فكانت تلغي مرة وتعاد مرة وهكذا .

ومن الظواهر الاجتماعية التي تدخّل فيها العلماء — أيضاً — بسبب ما كان يصاحبها من بدع وأمور منكّرة ، مسألة المحمل المصري ، الذي كان يتوجه سنوياً من القاهرة إلى الحجاز ، حاملاً معه كسوة الكعبة المشرفة بصحبة حجاج مصر إلى بيت الله الحرام ، فقد كانت هناك مفاسد كثيرة تصاحب إدارة هذا المحمل ، حيث يدوم العمل فيه ليلاً ونهاراً ، فيجتمع الناس رجالاً ونساءً ، ويكون الإسراف في تزيين الحوائط التي تجهز للمحمل ، وتوقد الشموع والقناديل ، ويزيد السهر ، فتقع من المنكرات أمور كثيرة .

فلما أدرك العلماء خطورة هذا العمل على أخلاقيات الناس ، قرروا الاجتماع بالسلطان لمناقشته في الأمر وإبطاله ، فكان ممن حضر من العلماء القاضي ابن حجر العسقلاني، والشيخ علاء الدين بن البخاري ، الذي التمس من السلطان أن يبطل إدارة المحمل ، وتطهير طريق الحج من مصر إلى الحجاز من قطاع الطرق ، وإزالة كافة العقبات التي يتعرّض لها الحجاج في الطريق ، فوافقه السلطان على ذلك كله ، وأمر بإنفاذه ^(١) .

(١) ابن حجر : إنباء الغمر ، ٣٠٤/١ .

شهد العصر المماليكي بمصر تسامحاً كبيراً مع أهل الذمة ، وفي كل العصور الإسلامية ساد هذا التسامح الذي أرسى دعائمه نبينا ﷺ حينما أوصى بأهل الذمة خيراً ، وطبق ذلك خلفاؤه من بعده .. غير أن أهل الذمة كثيراً ما اعتبروا هذا التسامح من المسلمين نوعاً من التساهل ، فراحوا في مواطن كثيرة يأتون من الأعمال والتصرفات ما يغضب المسلمين ويهيج مشاعرهم ، فقام في وجههم العلماء وأهل الإيمان ، رفضاً لأفعالهم وتفعيلاً لحق التعايش والجوار بين الفريقين بسلام .

فمن ذلك ، أن رجلاً من النصارى قدم من مدينة الطور إلى القاهرة وأخذ يجاهر الناس بالقدح في الإسلام ، وسب دين المسلمين ، وظل يتعدى حدوده بكثير من الأفعال التي أثارت حفيظة المسلمين ، فشكاه الناس إلى القاضي تاج الدين المناوي ^(١) ، الذي أحضره وسأله عن سبب قدومه ، فقال " جئت أعرفكم أنكم لستم على شيء ، ولا دين إلا دين النصرانية ، وأنا لم أقل هذا إلا لأموت شهيداً " ^(٢) . وهكذا أصر الرجل على تماديه في الكيد للإسلام والمسلمين ، ولم ترهبه وقفته أمام قاضي القضاة ، بل اعترته حالة هيات له أنه كلما اشتد إيذاء المسلمين له ، كلما كان ذلك مُسوغاً لدخوله الجنة ! حتى أن الشيخ المناوي كان يضربه بالمقارع ضرباً مبرحاً كل يوم لمدة أسبوع ، على سبيل التعزير ، والرجل يقول له : " عَجَلْ عليَّ القتل حتى ألحق بالشهداء ، فيقول له القاضي : ما أعجل عليك غير العقوبة

(١) كان تاج الدين المناوي قاضي القضاة ، بعد عز الدين بن جماعة ، كما تولى قضاء العسكر وتوفي سنة ٧٦٥هـ . (السبكي : طبقات الشافعية ، ١٢٧/٩) .

(٢) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ١ ص ٨٩٥ .

كما كان من سوء استغلال النصارى لتسامح المسلمين معهم أن استعار النصارى من قناديل جامع عمرو بن العاص شيئاً ، وعلقوها في كنيساتهم بنفس المكان ، وكان النصارى قد نجحوا في إقناع الخطيب القسطلاني كي يعيرهم القناديل ، فعلم الشيخ نور الدين البكري بذلك ، وكان رجلاً خيراً آمراً بالمعروف ، ناهياً عن المنكر (٢) ، فتوجه في جمع غفير من الناس وتوجهوا إلى الخطيب لمعاقبته ، لكنه نجح في الفرار إلى الفخر ناظر الجيش ، حيث نفى عن نفسه التهمة . وقامت بذلك مشكلة كبرى ، إذا اختصم النصارى الشيخ البكري ، حيث كان قد توجه إليهم في الكنيسة وعنفهم واختصم الشيخ البكري كريم الدين ، الذي أدعى الخطيب عليه أنه هو الذي أعطى النصارى القناديل ، فحنق السلطان الناصر محمد بن قلاوون على الشيخ ، وأمر بإحضاره مع القضاة . فلما تكامل المجلس ، سمع السلطان الشيخ يقول : " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر " ، فقال له السلطان : أنا جائر ؟ قال : نعم ، أنت سلطت الأقباط " النصارى " على المسلمين ، وقويت دينهم ، فاشتد غضب السلطان ، وأمر بقطع لسانه (٣) لولا أن الشيخ صدر الدين بن المرحل بلغه الخبر ، فركب حماراً وصعد إلى القلعة ، في الحال ، فرأى البكري وقد أخذ ليمضي فيه ما أمر به السلطان فاستمهل صاحب الشرطة — ، ثم صعد الإيوان والسلطان جالس ، بغير إذن

(١) المقرئزي : السلوك ، ج ٢ ق ١ ص ٨٩٥ .

(٢) السبكي : طبقات الشافعية ، ١٠ / ٣٧٠ .

(٣) السبكي : نفسه ، ص ٣٧٠ ، ابن حجر : الدرر الكامنة ٣٥ / ١٤٠ .

وأخذ في النحيب والبكاء ، ولم يزل يشفع فيه ويضرع ، حتى قبل السلطان شفاعته فيه ، وخرج سالماً والقضاة حضور لا يقدر واحد منهم أن يواجه السلطان بكلمة ، لشدة ما كان حصل للسلطان من الغيظ ^(١) . وكانت تلك الوقعة في سنة ٧١٤هـ .

وموقف آخر أحدثه أهل "برمة" ^(٢) ، وهم نصارى في سنة ٧٨٥هـ — حين أقاموا عرساً بالمغانى والملاهي ، على عادتهم ، فلما طلع مؤذن المسجد ينادي بالتسابيح قبل الفجر ، على عادته ، طلّعوا إليه فأنزله ومنعوه من التسبيح ، فلما بلغ ذلك خطيب المسجد وإمامه استاء كلاهما وتعاطفا مع المؤذن ، فأهانهما أهل القرية ، فتوجهوا — المؤذن والخطيب والإمام — إلى القاهرة ، وشكوا الأمر للنائب ، فأرسلهم إلى جركس الخليلي التي تقع برمة في إقطاعه ، فما كان من جركس إلا أن ضرب الثلاثة وحبسهم ، فبلغ ذلك السلطان من جهة ناصر الدين بن الميلىق الواعظ فتغيظ على جركس الخليلي ، وأمره بإطلاقهم وإنصافهم من غرمائهم فأحضر من برمة جماعة من مسالمة النصارى ، فشهد عليهم بالزندقة فضرب القاضي المالكي رقاب ستة أنفس منهم ، وسر المسلمون ^(٣) .

كما كان من مناسبات نصارى مصر الاجتماعية ، عادة يحتفلون بها كل عام ، وهي مرتبطة بعقيدتهم ، وهي ما يسمى بعيد الشهيد ، وترجع فكرة هذا العيد عندهم إلى فكرة أسطورية تقول أن هنالك صندوقاً مباركاً في كنيسة بشيرا تقع على شاطئ النيل ، في داخل هذا الصندوق إصبع لأحد

(١) السبكي : طبقات الشافعية ، ص ٣٧١ ، المقرئ : السلوك ، ج ٢ ق ١ ص ١٣٥ .

(٢) برمة : بلدة ذات أسواق في كورة الغربية من أرض مصر ، في طريق الإسكندرية من القسطنطينية : معجم البلدان ، ٤٠٣/١ ، وهي إلى الآن قرية كبيرة تقع في الضاحية الشرقية من مدينة طنطا عاصمة محافظة الغربية .

(٣) ابن حجر : إنباء الغمر ، ٢٧٤/١ .

العباد من بني إسرائيل ، يطلقون عليه الشهيد ^(١) ، وهذا الصندوق قائم في الكنيسة ، يتوارثه النصارى جيلاً بعد جيل ، وكانت عادتهم أن يحتفلوا بعيد الشهيد هذا سنوياً في اليوم الثامن من بشنس من الشهور القبطية ، حيث يجتمع الرهبان في تلك الكنيسة ، ويخرجوا هذا الإصبع من الصندوق الخشبي ، ويقومون بغسله في النيل ، في مكان معلوم بساحل شبرا ، وصاروا يعتقدون أن النيل لا يزيد في كل سنة إلا إذا ألقوا فيه ذلك الإصبع . ففي ذلك شبه بما كان يفعله قدماء المصريين كل عام ، حين كانوا يجتمعون فيخبرون واحدة من أجمل فتياتهم ثم يلقونها في النيل ، وذلك ما منعه الخليفة عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — حين رد على رسالة عمرو بن العاص إليه في هذا الشأن ، قائلاً : ... وأما إن كنت يا نيل إنما تفيض بأمر الله ، فلا حاجة لمثل هذا الصنيع .

وكانت طريقة احتفال النصارى في هذا اليوم تثير الاشمئزاز ، حيث يخرجون إلى شاطئ النيل ، فينصبون الخيام ، ويزدحم الخلق ، ويكثر المغنون والمغنيات وغيرهم من الماجنين ، فيجاهرون بالمعاصي والفسوق وينفقون الأموال الباهظة ، ويخرجون في كل شيء عن الحد المألوف وتقع بين الناس حالات قتل ، بسبب المفاصد والاختلاط ^(٢) ، ولم يتمكن الحكام من التصدي لهذه الظاهرة التي تطورت تطوراً مخيفاً في العصر المملوكي ، حتى صار النصارى القاطنون في منطقة شبرا يزرعونها كلها كروماً حتى تعصر خمراً وتباع في يوم عيدهم هذا ^(٣) .

(١) وبروي العيني أنه إصبع من أصابع أحد الحواريين . (عقد الجمان ، ٢٦٧/٤) .

(٢) ابن أبياس : بدائع الزهور ، ٥٦٥/١ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، ٢٩٩/٢ .

(٣) ابن أبياس : نفسه ، ٥٦٥/١ .

هذا الاحتفال بهذا الشكل ، مثل ظاهرة مُخلّة في المجتمع ، مما دفع الأمير صرغتمش في عام ٧٥٩هـ إلى العمل في إبطالها ، ومنع النصارى من ممارسة هذه العادة ، فكتب شكواه وقدمها إلى السلطان حسن مبيناً له حقيقة اعتقاد النصارى في قدرة غير قدرة الله سبحانه لزيادة ماء النيل وأعلمه بالمفاسد والفسوق والفوضى التي تسود البلاد خلال هذه الاحتفالات فرسم السلطان لوالي القاهرة علاء الدين بن الكوراني وجميع الحجاب بأن يذهبوا إلى شبرا ، ويمنعوا الناس من نصب الخيام ، ويشهروا النداء هناك بمنع ذلك ، ونزول المراكب بالنيل ، وأن من يفعل ذلك يشنق ، فتراجع الناس عن ذلك ^(١) .

ولم يكتف السلطان بهذا ، بل أمر الأمير صرغتمش أن يذهب إلى شبرا ، ويهدم تلك الكنيسة ، فنفذ الأمير ما طلبه منه السلطان ، فهدم الكنيسة وأتى بالصندوق الذي فيه الإصبع بين يدي السلطان ، الذي استدعى القضاة الأربع ، وجلس بالميدان تحت القلعة ، وأمر بحرق ذلك الإصبع ، وأن يرمى رماده في النيل ، وقال : إن كان السر في هذا الإصبع في أمر زيادة النيل ، فإن السر سيبقى في النيل دائماً ، فبطلت هذه العادة ^(٢) .

وما دمنا نتحدث عن أهل الذمة ، الذين أساءوا لتسامح المسلمين معهم فإنه لحري بنا أن نورد ما ذكره ابن حبيب ، في أحداث سنة ٧٤٠هـ — عن إحراق النصارى لدمشق ، فقد قال ^(٣) : فيها وقع الحريق ، الشريد الشريق

(١) ابن أبياس : بدائع الزهور ، ٥٦٦/١ .

(٢) ابن أبياس : نفسه ، ٥٦٦/١ ، العيني : عقد الجمان ، ٢٦٨/٤ .

(٣) تذكرة النبيه ، ٣١٣/٢ .

المشتمل على الشر والشرر ، الساحب ذيل الأضرار والضرر ، الذي أطلق في دمشق ألسنة ناره ، وساق إلى أسواقها بضائع شينه وشناره ، وأذهب الفضة والذهب ، ومكن من الخز والبز يد أبي لهب ، وفرق شمل أهل الجامع ، وروع قلب الناظر والسامع ، وصعد إلى المئذنة الشرقية ، وجلب غمام الغم بلمعاته البرقية ، وظهر أن ذلك من فعل النصارى ، فقبض على أكابرهم وضربوا ، فأقرت طائفة منهم بذلك واعترفوا به ، فصلب منهم أحد عشر نفرأ ، ثم وسطوا بالسيف ، بعد أن أخذ منهم نحو ألف ألف درهم ودخل منهم جماعة في دين الإسلام ، ثم شرع ولي الأمر في عمارة ما احترق حتى كمل بحمد من له النقض والإبرام ^(١) .

وقد قال الشيخ زين الدين عمر بن الوردي في مقامة له ، يصف هذا الحريق : ولقد أرسل على أحاسن دمشق شواظ من نار ونحاس ، وقربت النار من جامعها الخضر حتى كاد يحصل منه اليأس ، هذا وقد ذوي باللهب بنفسج الظلماء ، وشب لينوفر (زهرة اللوتس) النار وقوى على الماء ، فلو رأيت درج الساعات خالية من دقائق الأرصاد ، ودكك الشهود وهي تتلو إن ربك لبالمرصاد ، والوراقين وقد انتظمت أوراقها في أغصان اللهب وتطايرت الصحف كأنها فضة قد مسّها ذهب ، فوالسوق الكفت ما كفت النار عنه لساناً ، ولا ثنت سوابقها عنه عناناً ، ويا لسوق الخيم كيف خيمت عليه ، وتجلد لها والنار بين جنبيه ، فلو لا اللطف ما مد له طنّب (حبّل) ولا سلم لعروضه وتد ولا سبب ، أشفق الناس من مس سقر ، ورحموا عزيز قوم ذل وغنى قوم افتقر ، وظهر أن ذلك من كيد النصارى ، الضالين

(١) تذكرة النبیه ، ٣١٣/٢ .

الحيارى ، قصدوا به الجامع والمشاهد ، ومدارس العلم والمساجد ، لا بل دمشق بأمتها ، لا بل دار الإسلام برمتها ، فغيبهم الله عن صوابهم ، وكان حساب الدهر غير حسابهم ، وأمسك منهم أهل الريبة فأقروا بتفاصيل هذه المصيبة ، فأخذتهم الولاة بكل شيب يجعل الولدان شيبا ، وضرب يصير دمع العينين صيبا ودم الجنين صيبا ، فجعلوا وهم تحت العقاب يتشتاتمون واقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، واشتد خصام الكفرة الفجار ، إن ذلك لحق تخاصم أهل النار ، ولما أخذ منهم السحت الذي جمعوا ، وصرف شرعاً في ترميم ما صنعوا ، سمروا وطيف بهم نهارين ، لتصلي كل جثة منهم نارين ، وحملت جيفهم إلى حفير عميق ، وأرادوا لنا حريق النار فأراد الله لهم نار الحريق .

وعادت دمشق فوق ما كان حسنها وأمسّت عروساً في جمال مجدد
وقالت لأهل الكفر موتوا بغيطكم فما أنا إلا للنبي محمد
ولا تذكروا عندي معابد دينكم فما قصبات السبق إلا لمعبدي^(١)

(١) ابن حبيب : تذكرة النبوة ، ٣١٤/٢ .

في ختام هذا البحث الموجز عن أثر العلماء في سياسة دولة المماليك البحرية ، لا يسع الباحث إلا أن يؤكد على أن عصر المماليك كان عصرًا زائلاً بالنشاط الديني والعلمي الخصب قائماً على أساس اقتصادي متين حيث كانت مصر قصبه التجارة العالمية ، والمعبر الرئيسي لتجارة الشرق في طريقها إلى أوروبا .

إذن لم يكن العصر المماليكي عصرًا عادياً من العصور الهادئة أو الخاملة في التاريخ ، إنما هو عصر حركة دائبة ونشاط مستمر في الخارج وفي الداخل ، في الخارج حروب ومواقع عسكرية فاصلة ، حررت الشرق الإسلامي من رجس المغول وذنس الصليبيين ، وأعدت للأمة كرامتها وعزتها . وفي الداخل حياة صاخبة نشيطة في الاقتصاد وعلوم الدين والاجتماع والتاريخ .

وقد كان الفاعل القوي في هذا الدور ، وصاحب البطولة فيه ، هم أولئك الجماعة من المماليك الذين جاءوا إلى البلاد رقيقاً مباعاً ، من جنسيات مختلفة ، ليعيشوا في بلاد جديدة ، ويعتقوا ديانة جديدة ، ويصبحوا نواة الحكم وأداته ، وقوة المستقبل التي قدر لها أن تسيطر على مصائر البلاد والعباد ، قرابة قرون ثلاثة من الزمان ، رغم ما اعتري حكمهم في الداخل من كثير من مواطن الضعف والسوء ، مثل كثرة الفتن والاعتيالات فيما بينهم وتحويلهم البلاد إلى نظام إقطاعي مستبد ، وإرهاقهم العامة بكثرة الجبايات والضرائب ، والتعسف في جبايتها، ومصادرة الحقوق والأموال ،

لكن كل هذه السليبيات لم تهز هيكلهم السياسي العام ، بل ظلت دولتهم قوية مهابة الجانب في الخارج وفي الداخل .

وتمثل للعملاء في هذه الدولة دور بارز ومهم ، أثبتوا فيه كونهم الفئة الوسط بين الحكام والمحكومين ، غير هيايين لجبروت الحكام ، ولا منساقين لأطماعهم ومآربهم على حساب العامة . ومن ثم يمكننا تسجيل النتائج التالية التي أمكننا استخلاصها من الدراسة ، ومنها :

أولاً : كان لحكم الممالك طبيعة خاصة ، فهم بحكم كونهم طبقة حربية كانوا يرون أنهم أصحاب الفضل في حفظ البلاد والزود عنها ، وأنهم وحدهم المنوط بهم مواجهة الأعداء ، والتاريخ يثبت ذلك لهم ، من ثم فقد اعتبروا البلاد ملكية خاصة لهم ، فكانت الإقطاعات من حقهم مادامت مقاليد السياسة والنفوذ بأيديهم .

ثانياً : كان الممالك — بحكم نشأتهم غير الدينية — كثيراً ما يحتاجون إلى العلماء ، ولذا فتحت أبواب التعليم لعامة الشعب ، وأغدقوا النفقات على مؤسسات التعليم والطلاب ، تعويضاً للنقص الذي يشعرون به في هذا الجانب ، وسداً للوظائف التي كانت مطلوبة في عصرهم ، ولا يقوم بها إلا العلماء .

ثالثاً : مثل العلماء ميزان الاعتدال في المجتمع المملوكي ، وكانوا هيئة فاعلة نشطة فيه ، تمثلت مهمتهم في التوفيق بين طبقة الإدارة الحربية الحاكمة ، وبين الشعب المكلوم بنظم وقوانين هذه الإدارة ، فاحتاج إليهم السلاطين والأمراء من ناحية ، وطمع العامة في تحقيقهم للعدل ونصرة الحق وبيانه ، من ناحية أخرى .

رابعاً : أنتجت طبيعة هذا المجتمع صنفين من العلماء . صنف أثر الحق وعمل به دون مبالاة لأي من الطرفين (الحاكم والمحكوم) ، وخاض في سبيل ذلك شوطاً بعيداً ، ثبتت فيه مكانته ، وبرزت فيه مواقفه الهامة في أبرز وأهم القضايا ، متحملاً في ذلك شيئاً كثيراً من المخاطرة التي لم ينلها أمامه إلا قوة تمسكه بما يراه الحق والصواب الموافق لأصول الدين . ثم كان هناك فريق آخر كثيراً ما وإلى الحكام وحباهم ، خوفاً على نفسه أو وظيفته ، ومسايرة لواقع الحال . لكن يمكن القول أن الفريق الأول سجل سبقاً وبروراً بين طبقات المجتمع وصار ملء السمع والبصر ، فاهتم به التاريخ وشهد على مآثره ومواقفه الإيجابية التي عادت بالنفع على الجميع .

خامساً : مثل العلماء طبقة مهمة في المجتمع يشار إليها ، حين تمسكوا بالحق وزادوا عنه ، وعملوا بجد على إظهاره وسيادته ، حتى اتسعت لهم صدور الحكام في أحايين كثيرة ، ونزلوا على ما يراه العلماء حتى وإن خالف ذلك ما كانوا قرروه ودبروا له من قبل ، مما يثبت لفريق العلماء نجاحهم في مهمتهم ودورهم الفاعل الذي نيط بهم .

سادساً : لم تكن تلك هي القاعدة الثابتة دائماً ؛ فإن الحكام إذا كانوا قد أحبوا العلماء وقربوهم واستجابوا لهم ، فإن من الحكام أيضاً من باعدهم وهمش دورهم ، بل ربما عزلوهم وصادورهم وحبسوهم ، بحسب مقتضيات مصالحهم الشخصية ، أو مواقفهم من عامة الناس .

سابعاً : لا بد أن يلتفت انتباهنا هنا ، ذلك الفارق المهم بين نهايات السلاطين والأمراء من ناحية ، ونهايات العلماء من ناحية ثانية ، فبينما كانت

نهاية العلماء نهاية طبيعية كأى بشر ، يموت فتشييعه العامة ، بل والأمراء ، كانت نهاية السلاطين والأمراء تتمثل في الاغتيالات والغدر والخلع ، وقد لا يشهد جنازهم كثير من الناس ، فهذا الفارق في حد ذاته يساوي الفارق بين أسلوب حياة وطبيعة كل من الفريقين ومدى تأثيره في العامة والمجتمع، أو تفاعله فيهما سلباً وإيجاباً ، ونفعاً وضراً ، وحباً وكرهاً .

ثامناً : صار كل هذا يؤكد على أهمية دور العلماء في صلاح المجتمع حكماً ومحكومين ، وفي كل عصر ، وبخاصة إذا كانت الطبقة الحاكمة طبقة عسكرية لم تنشأ على أسس العلم والدين ، فيكون واجب البلاغ والبيان وإظهار الحق للحاكم والمحكوم من شأن العلماء ، بل من أوجب اختصاصاتهم .

تاسعاً : مما سبق نتبين أن المقصود بالعلماء في هذا الدور إنما هم علماء الدين والشريعة ، لا أصحاب العلوم الدنيوية العامة ، المتمثلة في الاتجاهات العلمانية المحضة ، والتي لا تؤدي إلا إلى قوة الدولة من الجانب السياسي فقط ، وهي قوة مؤقتة وهشة ، لأنها تخلت عن الجانب الديني في العلوم، والذي هو أهم الجوانب العلمية نفعاً ، بمعنى أن الحكومة العلمانية لا تفترق كثيراً عن الحكومة العسكرية .

عاشرًا : سبق أن قلنا في التمهيد أن العصر المماليكي كان عصر الموسوعات العلمية ، والآن يمكن القول إنه ظهرت كذلك في هذا العصر ما يمكن أن نطلق عليها " الأسر الموسوعية في العلم " ، بمعنى أن ظهرت كثير من الأسر التي توالى العلماء فيها في مناصب الدولة

ومن أشهرها بالنسبة للعلماء وظيفه " القاضي " أو " قاضي القضاة " فتجد في كتب التراجم والطبقات عبارة : فلان القاضي ابن القاضي فلان بن القاضي فلان : أو : فلان قاضي القضاة ابن قاضي القضاة فلان ابن قاضي القضاة فلان . مما يدل على اهتمام هذه الأسر بالتعليم والتواصل في مضمماره ومراتبه ، ومن أشهر هذه الأسر : أسرة " ابن جماعة " وأسرة " ابن بنت الأعز " ، وأسرة " ابن خلكان " ، وغير هذا كثير .

حادي عشر : يمكن أن نخلص إلى القول — أخيراً — أنه إذا كانت حكومة المماليك قد نجحت حربياً في الحفاظ على هيكلها في الداخل كطبقة متميزة ، وفي الخارج كقوة رادعة للأعداء ، مقاومة للغزاة ، حامية لحدود البلاد ، فإن هيئة العلماء قد نجحت هي الأخرى في التعريف بدورها ، ورسم منهجها وخطه عملها ، كما نجحت في تقنين وضبط عمل الحكومة في الميدانين الداخلي والخارجي ^(١) ، وأقامت نوعاً من التوازن بين الطبقة السياسية الحاكمة ، وطبقة العامة من الشعب بفئاته المختلفة ، فلولا ما قام به العلماء في هذا الجانب ، لا ازداد حكام العسكر طغياناً وفساداً ، ولا ازداد بؤس العامة وشقاؤهم ، وهياجهم على الحكام والمتسلطين .

والحمد لله رب العالمين ..

د/ مغاوري عبيد منصور

(١) المقصود بدور العلماء في الميدان الخارجي ، مشاركتهم في الحرب ضد الغزاة ومصاحبة الجند ، والسعي لدى بعض الأعداء لطلب الصلح أو الأمان وخلاف ذلك .

[مناهل البحث]

أولاً : مصادر عربية مخطوطة ومطبوعة :

ابن إياس : محمد بن أحمد بن إياس الحنفي المصري (ت ٩٣٠هـ) :

١- بدائع الزهور في وقائع الدهور .

الجزء الأول . تحقيق / محمد مصطفى . الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

الجزء الثاني . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

بيبرس الدوادار (ت ٧٢٥هـ) :

٢- زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة .

مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ، تحت رقم ٢٤٠٢٨ .

الجوهري : إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) :

٣- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) .

تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت ١٩٧٩م .

ابن حبيب (الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر) (ت ٧٧٩هـ) :

٤- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه .

تحقيق . د/ محمد محمد أمين . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة

١٩٧٦ . ١٩٨٢ . ١٩٨٦م .

ابن حجر (أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر

الشافعي العسقلاني) (ت ٨٥٢هـ) :

٥- إنباء الغمر بأنباء العمر .

الجزء الأول . تحقيق . د / حسن حبشي

طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

- ٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة .
دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، " بدون " .
- ٧- رفع الإصر عن قضاة مصر .
تحقيق . د / حامد عبد المجيد ، محمد المهدي أبو سنة ١٩٥٦ م .
- ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي (ت ٨٠٨هـ):
٨- كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ببيروت
١٩٧١ م .
- الزبيدي : السيد مرتضى الحسيني :
٩- تاج العروس .
الطبعة الأولى بالمطبعة الخيرية ، بالقاهرة ١٣٠٦هـ .
- ابن زنبيل : أحمد بن علي بن أحمد بن زنبيل الرمال (توفي بعد ٩٨٠هـ):
١٠- آخره المماليك .
تحقيق / عبد المنعم عامر ، القاهرة ١٩٦٢ .
- السبكي: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧١هـ):
١١- طبقات الشافعية الكبرى .
تحقيق . د / عبد الفتاح محمد الحلو ، د/ محمود محمد الطناحي ، هجرة
للطباعة والنشر - الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- السيوطي : الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) :
١٢- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة - الجزء الثاني .
تحقيق / محمد أبو الفضل - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٦٨ م .
- ١٣- تاريخ الخلفاء .
تحقيق / محمد عبد الحميد . مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٥٢ م .

ابن شاهين : غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري (ت ٧٨٣هـ) :

١٤- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك .

تصحيح : بولس راويس . باريس ١٨٩١م .

ابن العماد : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) :

١٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب .

تحقيق لجنة إحياء التراث العربي . دار الآفاق الجديدة " بدون " .

العيني : بدر الدين محمود (ت ٨٥٥هـ) :

١٦- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان .

تحقيق . د/ محمد محمد أمين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة

١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ م .

أبو الفدا : الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الملك الأفضل نور الدين علي بن

جمال الدين (ت ٧٣٢هـ) :

١٧- المختصر في أخبار البشر .

المطبعة المصرية الحسينية بالقاهرة " بدون " .

القلقشندي : أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ) :

١٨- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء .

نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية — المؤسسة المصرية العامة للتأليف

والترجمة والطباعة والنشر " بدون " .

الكتبي : محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن (ت ٧٦٤هـ) :

١٩- فوات الوفيات والذيل عليها .

تحقيق . د/ إحسان عباس ، بيروت ١٩٧٤م .

ابن كثير : عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي

(ت ٧٧٤هـ) :

٢٠ - البداية والنهاية في التاريخ .

تحقيق . د / أحمد أبو ملح ، د / علي نجيب عطوى .

الطبعة الثالثة - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

أبو المحاسن : جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ) :

٢١ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة .

الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٧١م .

٢٢ - المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي .

الأجزاء : الأول والثاني والرابع والسادس والسابع . تحقيق . د / محمد

محمد أمين . طبعات ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ١٩٩٤م .

الجزءان : الثالث والخامس . تحقيق . د / نبيل محمد عبد العزيز .

طبعات ٨٦ ، ١٩٨٨م . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

المقريزي : تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ) :

٢٣ - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المسمى بالخطط المقريرية .

طبع بيروت " بدون " .

٢٤ - كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك .

تصحيح ونشر / محمد مصطفى زيادة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة

والنشر ، القاهرة ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

٢٥ - إغاثة الأمة بكشف الغمة .

طبعة دار ابن الوليد ١٩٥٦م .

النويري : شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ) :

٢٦- نهاية الأرب في فنون الأدب .

الجزء الثلاثون . تحقيق . د/ محمد عبد الهادي شعيرة .

مركز تحقيق التراث ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

الجزء الحادي والثلاثين . تحقيق . د/ الباز العريني .

مركز تحقيق التراث ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

ياقوت : شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ) :

٢٧- معجم البلدان .

دار صادر ، بيروت " بدون " .

ثانياً : المراجع الحديثة والدوريات :

إبراهيم علي طرخان (الدكتور) :

٢٨- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى دار الكاتب

العربي بالقاهرة ١٩٨٠ م .

أنور زقلمة :

٢٩- الممالك في مصر .

مكتبة مدبولي - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .

إياد خالد الطباع ، في تحقيقه لكتاب :

٣٠- شجرة المعارف والأحوال وصالح الأعمال والأقوال لسلطان العلماء

العز بن عبد السلام .

الطبعة الثانية - دار الفكر ببيروت ودمشق ١٤١٦هـ - ١٩٩٦ م .

بدر الدين السباعي (الدكتور) في تقديمه لكتاب :

٣١- إغاثة الأمة بكشف الغمة ، للمقريري .

طبعة درا الوليد ١٩٥٦ م .

اليومي إسماعيل الشربيني (الدكتور) :

٣٢- مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية - عصر سلاطين المماليك

سلسلة تاريخ المصريين . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧م .

٣٣- النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨م .

جمال الدين سرور (الدكتور) :

٣٤- دولة الظاهر بيبرس في مصر .

دار الفكر العربي . القاهرة ١٩٦٠ م .

جمال الدين الشيال (الدكتور) :

٣٥- تاريخ مصر الإسلامية - الجزء الثاني - "العصر الأيوبي والمملوكي" طبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٧م.

٣٦- مؤلفات المقريري الصغيرة .

بحث منشور ضمن مجموعة بحوث صدرت بعنوان : "دراسات عن

المقريري" الهيئة المصرية العام للتأليف والنشر ١٩٧١م .

ستاتلي لين بول :

٣٧- تاريخ مصر في العصور الوسطى .

طبعة لندن ١٩٠١م .

٣٨- سيرة القاهرة .

ترجمة . د/ حسن إبراهيم حسن ، د/ علي إبراهيم حسن

مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٥٠م .

سعاد ماهر محمد (الدكتورة) :

٣٩- مساجد مصر وأولياؤها الصالحون .

طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٦ .

سعيد عبد الفتاح عاشور (الدكتور) :

٤٠- الأيوبيون والمماليك في مصر والشام .

دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٠م .

٤١- التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك في ضوء كتابات ابن إياس

بحث منشور في كتاب : "ابن إياس" دراسات وبحوث .

الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٧م .

٤٢- المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك .

دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٦٢م .

سيدة إسماعيل كاشف (الدكتور) :

٤٣ — مكانة ابن إياس بين مؤرخي مصر في العصور الوسطى بحث منشور

ضمن مجموعة بحوث بعنوان : " ابن إياس دراسات وبحوث " .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٣م .

٤٤ — دراسة نقدية لكتاب " حسن المحاضرة " للسيوطي .

بحث منشور ضمن مجموعة — بحوث صدرت بعنوان : " جلال الدين

السيوطي " .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨م .

عبد اللطيف حمزة (الدكتور) :

٤٥ — الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول .

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م .

عبد الله بن حجازي الشرفاوي (الشيخ) توفي ١٨١٢م :

٤٦ — تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين .

المطبعة العامرة العثمانية ، ١٣١٥هـ .

عبد العزيز البدري (الشيخ) :

٤٧ — الإسلام بين العلماء والحكام .

در القلم بالكويت — الطبعة الثانية — ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م .

عبد المتعال الصعيدي :

٤٨ — القضايا الكبرى في الإسلام .

مكتبة الآداب — الطبعة الثانية ١٩٦٠م .

عبد المنعم ماجد (الدكتور) :

٤٩ — نظم دولة سلاطين المماليك .

مكتبة الأنجلو — الطبعة الثانية — ١٩٧٩م .

- ٥٠- موقف المصريين من حكم المماليك .
 حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٦٩م .
- ٥١- عصر السيوطي .
 بحث منشور ضمن مجموعة بحوث صدرت بعنوان " جلال الدين السيوطي " في ندوة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٨م .
- عبد الوهاب حمودة (الدكتور) :
 ٥٢- صفحات من تاريخ مصر في عصر السيوطي .
 " بدون " .
 علي باشا مبارك :
 ٥٣- الخطط التوفيقية الجديدة .
 نسخة مصورة عن الطبعة الثانية للهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠م .
- فاضل عبد اللطيف الخالدي (الدكتور) :
 ٥٤- ابن إياس المصري ومنهجه في البحث التاريخي .
 بحث منشور ضمن مجموعة بحوث صدرت بعنوان : " ابن إياس دراسات وبحوث " .
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧م .
- محمد جمعة عبد الله (الدكتور) :
 ٥٥- سلطان العلماء وبائع الأمراء العز بن عبد السلام .
 الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .
- محمد رجب البيومي (الدكتور) :
 ٥٦- علماء في وجه الطغيان
 الجزء الثاني - كتاب هدية مع مجلة الأزهر ، صفر ١٤٢٣هـ .

محمد عبد الله عنان :

٥٧- خطط المقريري بين الأصالة والنقل .

بحث منشور ضمن مجموعة بحوث صدرت بعنوان: "دراسات عن المقريري" .

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١م.

محمد الغزالي (الشيخ) :

٥٨- الإسلام والاستبداد السياسي .

مطبعة دار التأليف - الطبعة الثالثة - القاهرة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

محمد ماهر حمادة (الدكتور) :

٥٩- الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي .

سلسلة وثائق الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

محمد محمد أمين (الدكتور) :

٦٠- الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر .

(١٢٤٨-٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م) دراسة وثائقية تاريخية

دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٨٠م.

محمود رزق سليم (الدكتور) :

٦١- عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي .

مكتبة الآداب - الطبعة الأولى - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

وليم موير (السير) :

٦٢- تاريخ دولة المماليك البحرية في مصر .

ترجمة . د/ محمود عابدين ، د/ سليم حسن

مطبعة دار المعارف ، القاهرة ١٩٢٤م.

- فهرست بموضوعات البحث -

الموضوع	الصفحة
المقدمة :	٣
التمهيد :	
نبذة عن مصادر تاريخ العصر المملوكي .	٨
الفصل الأول :	
دولة المماليك وملامحها السياسية .	٢٥
المماليك .	٢٥
قيام دولة المماليك البحرية .	٣٥
اللامح السياسية لحكم المماليك .	٤٠
الفصل الثاني :	
مكانة العلماء ووظائفهم في المجتمع المملوكي .	٥٢
موقع العلماء بين طبقات الأمة .	٥٢
منزلة العلماء عند السلاطين .	٦٤
القاضي يباشر الوزير .	٧٨
الفصل الثالث :	
أثر العلماء في توجيه السياسة العليا للدولة .	٩٣
تمهيد .	٩٣
العلماء في قضايا الجهاد والخلافة .	٩٥
وقعة شقحب ودور العلماء فيها .	١٠٣
محنة ابن تيمية وانتصار السلطان له .	١١٠

الموضوع	الصحيفة
الفصل الرابع :	
أثر العلماء في إقامة العدل ورفع المظالم .	١١٧
وقفات في وجه الظلم .	١٢٥
ابن دقيق العيد وضبط العمل القضائي العام .	١٣٤
مواقف سلبية لبعض العلماء .	١٣٧
الفصل الخامس :	
أثر العلماء في محاربة المنكرات والتجاوزات	
الأخلاقية والسلوكية .	١٤٤
محاربة المنكر والمارقين على الدين .	١٤٤
جهود العلماء في الحفاظ على الأملاك	
الخاصة والأوقاف .	١٥٤
دور العلماء في محاربة البدع والأهواء .	١٦١
العلماء وتجاوزات أهل الذمة .	١٦٧
خلاصة البحث :	١٧٤
مناهل البحث :	١٧٩
فهرست الموضوعات :	١٨٩

الزهاء للطباعة والنشر

رقم الإيداع ٩٧٨٨ / ٢٠٠٣

I.S.B.N - 977 - 224 - 268 - 0

